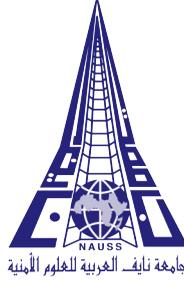


# حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين دراسة مقارنة



أ. د. أحمد أبو الوفا  
الرياض - ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

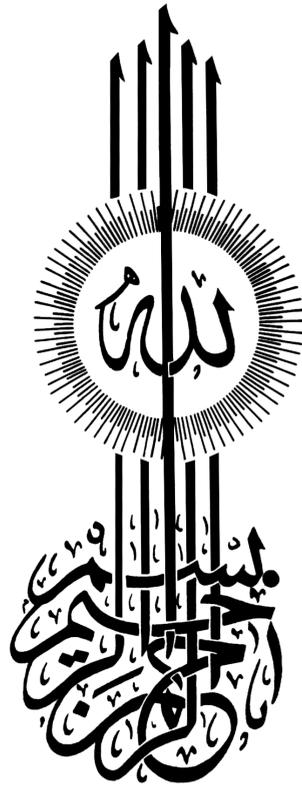
الأخراج الفني والطباعة - مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - هاتف: ٢٤٦٠٠٤٥  
الرياض - المملكة العربية السعودية



# حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين دراسة مقارنة

أ.د. أحمد أبو الوفا

الرياض - ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م



قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ  
أَوْوُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾﴾  
(سورة الأنفال)

( لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى، أو يحاول الإلتجاء إليها هرباً  
من الاضطهاد) (المادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

(لكل إنسان الحق في إطار الشريعة ... إذا اضطهد حق اللجوء إلى بلد  
آخر، وعلى البلد الذي لجأ إليه أن يجيره حتى يبلغه مأمنه، ما لم يكن سبب  
اللجوء اقرار جريمة في نظر الشرع) (المادة ١٢ من الإعلان الإسلامي  
لحقوق الإنسان).

## المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

المكتب الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي بالرياض	المكتب الإقليمي بجمهورية مصر العربية بالقاهرة
بريد الكتروني: sauri@unhcr.org	بريد الكتروني: areca@unhcr.org
موقع الإنترنت: www.unhcr.org.eg	

### الطبعة الأولى

٢٠٠٩م

قام بإعداد هذا الكتاب نيابة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأستاذ الدكتور / أحمد أبو الوفا، رئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق، جامعة القاهرة.

الآراء المتضمنة في هذا الكتاب تعبر عن آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء المفوضية السامية. ويمكن النقل من هذا الكتاب أو الاستناد إليه أو نسخه لأية أغراض أكاديمية أو تعليمية أو أغراض أخرى غير تجارية بدون تصريح مسبق من المفوضية السامية، بشرط ذكره كمصدر. هذا الكتاب

متاح على الموقع: www.unhcr.org.eg

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠٠٩م

# المحتويات

تقديم.... المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.....	٥
تقديم.... أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي.....	٩
تقديم.... رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.....	١٣
تقديم.... رئيس جامعة الأزهر.....	١٥
المقدمة العامة.....	٢١
الفصل الأول: شروط منح الملجأ في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي	٣٥
١ . ١ في الشريعة الإسلامية.....	٣٧
٢ . ١ في القانون الدولي.....	٤١
الفصل الثاني: المبادئ التي تحكم حق اللجوء في الشريعة الإسلامية	
والقانون الدولي.....	٤٣
١ . ٢ الفارق بين الهدف من منح الملجأ والمبادئ التي تحكمه.....	٤٥
٢ . ٢ أهم المبادئ التي تحكم الحق في اللجوء.....	٤٦
الفصل الثالث: أنواع الملجأ في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.....	٧٣
١ . ٣ اللجوء الديني.....	٧٥
٢ . ٣ اللجوء الإقليمي.....	٨٢
٣ . ٣ اللجوء الدبلوماسي.....	١٢١
الفصل الرابع: الوضع القانوني للاجئ في الشريعة الإسلامية	
والقانون الدولي.....	١٣١

- ١٣٣ ..... ١.٤ حقوق والتزامات اللاجئين
- ١٤٠ ..... ٢.٤ جمع شمل الأسرة
- ١٤٨ ..... ٣.٤ أموال وممتلكات اللاجئين
- ١٥٠ ..... ٤.٤ الحماية الدبلوماسية للاجئين
- ١٥٣ ..... ٥.٤ الأطفال اللاجئين
- ١٥٦ ..... ٦.٤ الحقوق المالية
- ١٥٧ ..... ٧.٤ التعامل مع غير المسلمين
- ٨.٤ القاعدة العامة في الإسلام أن (اللاجئ مكرم شرعاً وإن  
كان غير مسلم) ..... ١٥٧
- ١٥٨ ..... ٩.٤ قرر الإسلام عدم إكراه غير المسلمين على تغيير معتقداتهم
- ١٦١ ..... ١٠.٤ يراعى القضاء الإسلامي حقوق اللاجئين غير المسلمين
- ١٦٢ ..... ١١.٤ حماية حياة غير المسلمين
- ١٦٣ ..... ١٢.٤ حق اللاجئين في العدل معهم
- الفصل الخامس: عوارض حق الملجأ في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ١٦٥
- ١.٥ العوارض «ابتداء»: الأفراد الذين لا يحق لهم الحصول  
على وضع اللاجئ ..... ١٦٧
- ٢.٥ العوارض «استمراراً»: الحماية المؤقتة ..... ١٨٨
- ٣.٥ العوارض «انتهاء»: الحلول الدائمة وأسباب انتهاء الملجأ .. ١٩٢
- ٤.٥ حالات انتهاء الملجأ ..... ٢٠٩

الفصل السادس: مقارنة الشريعة الإسلامية والقانون الدولي بخصوص

الحق في اللجوء ..... ٢١٧

٦ . ١ أوجه الاتفاق بين الإسلام والقانون الدولي بخصوص

الحق في اللجوء ..... ٢١٩

٦ . ٢ أوجه الاختلاف بين الإسلام والقانون الدولي بخصوص

الحق في اللجوء ..... ٢٢٠

الخاتمة ..... ٢٤١

المراجع ..... ٢٥٣

## تقديم

### المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

لقد شكلت التقاليد والأعراف العربية منذ أمدٍ بعيد الأساس الراسخ لحماية بني البشر والمحافظة على كرامتهم. وما استخدام مفردات مثل الإجارة والاستجارة والإيواء وغيرها الا تعبيراً واضحاً عن فكرة الحماية التي هي اليوم في صميم ولاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وجاءت الشريعة الإسلامية لتكرس مبادئ إنسانية للأخوة والمساواة والتسامح بين البشر. إن إغاثة الملهوف وإجارة المحتاج وحمايته وإيوائه ومنحه الأمان دون الرجوع عنه حتى لمن كان من الأعداء هي من ضمن الشرائع الإسلامية التي سبقت بقرون عديدة القوانين والمواثيق الدولية الحديثة لحقوق الإنسان ومنها حق اللجوء وعدم جواز إرجاع اللاجئين وذلك حفاظاً على سلامته وتحاشياً لتعريضه للاضطهاد أو القتل.

لقد تناولت الشريعة الإسلامية مسألة اللجوء بتفصيل ووضوح تامين، وكفلت لطالب اللجوء «المستأمن» كل أمان وكرامة ورعاية، كما حدد المجتمع الإسلامي الأصول الواجب اتباعها في الاستجابة لطلبات اللجوء. فكان رد «المستأمن» محرماً شرعاً على نحو واضح. وما هو معروف اليوم باسم مبدأ «عدم الرد» إنما يمثل نفس المبدأ وحجر الأساس للقانون الدولي للجوء .

إن عُرف «الأمان» يقتضي حماية طالبي اللجوء سواء كانوا مؤمنين أو غير مؤمنين . وهذا ما تؤكدُه بوضوح سورة التوبة: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾﴾ (التوبة) وكان مكنون الاستجارة بمثابة مظلة شاملة لطالب اللجوء وعائلته وممتلكاته، وكان مرتبطاً بصفة خاصة بالأماكن

المقدسة، كما جاء في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ (١٢٥) (البقرة). وفي الحديث النبوي الشريف: (من دخل المسجد الحرام فهو آمن، ومن دخل بيت أبي سفيان فهو آمن، ومن القى سلاحه فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن)<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت هجرة المسلمين ولجوئهم الى الحبشة وكذلك هجرة النبي عليه السلام الى المدينة المنورة تجنباً لاضطهاد أهل قريش وظلمهم صنيع رحمة، كما يؤكد كثير من الدارسين، فقد شكلت ايضاً سابقة لعلاقة وثيقة بين طالب اللجوء ومانح اللجوء تربط بين حقوق الأول وواجبات الثاني . ويشكل القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، أكثر من أي مصدر تاريخي آخر، الأساس لقانون اللجوء المعاصر. ومع أن الكثير من تلك القيم كانت تشكل جزء من الثقافة و التقاليد العربية السابقة للإسلام، إلا ان هذه الحقيقة لا يتم الاعتراف بها دائماً، حتى في العالم العربي نفسه. ينبغي على المجتمع الدولي أن يقدر أهمية تقاليد الكرم و حسن الضيافة التي يمتد تاريخها لأربعة عشر قرناً و أن يعترف بمساهماتها في ظهور القانون الدولي الحديث.

وفي هذه الدراسة المعمقة، تمكن المؤلف من تفصيل الشريعة الإسلامية و التقاليد العربية، بما في ذلك المعايير و القواعد السلوكية التي تشكل مرجعية

---

(١) مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٤٧هـ / ١٩٥٤م) كتاب الجهاد والسير، باب فتح مكة، حديث رقم ١٧٨٠ ج ٣، ص ٨-١٤؛ ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله، كتاب المغازي، تحقيق: عبدالعزيز إبراهيم العمري (الرياض، دار اشبيليا، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، حديث فتح مكة، ص ٣١٨، ٣١٩.

للإطار القانوني الذي تدير به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملها.

لقد أوضح المؤلف أيضا كيف كرم الإسلام اللاجئين ولو كانوا من غير المسلمين ومنع إكراههم على تغيير معتقداتهم وعدل معهم ولم يقبل انتقاص حقوقهم ، وأمن لهم حماية حياتهم وأموالهم ولم يشمل أسرهم وجمع العديد من نصوص القرآن الكريم والشعر العربي القديم قبل وبعد الإسلام ، وأشبع تلك النصوص شرحا وبيانا. ومن هنا يأتي تميز هذا الكتاب و مصداقيته في رفع الستار عن الشواهد المضيئة في التقاليد العربية و الإسلامية التي اعتبرت أن من يأوي من هاجر إليه هو المؤمن حقا، واعتبرت حق الملجأ حقا أساسيا من حقوق بني البشر، سواء كانوا مسلمين او غير مسلمين، بل واعتبرته حقا مقدسا لهم جميعا.

وفي وقتنا الحالي نجد أن الغالبية العظمى من اللاجئين على مستوى العالم هم من المسلمين ، وهذه حقيقة راسخة في وقت تتزايد فيه حدة التعصب بشتى اشكاله العرقية والدينية في العالم، وحتى في أكثر المجتمعات تقدما، حيث نرى ظهور العنصرية و كراهية الأجانب لتشويش الرأي العام واستغلاله وذلك بالخلط بين اللاجئين والمهاجرين وحتى الإرهابيين. وهذه المواقف ذاتها هي التي ساهمت في بث الفهم الخاطئ للإسلام والذي دفع اللاجئين المسلمون ثمنا باهظا له. لنكن واضحين تماما: اللاجئين ليسوا إرهابيين ، إنهم أول ضحايا الإرهاب. وفي طيات هذا الكتاب نتعرف إلى واجبنا في التصدي لمثل هذه المواقف و محاربتها.

ويعتبر هذا الكتاب دراسة قيّمة تقارن بين الشريعة الإسلامية والقوانين الدولية فيما يخص قضايا اللاجئين واللجوء والهجرة والتهجير القسري، ويأتي كنتيجة للتعاون المثمر بين المفوضية السامية ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

الأمر الهام حقيقة ليس الاسم الذي يُطلق على أحد ما بقدر ما هو الحماية الملموسة الممنوحة له. ومنح الحماية هو تقليد عريق وممارسة دائمة الحضور في عمل منظمة المؤتمر الإسلامي. ويمكن رؤية ثمرة الشراكة بين المفوضية وهذه المنظمة من خلال إعلان حقوق الإنسان في الإسلام، الذي تم التصديق عليه عام ١٩٩٠م من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي في القاهرة، والذي ينص على أن « كل إنسان ... اذا كان مضطهداً، يحق له طلب اللجوء في دولة أخرى. وتضمن دولة اللجوء توفير الحماية له حتى يبلغ الأمان».

ويُعد هذا الكتاب مرجعاً هاماً مدروساً بدراسة وعناية كبيرتين، موثقاً بالأمثلة التاريخية الواقعية والنصوص القرآنية الكريمة. و يجدر بجمع العاملين في المجالات المعنية بقضايا حقوق الإنسان واللاجئين والهجرة القسرية عموماً والمهتمين بها الاطلاع عليه، كونه دراسة تصدر في الوقت المناسب للتعرف بالقيم الإسلامية والعربية التي لعبت بشكل مباشر أو غير مباشر دور المرجعية لكثير من القوانين والاتفاقيات الدولية.

وتعتبر الشراكة الإستراتيجية الحقيقية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين مع العالم الإسلامي أمراً ضرورياً وحيوياً لإستمرار التزام دام أكثر من ١٤ قرناً شكلته شرائع و تقاليد عريقة متواصلة من الكرم وحسن الضيافة ومنح الحماية دون تمييز، وهذه بالإضافة الى إحترام حقوق الإنسان الأساسية هي المبادئ التي شرحها الكتاب بالتفصيل و برهن أنها تشكل ركيزة لكثير من القوانين الدولية التي تحكم العمل الإنساني.

أنطونيو جوتيرس

## تقديم

### الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على الرسول الكريم وعلى آله  
المباركين وصحبه الطيبين، وبعد

فلقد سرني أن تتاح لي هذه الفرصة الثمينة لأقدم لهذا العمل العلمي  
الكبير الذي يحظى برعاية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛ المؤسسة  
الدولية الإنسانية التي تعمل على رعاية شؤون اللاجئين، والسهر على  
أحوالهم في العديد من بلدان العالم، فما تقوم به المفوضية عمل مقدر وجهد  
مبارك. ويطيب لي أن أتقدم لها بالشكر على عنايتها بموضوع اللاجئين  
لأبعاده الإنسانية، سيما وأن نسبة عالية من لاجئي العالم هم من المسلمين.

إن في تكليف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للدكتور أحمد أبو الوفا  
بإعداد دراسة عن حق اللجوء في الشريعة الإسلامية لدليل واضح على  
موضوعيتها، وحرصها على رسالتها الإنسانية، ويؤكد هذا قول مفوضها  
السامي الأستاذ أنطونيو جوتيرس في تقديمه لهذا العمل العلمي المتميز  
حيث قال: «وجاءت الشريعة الإسلامية لتكرس مبادئ إنسانية للأخوة  
والمساواة والتسامح بين البشر. إن إغاثة الملهوف وإجارة المحتاج وحمايته  
وإيوائه ومنحه الأمان، دون الرجوع عنه حتى لمن كان من الأعداء هي  
من ضمن الشريعة الإسلامية التي سبقت بقرون عديدة القوانين والمواثيق  
الدولية الحديثة لحقوق الإنسان، ومنها حق اللجوء وعدم جواز إرجاع  
اللاجئ، وذلك حفاظاً على سلامته وتحاشياً لتعريضه للاضطهاد أو القتل». «لقد تناولت الشريعة الإسلامية مسألة اللجوء بتفصيل ووضوح

تامين، وكفلت لطالب اللجوء «المستأمن» كل أمان وكرامة ورعاية، كما حدد المجتمع الإسلامي الأصول الواجب اتباعها في الاستجابة لطلبات اللجوء. فكان رد «المستأمن» محرماً شرعاً على نحو واضح. وما هو معروف اليوم باسم «عدم الرد» إنما يمثل نفس المبدأ وحجر الأساس للقانون الدولي للجوء».

ويقول: «يشكل القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، أكثر من أي مصدر تاريخي آخر، الأساس لقانون اللجوء المعاصر. ومع أن الكثير من تلك القيم كانت تشكل جزءاً من الثقافة والتقاليد العربية السابقة للإسلام، إلا أن هذه الحقيقة لا يتم الاعتراف بها دائماً، حتى في العالم العربي نفسه. ولذلك فإنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يقدر أهمية تقاليد الكرم وحُسن الضيافة التي يمتد تاريخها لأربعة عشر قرناً وأن يعترف بمساهماتها في ظهور القانون الدولي الحديث».

وأن دراسة موضوع حق اللجوء من وجهة نظر إسلامية أمر أجد فيه الباحث الأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا أستاذ القانون الدولي العام ورئيس قسمه في كلية الحقوق جامعة القاهرة أياً إجادة، فعرض فيها التعريف الدقيق للمقصود باللاجئ والملاجئ في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، وبين بإفاضة شروط منح الملجأ، والمبادئ التي تحكم حق اللجوء، وسلط الأضواء على الطبيعة الإنسانية له، وبيّن بالتفصيل أنواع اللجوء مما يشمل اللجوء الديني واللجوء الإقليمي واللجوء السياسي، كما أوضح ما يتعلق بحقوق اللاجئين بالتفصيل في كل من الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.

ولقد تميز هذا البحث ببيان القواعد العادلة والسماحة التي تُعامل بها الشريعة الإسلامية اللاجئين، وكيف تحرص على رعايتهم وتحقيق مصالحهم

في إطار من التأكيد على الكرامة الإنسانية وحق الإنسان في الحياة الحرة الكريمة .. وقد سجل الباحث في أكثر من موقع من دراسته سبق الإسلام في هذا المجال، وتميز ما قرر من قواعد وأحكام، فقد قال: «ولعل ما ذكرناه يبين إلى أي مدى تفوق الإسلام على كثير من النظم الوضعية التي اتخذت من اللون أو العرق أساساً للتمييز بين البشر - مع أن لوهم أو جنسهم لم يتدخلوا هم في تقريره - كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وكما حدث في بقاع أخرى (جنوب أفريقيا مثلاً). يؤيد ذلك ويؤكد ما قرره كثير من أهل الغرب بخصوص هذا الموقف المشرف للإسلام في محاربهه للفرقة العنصرية. بل واعتبروا محاربة الإسلام للتمييز بين الأجناس أو الألوان سبباً من أسباب انتشاره وعاملاً من عوامل تنظيم العلاقات الدولية بين أنصاره وغير أنصاره». وقد أشاد الباحث هنا بقرارات مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال حقوق الإنسان، وعرف بها<sup>(١)</sup>.

ومن مميزات هذه الدراسة أنها اهتمت باستعراض النصوص الشرعية من كتاب وسنة المؤصلة للمبادئ والقواعد الضابطة لهذا الموضوع. ولم تكتف بذلك إنما استعرضت الآراء الفقهية التفصيلية المنظمة لأبعاد هذا الموضوع وأحواله المتعددة، ولم يكتف الباحث بذلك أيضاً إنما اهتم بالوقائع التاريخية المتعلقة بالموضوع. وعلى المستوى المعاصر كان يبين باستمرار القرارات والمواثيق التي أصدرتها منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى بهذا الخصوص، مما أضفى على هذه الدراسة تميزاً نظرياً واهتماماً عملياً معاصراً. وقد جاء في مطلع خاتمة بحثه: «لقد وضعت الشريعة الإسلامية

---

(١) انظر الدراسة: ص ٦٤، ٦٧، ٦٨

القواعد المرعية والأسس المرضية لحق اللجوء اسماً ورسماً، وروحاً ومعنى ولفظاً، حساً ومادة، عملاً وقولاً. ومراعاة ما قرره الإسلام في هذا الخصوص من أكد الأمور، يجب أن يراعيها كل غيور<sup>(١)</sup>.

وقد كان الباحث في دراسته أميناً في التوثيق ونسبة الآراء لقائلها، وقد عرض موقف الشريعة الإسلامية بموضوعية واستقلالية، مهتماً بالمقارنة دون محاولة لافتعال التشابه أو التقريب بين الشريعة والقانون الدولي وهذا يعطي الدراسة قيمة علمية كبيرة في الدراسات المقارنة وفي الدراسات التعريفية، لما قدمت الشريعة الإسلامية من إثراء متميز لمسيرة البشرية، وبخاصة في مجالات القانون الدولي بصفة عامة، وفي موضوع رعاية اللاجئين والاهتمام بحقوقهم بصفة خاصة.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بها، وأن يوفق صاحبها لمزيد من العطاء والإنجاز، مكرراً الشكر والتهنئة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وسعادة مفوضها العام على هذا الإنجاز المثري لمسيرة الدراسات القانونية الدولية المقارنة.

مع وافر التقدير والاحترام للأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا، حفظه الله تعالى.

البروفيسور / أكمل الدين إحسان أوغلي

---

(١) انظر الدراسة: ص ٢٤١ .

## تقديم

### رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

إن ما يميز شريعتنا الإسلامية الغراء هو شمولية مبادئها وأحكامها ومعالجتها لكل ما يحقق الأمن للإنسان في حياته الدنيوية والأخروية، فهي لحماية حقوقه بصفة عامة ومنها حقه في الأمن الشامل، ويعد حق الإنسان في الملجأ من أهم الحقوق الأساسية التي كفلتها ووضعت الآليات التي تحقق فاعليتها، وقد جاءت حماية الشريعة الإسلامية لهذا الحق متسقة مع الثقافة والتقاليد والشيم العربية الراسخة.

وإذا كان المجتمع الدولي قد سعى إلى تنظيم حق الملجأ من خلال إصدار وإقرار العديد من الإعلانات والاتفاقيات الدولية، إلا أن فاعلية هذا التنظيم تتطلب التزاماً أديباً من القائمين على تنفيذه، ومن هنا تأتي أهمية التنظيم الذي قرره الشريعة الإسلامية لحق اللجوء، الذي تناولته هذه الدراسة، وهو تنظيم يتميز باتساع نطاق الحماية لهذا الحق وبطبيعته الإنسانية.

وتبدو أهمية موضوع هذه الدراسة في ظل تزايد أعداد اللاجئين في الدول العربية والإسلامية في السنوات الأخيرة نتيجة الأحداث العالمية والإقليمية التي شهدتها المنطقة، الأمر الذي يتطلب تعاوناً دولياً وتفعيلاً للأحكام الشرعية والقانونية ذات الصلة بحق اللجوء.

ويطيب لي بهذه المناسبة التأكيد على العلاقات الشائبة التي تربط جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هذه العلاقة التي يمكن أن تفضي إلى المزيد من البرامج

والدراسات التي تسهم في تسليط المزيد من الأضواء على هذا الموضوع  
ودور العالم المتحضر في معالجة قضايا اللجوء واللاجئين.

والله من وراء القصد،،

أ.د. عبدالعزيز بن صقر الغامدي

## تقديم

### رئيس جامعة الأزهر

الإسلام هو الدين الوحيد الذى انفتح على الأديان الأخرى وعلى ثقافتها وذخائرها الخلقية والتشريعية، يأخذ منها ويضيف إلى رصيدها الفكرى والروحي، لا يشترط فيما يأخذه وما يضيفه إلا شرطاً واحداً وحيداً هو أن يكون العنصر المأخوذ من هنا أو هناك مستقيماً على طريق الأخلاق والفضائل العليا، ومحققاً لمصلحة معتبرة تلتقى وهذه الفضائل فى نهاية المطاف. وحسبنا عن أبي هريرة عن الرسول ﷺ: (بعثت لأتمم صالح الأخلاق)<sup>(١)</sup> والذى يدل على أن مكارم الأخلاق هى مقصد أعلى من مقاصد الرسالة الإسلامية، وأن أمهات الفضائل الإنسانية التى كادت تنطمس وتختفى آثارها فى مجتمعات ما قبل الإسلام قد بُعثت من جديد فى هذا الدين القيم، بل بعثت معه موارث إلهية كادت تندثر إلى الأبد لولا ظهور الإسلام.

والمتمامل فى القرآن الكريم لا يعثر فيه على تعددية دينية أو أديان سماوية مختلفة، لأن القرآن صريح فى أن الدين الإلهى هو دين واحد تجلى عبر

(١) الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، المستدرک على الصحیحین، تحقیق: مصطفى عبدالقادر عطية (بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م) وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي في التخليص رقم ٤٢٢١، ج ٢، ص ٦٧، والبخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، خرج أحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي (بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط ٤، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م) رقم الحديث ٢٧٣، ص ١٠٤؛ والبيهقي، أبو بكر أحمد بن حسين، الجامع لشعب الإيمان، تحقيق: مختار أحمد الندوي (الهند، بمباي، الدار السلفية، ط ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م) ج ١٤، حديث رقم ٧٦٠٨، ص ١٣٤، وقال المحقق إسناده حسن، والسيوطي، جلال الدين أبوبكر، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير (بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت) قال: حديث صحيح، رقم ٢٥٨٤، ص ١٥٥.

ظهورات ورسالات تاريخية متعاقبة، بدأت بآدم وانتهت بمحمد، مروراً بنوح وإبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم من الأنبياء والمرسلين - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - ومشيراً في وضوح إلى أن «الهدى الإلهي» لم ينقطع عن الإنسان على طول التاريخ وأن الحكمة المذخورة في رسالات الأنبياء والمرسلين وإشعاعاتها كانت هي الجمرة المتقدة التي لا يخبو ضوءها، والتي تهتدى بها البشرية كلما أظلمت آفاقها وكلما ضاع الطريق من تحت قدميها.

من هنا شكلت رسالة الإسلام مع سائر الرسالات الإلهية السابقة «وحدة عضوية» تجلت في هذه «الأخوة» الحميمة التي ربطت ربطاً وثيقاً بين رسول الإسلام محمد ﷺ ورسول الله السابقين، دون تفرقة ولا تمييز بينه ولا بين أحد منهم، ونحن نحفظ من حكمته النبوية في هذه المسألة قوله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: (أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء أخوة لعلات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد)<sup>(١)</sup> كما نحفظ في هذا المعنى آيات عديدة في القرآن الكريم تنص على أن الإيمان لا يتحقق للمسلم إلا إذا آمن بكل الأنبياء والرسول مثلما يؤمن بنبي الإسلام تماماً بتمام ومثلاً بمثل، وأن الإيمان بالقرآن لا يتحقق في قلب مسلم إلا إذا آمن بكتب الله التي أنزلها على أنبيائه ورسوله، وأن القرآن شقيق التوراة التي نزلت على موسى، وشقيق الإنجيل الذي بشر به عيسى - عليهما الصلاة والسلام -، وقد وصف القرآن الكريم كلاً من هذين الكتابين السماويين بأنه: هُدى ونور. والذي يهم القارئ في هذه المقدمة المتواضعة هو معرفة أن هذه الوحدة العضوية لا تقتصر فقط على مستوى أخوة الأنبياء وأخوة الكتب المقدسة، بل نلمحها بوضوح شديد في مضمون

(١) البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري ضبط وترقيم مصطفى ديب البغا (دمشق، دار كثير واليامة، ط ٥، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٣ م) رقم الحديث ٣٢٥٩ ج ٣ ص ١٢٧٠، (أولات علات) هم الأخوة لأب واحد من أمهات شتى.

الإسلام نفسه وفي تشريعاته وأحكامه: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ ﴿١٣﴾ (الشورى)، وهذا ما تعكسه القاعدة الأصولية في الإسلام: (شُرِعَ من قبلنا شَرع لنا، ما لم يرد ناسخ<sup>(١)</sup>)، والتي تدل على أن الإسلام هو الدين الضامن لتواصل الفضائل الخلقية عبر الأجيال، وأنه الدين الذى يفتح أبوابه أمام كل ما هو «إنسانى» حتى لو جاءه من عصور الجهل والظلام، وعن أبي هريرة عن رسول الله (ﷺ) (فمن معادن العرب تسألون؟ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا)<sup>(٢)</sup> وهنا تظهر قيمة «الجوار» أو «الحماية» التى اضطلع بدراستها هذا البحث المتميز دراسة مقارنة، بين شريعة الإسلام وبين موثيق القانون الدولى المعاصر ومعاهداته، وكشفت عن ثراء مفهوم «الجوار»، والأبعاد الخلقية التى صاحبت هذا المفهوم فى شريعة الإسلام، واختفت أو كادت تختفي فى العلاقات الدولية المعاصرة. وقد كشف البحث عن سبق الإسلام إلى تقرير حق «الجوار»، وإن كنت أرى أن مجرد بيان سبق الإسلام فى هذا المضمار لا يكفى فى بيان الأبعاد الخلقية التى تشكل الخلفية الثابتة وراء تشريع حقوق الإنسان فى فلسفة الإسلام.

(١) أن يكون شرع من قبلنا ثبت عن طريق مصادرنا من الكتاب والسنة، بمعنى أنه إذا ثبت عن طريق مرويات أهل الكتاب كالتوراة والإنجيل وغيرها الموجودة لديهم، أو المرويات الموجودة بين يدي المسلمين من غير الكتاب والسنة، فلا يصلح الاحتجاج بها ولا أخذ الأحكام منها: العبد السلام، أثور شعيب، شرع من قبلنا ماهيته وحجته ونشأته وضوابطه وتطبيقاته، (الكويت، جامعة الكويت، ٢٠٠٥م، ص ٣٨٣).

(٢) البخاري، صحيح البخاري، مصدر سابق، رقم ٣١٧٥، ج ٣ ص ١٢٢٤؛ مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، رقم ٢٣٧٨، ج ٣، ص ١٨٤٦.

هذا البحث الذى نقدم له يشير في مواضع عدة إلى هذا التأصيل المنهجي الذي ذكرنا طرفاً منه، وقد وضع أيدينا على الفروق ووجه التوافق بين حكمة الإسلام في حق «اللجوء»، وفلسفة القوانين المعاصرة، فمفهوم «اللجوء» أو «الإجارة» - فيما يشير المؤلف - قد شكل أساساً للقوانين المعاصرة، بل كان معمولاً به عند العرب قبل الإسلام، وهو من الأمور الحسنة التي استقرت في عاداتهم وتقاليدهم، والتي أقرتها شريعة الإسلام لما تتضمنه من تحقيق مكارم الأخلاق؛ إذ هو إغاثة للملهوف ونصرة للمظلوم، فلا جرم أن يحض عليه الإسلام ويطالب به المسلمين في كل زمان ومكان: رجالاً ونساءً وصبياناً<sup>(١)</sup> وأحراراً وعبيداً، نعلم ذلك منذ أن روى التاريخ

---

(١) الصبي غير المميز لا يصح أمانه بإجماع الفقهاء، والصبي المميز اختلف الفقهاء في صحة أمانه فقال الحنفية والشافعية ورواية للحنابلة: لا يصح أمانه لأنه مرفوع عنه القلم، ولا يلزمه بقوله حكم. وقال مالك ومحمد بن الحسن ورواية للحنابلة إنه يصح أمانه لعموم قوله (ﷺ) (ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم) والراجح عدم صحة أمان الصبي، قال ابن قدامة: من أعطاهم الأمان منا، من رجل، أو امرأة، أو عبد جاز أمانه ويصح من كل مسلم بالغ عاقل مختار، ذكراً كان أو أنثى، حراً كان أو عبداً، ولا يصح أمان الصبي، ابن قدامة، أبو محمد عبدالله بن أحمد، المغني، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي وعبدالفتاح محمد الحلو (القاهرة، دار هجر، ط ٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، ج ١٣، ص ٧٥).

وراجع الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ١٥٥، مغني المحتاج، ج ٤، ص ٢٣٧، كشف القناع، ج ٣، ص ١٠٤، مواهب الجليل، ج ٣، ص ٣٦١؛ نقلاً عن: الزيد، صالح عبدالكريم، أحكام عقد الأمان والمستأمنين في الإسلام، رسالة ماجستير منشورة (الرياض، الدار الوطنية للنشر، ١٤٠٦هـ، ص ٥٧، ٢٥-٧٧).

أن أبا سفيان طلب - قبل إسلامه - من فاطمة بنت النبي (ﷺ) أن بين يديها، أن يمنحه حق اللجوء أو حق الإجارة بين الناس في المدينة المنورة، وقد مُنع أبو سفيان من تحقيق طلبه لأنه كان ناقضاً للعهد الذي أبرمه النبي (ﷺ) مع المشركين في صلح الحديبية<sup>(١)</sup>.

ومما يعتز به المسلم وهو يقرأ هذا البحث ما أشار إليه المؤلف الفاضل من أن الإسلام يتلمس أدنى سبب ليوفر لغير المسلم حق الأمان، فقد أعطى النبي (ﷺ) الأمان للمشركين لمجرد احتوائهم بالمسجد الحرام أو دخولهم بيوتهم أو دخول دار أبي سفيان، وهذا الحكم سار في كل الأحوال والظروف والملابسات التي تتحقق فيها هذه الشروط. وقد أورد المؤلف قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن «مترس» كلمة فارسية تعنى الأمان، فإذا قالها مسلم لعدو كافر محارب لا يعرف اللغة العربية، فإنها تعطيه حق الأمان، رغم أن الكلمة ليست عربية، وهذا باب واسع في الفقه الإسلامى نقرأ فيه أن المحارب المؤمن لا يجوز التعرض له ولا لماله ويحرم قتله. ولو أن رجلاً مسلماً قال لمحارب «لا تخف» فقد آمنه، بل من قال لمحارب: «قف» أو «ألق سلاحك» فقد آمنه، ويقول ابن قدامة: «إن عمر رضى الله عنه قال للهزم من: تكلم ولا بأس عليك! فلما تكلم الهرمزان أمر عمر بقتله، فقال له أنس: ليس لك إلى ذلك سبيل؛ فقد آمنته، فقال عمر: كلا، فقال الزبير: قد قلت له: تكلم ولا بأس عليك، فدرأ عنه عمر القتل، وهذا كله لا نعلم فيه خلافاً»<sup>(٢)</sup> ويطول بنا المقام لو رحنا نتوقف عند المقارنات القوية التي زخر

---

(١) ابن سلام، أبو عبيد القاسم، كتاب الأموال، تحقيق: أبو أنس سيد رجب (السعودية، دار الفضيلة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م) ج ١، ص ٢٩٥.

(٢) ابن قدامة، المغنى، مرجع سابق، ج ١٣، ص ١٩٢-١٩٣.

بها هذا البحث العلمى الجاد، عن مفهوم اللجوء فى الإسلام، ولكن نكتفى بالتأكيد على دقة العرض وعمق المقارنة، وأن أ.د. أحمد أبو الوفا كان موقفاً فى هذه النظرات العلمية الصائبة، وبخاصة وهو يؤصل «حق اللجوء» فى الإسلام على نظرية المصلحة، وكان سيادته على علم ووعى بضوابط هذه النظرية وبمجالات تطبيقها، كما كان بصيراً بالقواعد الأصولية والفقهية التى مكنته من إحكام القول والنظر فيما تضمنه هذا البحث الممتاز الذى يمنح قارئه انطباعاً قوياً بأن شريعة الإسلام ليست نصوصاً تتلى، أو جريدة أحكام تحفظ، بل هى منهج حياة، يتحرك فى دنيا الناس.

وإنى لأختم مقدمتى بهذا النص الذى ختم به أ.د. المؤلف بحثه، وهو نص للإمام ابن النابلسى الحنفى يقول فيه: «فأما إجبار الإنسان على السكنى فى مكان مخصوص، وإلزامه بذلك بطريق الإقهار له، والتغلب عليه فهو ظلم وتعدّ، يجب كفه عن الرجل المسلم، ومنع الظالم به وردعه وزجره وجوباً متأكداً على المسلمين».

أ.د. أحمد الطيب

## المقدمة العامة

عني الإسلام ليس فقط بالأمور الدينية، وإنما أيضاً بالأمور الدنيوية التي تخص العلاقات بين الأفراد والجماعات والشعوب والدول<sup>(١)</sup>. وهذا ليس بالأمر الغريب، ذلك أن الإسلام جاء تبياناً لكل شيء ديني وتعاملي (دنيوي). وهو ما أكده قوله تعالى: ﴿... وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ...﴾ (٨٩) (النحل)، وقوله سبحانه: ﴿... وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ...﴾ (٤٤) (النحل)، وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (٣) (المائدة).

ويعتبر اللاجئ من طوائف الأشخاص ذوي الوضع المهدد<sup>(٢)</sup> Vulnerable persons. ويكون الفرد لاجئاً:

- إما على أساس فردي، وذلك بفراره وحيداً أو مع أسرته من البلد الذي يتعرض فيه للاضطهاد إلى بلد الملجأ.
  - وإما كجزء من نزوح جماعي نتيجة لأحوال سياسية أو دينية أو عسكرية أو غيرها يكون فيها عرضة لخطر الاضطهاد.
- ويختلف اللاجئ عن الشخص المهجر داخلياً، أو المهاجر اقتصادياً:

---

(١) أحمد أبو الوفا، كتاب الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، ج ١، ص ٥-٦.

(٢) أحمد أبو الوفا: الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م، ص ٥٣-٦٢.

١ - فاللاجئ refugee-refugié هو من يعبر الحدود الدولية إلى بلد آخر التماساً للحماية والأمن والملاذ.

٢ - أما النازحون داخلياً internally displaced persons فقد يكون هدفهم هو عين هدف اللاجئين إلا أنهم يختلفون عنه في أنهم يقعون في إقليم دولتهم ويستظلون بحمايتها وتطبق عليهم قوانينها.

٣ - أما المهاجر الاقتصادي فهو يغادر بلده - عادة - طواعية ودون خوف من اضطهاد وذلك رغبة في تحسين أوضاعه، والتماس حياة أفضل مادياً. لذلك فإن الإعلان العربي لهجرة العمل الدولية الذي تبنته جامعة الدول العربية عام ٢٠٠٦ م ينص على أنه: « يجب على الحكومات المعنية أن تعترف بالفرق الجوهرى بين المهاجرين واللاجئين الذين لهم حقوق وحاجات مميزة ومختلفة».

## أولاً: فكرة اللاجئين والملجأ في الشريعة والإسلامية والقانون الدولي

نشير إلى فكرة اللاجئين والملجأ في الشريعة الإسلامية ونتلوها بيان ذلك في القانون الدولي.

١ - في الشريعة الإسلامية

الملجأ في العربية:

ولكلمة ملجأ في العربية معاني كثيرة منها:

١ - لجأ الرجل ونحوه إلى الحصن ونحوه: اعتصم به ليتقي الخطر.

٢ - الملجأ: ما يعتصم به من الخطر، كالحصن والجبل والمغارة، ومنها قوله تعالى: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَعَارَاتٍ أَوْ مُدْخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ ﴿٥٧﴾ (التوبة)؛ واللفظ أيضاً في التوبة: ١١٨؛

والشورى ٤٧) (١)، وفي باب المصادر المختلفة عن الصدر (الفعل) الواحد، يقول ابن قتيبة «وأويت له مأوية، وإية» أي: رحمته، وأويت إلى بني فلان آوى أوياء». وأويت فلاناً إيواء (٢).

ولا شك أن كل هذه المعاني قابلة للتطبيق على حق الملجأ على أساس أنه إذا كان في مظهره نوع من «الإيواء» فهو في غايته وجوهه قيس من «الرحمة» للاجئ بالنظر للظروف التي أحاطت به.

ويلاحظ أن العرب تستخدم «أويته» على وزن فعلت وأفعلت باتفاق المعنى، بينما تستخدم فقط «أويت إلى فلان» (٣).

ويعتبر حق الملجأ أو الجوار من الشيم العربية الأصيلة التي لا يجوز الخروج عليها. فقد كانت إجارة الملهوف خلقاً من أخلاق العرب والمسلمين. لذلك ذكرها الشعراء في شعرهم تخليداً وتثبيتاً لها في نفوس الناس وحثاً لهم على عدم الخروج عليها، وضرورة الالتزام بها.

يقول أحد الشعراء (٤):

متى أذع قومي يجب دعوتي      فوارس هيجاء كرام النسب  
ترى جارهم آمناً وسطهم      يروح بعقد وثيق السبب

(١) راجع مجمع اللغة العربية: معجم ألفاظ القرآن الكريم، المجلد الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م، ص ٥٦٤ - ٥٦٥.

(٢) ابن قتيبة: أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر طبعة مصورة عن الطبعة الرابعة للمكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م، ص ٢٥٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٣٨.

(٤) حمد بن ثور الهلالي، ديوان حمد بن ثور، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م، ص ٤٦.

إذا ما عقدنا له ذمة      شددنا العناج وعقد الكرب

بل ذهب شاعر آخر إلى حد القول<sup>(١)</sup>:

وجار سار معتمداً إلينا      أجارته المخافة والرجاء

فجاور مكرماً حتى إذا ما      دعاه الصيف وانصرف الشتاء

ضمنا ما له فغداً سليماً      علينا نقصه وله النماء

فلم أر معشر أسروا هدياً      ولم أر جار بيت يستباء

وجار البيت والرجل المنادي      أمام الحي عهدهما سواء

وكان لمنح الملجأ والاستجابة إلى طلبه نصيب أيضاً في شعر المستجيرين<sup>(٢)</sup>،

(١) أبو العباس ثعلب، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، ص ٧٩ - ٨٠.

(٢) يقول طفيل الغنوي:

جزى الله عنا جعفرأ حين أزلفت      بنا نعلنا في الواطئين فزلت

هم خلطونا بالنفوس وألجأوا      إلى حجرات أدفأت وأكنت

أبوا أن يملونا ولو أن أمننا      تلاقى الذي لا قوة منا مللت

وقالوا هلموا الدار حتى تبينوا      وتنجلي العمياء عما تجلت

سنجزي بإحسان الأيادي التي مضت      لها عندنا ما كبرت وأهلت

راجع ديوان طفيل الغنوي، دار الكتاب الجديد، القاهرة، ١٩٦٨، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ص ٩٨.

وقال مروان بن أبي حفصة يمدح معن بن زائدة ويصف مفاخر بني شيبان ومنعهم لمن استجار بهم:

هم القوم إن قالوا أصابوا وإن دعوا      أجابوا، وإن أعطوا أطابوا وأجزلوا

هم يمنعون الجار حتى كأنما      لجارهم بين السماكين منزل =

كما أن من كان لا يلبي طلب المستنجد به يتجرع المر من أسنة الشعراء<sup>(١)</sup>، فضلاً عن نظرات الاستهجان من الناس.

ومن الثابت أن منح الملجأ يهدف إلى توفير الأمن والأمان للاجئ. ويبدو ذلك واضحاً من بيعة العقبة الثانية التي سبقت الهجرة إلى المدينة، إذ لما قبل أهل يثرب هجرة الرسول إليهم قال رسول الله (ﷺ): (أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبناءكم)<sup>(٢)</sup>.

وقد كان العرب - ومن بعدهم المسلمين - في هذا المجال سابقين: قال عبد الملك بن مروان لجعيل بن علقمة: ما مبلغ حفظكم؟ قال: يدفع الرجل منا عمناً استجار به من غير قومه كدفاعه عن نفسه، قال عبد الملك: مثلك من يصف قومه<sup>(٣)</sup>.

---

= وقال آخر:

هم يمنعون الجار حتى كأنه كتيبة زور بين خافيتي نسر  
ابن عبد ربه: العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م،  
ج ١، ص ١٢١-١٢٢.

(١) محمد السديسي: إجابة الداعي وغوث المستنجد عند العرب حسب تصويرها في الشعر القديم، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد ٦، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص ٤٤١-٤٤٦.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده عن كعب بن مالك (رضي الله عنه) رقم ١٥٧٩٨ ج ٢٥، ص ٩٢، ٩٥، بتحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، وقال المحققون: حديث قوي، وإسناد حسن.

(٣) ابن عبد ربه: العقد الفريد، المرجع السابق، ج ١، ص ٥٣١، ج ٢، ص ٧ - ٨.

وقد ترتب على ثراء اللغة العربية - لغة القرآن - أن تم استخدام العديد من الألفاظ للتعبير عن فكرة واحدة ونظام واحد «حق الملجأ». فقد تستخدم تارة كلمة «الإيواء»<sup>(١)</sup>، مثال ذلك قوله تعالى:

﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ . . . ﴾ ﴿٢٦﴾ (الأنفال).

(١) «يقال أوى زيد بالقصر إذا كان فعلاً لازماً وأوى غيره بالمد إذا كان متعدياً وقد جاء القرآن العزيز بها قال الله تعالى في اللازم ﴿.. أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ ... ﴾ ﴿٦٣﴾ (الكهف) وقال تعالى: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ... ﴾ ﴿١٠﴾ (الكهف) وقال في المتعدي ﴿... وَأَوَيْنَاهُمَا إِلَى رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ ﴾ ﴿٥٠﴾ (المؤمنون) وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾ ﴿٦﴾ (الضحى) الإمام النووي: تهذيب الأسماء واللغات، القسم الثاني، ج ١، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، ص ١٦.

بل وجمع علماء اللغة بين الإيواء (أويته وأويته وأويت إلى فلان) والتضييف (ضفت الرجل وتضييفته) تحت عنوان واحد هو «الإيواء والتضييف» راجع المخصص لابن سيده، السفر الثاني عشر، بيروت، ص ٣١٢-٣١٣.

ومن ذلك ما جاء في وصية الرسول بالأنصار (وهو في مرض موته) من أنهم: «كانوا عييتي التي أويت إليها» (السيرة النبوية لابن هشام، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م، ج ٢، ص ٦٥٠).

وجاءت لفظة آووا في القرآن الكريم على معنيين، هما: ضموا، وانتهوا (مقاتل بن سليمان البلخي: الأشباه والنظائر في القرآن الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، ص ٢٨٩).

وجاء في تفسير الطبري لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً . . . ﴾ ﴿١٠٠﴾ (النساء) أن العلماء قسموا الهجرة إلى قسمين: هجرة هروب وهجرة طلب: وتشمل هجرة الهروب ستة أقسام: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، والخروج من أرض البدعة، ومن أرض غلب عليها الحرام، والفرار من الإصابة في البدن كما فعل إبراهيم حينما خاف قومه =

﴿... وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ...﴾ ﴿٧٢﴾  
(الأنفال).

﴿... وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا...﴾ ﴿٧٤﴾  
(الأنفال).

= فقال: «إني ذاهب إلى ربي سيهدين»، والخروج خوف المرض في البلاد الوخمة إلى الأرض النزهة، والفرار خوف الأذية في المال.

أما هجرة الطلب فتنقسم إلى قسمين: طلب دنيا، وطلب دين (ويشمل هذا الأخير سفر العبرة والحج، والجهاد، والمعاش، والتجارة والكسب، وطلب العلم، وقصد البقاع الخيرة، وزيارة الإخوان).

وتحت باب الملجأ والوزر، يقول قدامة: «هو حصن، وأمن، وحرز، وعز، وموئل، وملاذ، ووزر، وعصر، وكهف، وكنف، وملجأ، ومنجي، ومأل، ومعاذ، ومعتصم، ومعتصر، ومحيط، ومناص، ومعتمد، وملتحد، وصياص، وأطم»  
قدامة بن جعفر: جواهر الألفاظ، المكتبة العلمية، بيروت، ص ٢٢٣-٢٢٤.

تقول العرب: تخفرت بفلان: إذا استجرت به وسألته أن يكون لك خفيراً، والخفير: المانع» (انظر أبو منصور الأزهري: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تحقيق د. محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ص ٣٩٢). ولذلك من أمثلة كتب الأمان، ما يلي:

«هذا كتاب من فلان لفلان: إني أمتك على دمك ومواليك وأتباعك، لك ولهم ذمة الله الموفي بها، ومهده المسكون إليه، ثم ذمة الأنبياء الذين أرسلهم برسالته وأكرمهم بوحيه، ثم ذم النبلاء من خلائقه: بحقن دمك ومن دخل اسمه معك في هذا الكتاب، وسلامة مالك وأموالهم وكذا وكذا، فاقبلوا معروضه، واسكنوا إلى أمانه، وتعلقوا بحبل ذمته، فإنه ليس بعدما وكد من ذلك متوثق لدخل في أمان إلا وقد اعتقلتم بأوثق عراه، ولجأتم إلى أحرز كهوفه والسلام» (ابن قتيبة الدينوري: كتاب عيون الأخبار، المجلد الثاني، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة مصورة عن ط دار الكتب المصرية لسنة ١٣٤٣هـ-١٩٢٥م، ص ٢٢٥).

﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ ﴿٦﴾ ﴿الضحى﴾.

وتارة تستخدم لفظة «الهجرة» للدلالة على حق الملجأ، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ...﴾ ﴿٩﴾ ﴿الحشر﴾.

كذلك قد يتم استخدام لفظة «الملجأ» نفسها للدلالة على هذه الفكرة. فقد استخدم القرآن الكريم كلمة «ملجأ» في أكثر من موضع، منها قوله تعالى: ﴿وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِيَّاهُمْ لِئَكُفُّوا عَنْكُمْ وَمَا هُمْ بِمِنكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ﴾ ﴿٥٦﴾ ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأًا أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدْخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ ﴿٥٧﴾ ﴿التوبة﴾. ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ...﴾ ﴿١١٨﴾ ﴿التوبة﴾.

﴿... مَا لَكُمْ مِنْ مَلْجَأٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ﴾ ﴿٤٧﴾ ﴿الشورى﴾.

الملجأ في العربية أذم: أجار وحمى، أما ذم فمعناها: عاب<sup>(١)</sup>.

يقال في العربية: «حصني وملجئي، وملاذي، وموئلي، ومعقلي، ومعاذي، ووزري، وكهفي، ومقصدي، ومعتمدي، ومعترضدي، وحرزي، ومعصمي، ومنجاي، ومحيصي، ومالي، وكنفي»<sup>(٢)</sup>.

(١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرين، (تركيا، المكتبة الإسلامية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م) ج ١، ص ٣٤٥، مادة (أذم).

(٢) ابن مالك الطائي: كتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، تحقيق: نجاة نولي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ص ٣٤ - ٣٥. وتحت باب استجارة يورد ما يلي (ص ٧٩)

«استجاره، واستصرخه، واستنجده، واستشاره، واستجاشه، وهلف إليه، وجزع إليه، واستظهر به، واستوحش إليه» ومن ذلك لفظ الاستعاذة، فهو في معناه - لغة - اللجوء والاعتصام والتحصن والمأوى. وقد ورد خصوصاً في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ﴿٩٨﴾ (النحل).

## ٢ - في القانون الدولي

اللاجئ هو كل من وجد وبسبب خوف، له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد<sup>(١)</sup>.

وقد تم توسيع هذا التعريف الوارد في اتفاقية ١٩٥١ م<sup>(٢)</sup>:

---

(١) المادة ١/أ-٢ من اتفاقية ١٩٥١ م المتعلقة بمركز اللاجئين بعد تعديلها

برتوكول ١٩٦٧ م)، وكذلك نص القرار ١٥٢/٥٠ لعام ١٩٩٥ م الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أن اتفاقية ١٩٥١ م وبرتوكول ١٩٦٧ م الخاصان بوضع اللاجئين يعتبران حجر الزاوية the cornerstone للنظام الدولي لحماية اللاجئين.

(٢) انظر في ذات المعنى المادة ١ من الاتفاقية العربية التي تنظم وضع اللاجئين في البلدان العربية (١٩٩٤ م)، في:

Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to the UNHCR, UNHCR, Geneva, June 2007, vol. 3, p. 1130.

أ - في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية - التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا (١٩٦٩ م)<sup>(١)</sup>، وذلك بأن أضافت إلى تعريف اتفاقية ١٩٥١ م أن اللاجئ هو أي شخص اضطر إلى مغادرة بلده: «بسبب اعتداء خارجي أو احتلال أو هيمنة خارجية أو أحداث تعكر بشكل خطير النظام العام في كل أو جزء من بلد الأصل أو بلد الجنسية». وهكذا وفقاً لهذه الاتفاقية يمكن أن يصبح لاجئاً الشخص الذي يتواجد في الأحوال المذكورة أعلاه، حتى ولو لم يكن لديه خوف من الإضطهاد. وتستند تلك الاتفاقية إلى مبدأ مفاده أن الحاجة إلى الحماية الدولية يحتمها انعدام وجود الحماية الوطنية في أحوال تكون فيها دولة الأصل إما غير راغبة في تأمين الحماية اللازمة لمواطنيها، وإما عاجزة عن توفير تلك الحماية. وهذا ما يحدث - عادة - أثناء الحروب الأهلية أو الاحتلال الحربي.

ب - في إعلان كارتاجنا، الذي أضاف إلى تعريف اتفاقية ١٩٥١ م الناس الذين هربوا من بلدهم: «بسبب التهديد على حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم من العنف المعمم أو الاعتداء الخارجي أو النزاعات الداخلية أو انتهاكات حقوق الإنسان أو أية ظروف أخرى أدخلت بشكل خطير بالنظام العام». وعلى الرغم من أن هذا الإعلان غير ملزم، لأنه مجرد إعلان وليس معاهدة دولية تم الارتباط بها، ومن ثم لا يسرى عليه مبدأ الالتزام بالوفاء بالعهود *Pacta sunt servanda* أو مبدأ الاتفاق رابط أو ملزم *ex consensu advenit vinculum*

---

(١) اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية (سابقاً) التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا التي اعتمدت في ١٠ سبتمبر ١٩٦٩ م ودخلت حيز التنفيذ في ٢٠ يونيو ١٩٧٤ م.

إلا أنه جرى تطبيقه عملياً في ممارسات بعض دول أمريكا الوسطى وفي تشريعاتها الوطنية.

وقد نصت المادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن:

١ - لكل شخص حق التماس اللجوء في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد.

٢ - لا يمكن الاستفادة من هذا الحق في حالة الملاحقات الناشئة عن جرائم غير سياسية أو من أفعال تخالف أغراض ومبادئ الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>.

(١) جاء أيضاً في المادة الأولى من الإعلان الخاص باللجوء الإقليمي، والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٧م بقرارها رقم (٢٣١٢) التي تنص على ما يلي:

١ - يجب على سائر الدول احترام الملجأ الذي تمنحه إحدى الدول، ممارسة منها لسيادتها للأشخاص الذين يحق لهم الاحتجاج بالمادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمن فيهم المكافحون ضد الاستعمار.

٢ - لا يجوز الاحتجاج بحق اللجوء والحصول على الملجأ لأي شخص توجد دواعٍ جدية للظن بارتكابه جريمة ضد السلم أو جريمة من جرائم الحرب أو جريمة ضد الإنسانية على الوجه المبين في الوثائق الدولية الموضوعة للنص على أحكام تلك الجرائم.

٣ - يكون للدولة مانحة الملجأ تقدير مبررات منحه».

تجدر الإشارة أن الشخص يمكن أن يكون لاجئاً محلياً (in place refugee (situ). مثال ذلك الدبلوماسيون وذوو المناصب الرسمية وأسرى الحرب والطلبة والعمال المهاجرون: فهؤلاء أشخاص يقيمون خارج بلدتهم الأصلي دون أن يكون في نيتهم أصلاً طلب اللجوء، لكن نتيجة لظروف لاحقة - حدثت وهم في الخارج - أصبح لديهم خوف مبرر من تعرضهم للاضطهاد (a well founded fear of persecution) (بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو

والحق في الملجأ يعني «الحماية التي تمنحها دولة ما فوق إقليمها أو في أماكن أخرى تخضع لسلطانها إلى فرد ما يطلب تلك الحماية»<sup>(١)</sup>.

= بسبب ما أدلوا به من آراء سياسية)، أو امتعاضهم مما يحدث في بلدهم من أمور، أو اتصاهم بالسياسيين الموجودين في الخارج والمعارضين للنظام... الخ). مثل هؤلاء الأشخاص إن توافر فيهم الشروط اللازمة لاعتبارهم لاجئين يمكن أن يصبحوا كذلك.

ومن المعلوم أن الشخص يعتبر لاجئاً لكونه كذلك، وبالتالي فإن الاعتراف به كلاجئ من جانب دولة اللجوء له أثر كاشف أو مقرر declaratory وليس منشئاً - not constitutive (وفارق كبير بين «الأثر المقرر أو الكاشف»، والأثر «المنشئ»)، إذ حالة اللجوء هي حالة واقعية تتوافر متى توافرت شروطها وعناصرها، دون توقف على أية عناصر خارجية عنها.

لذلك قيل إن الشخص لا يصبح لاجئاً بسبب الاعتراف به، لكن يتم الاعتراف به لأنه لاجئ:

“He does not become a refugee because of recognition, but is recognized because he is refugee” Handbook on procedures and criteria for determining refugee status under the 1951 convention and the 1967 protocol relating to the status of refugees, UNHCR, Geneva, 1992, p. 9.

(١) انظر:

Ann. IDI, 1950, Vol. 43, t. I, p. 157.

انظر أيضاً:

P. Weiss: The present state of international law of territorial asylum, Ann. Suisse de DI, 1975, vol. 31; Mubanga-Chipoya: The right to everyone to leave any country, including his own and to return to his country, E/C4/Sba. 2, 1988, p. 35, June 1988, pp. 103 – 106. S. Aga Khan: Legal problems relating to refugees and displaced persons, RCADI, 1976.

راجع أيضاً تعريفاً لحق اللجوء في: مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، UNHCR، آب ٢٠٠٥م، ص ١٨٤.

## عناصر الحق في الملجأ

معنى ذلك أن حق الملجأ يتضمن ثلاثة عناصر، هي:

١ - قبول شخص ما فوق إقليم دولة، ويفترض ذلك أن هذا الشخص قد طلب اللجوء (في لغة القانون: الإيجاب) الذي يقابله موافقة من الدولة المعنية (القبول).

٢ - السماح لذلك الشخص بالبقاء في ذلك الإقليم، ويرتب ذلك نتيجتين هامتين، هما: من ناحية، عدم طرد ذلك الشخص، ومن ناحية أخرى، رفض تسليمه إلى دولة أو جهة أخرى تطالب بذلك إذا كان سيستج عن هذا التسليم تعرض الشخص المعني للاضطهاد.

٣ - عدم معاقبة طالب اللجوء بسبب دخوله لإقليم تلك الدولة بطريقة غير شرعية، ويبرر ذلك فكرة «الاضطرار» التي تدفع اللاجئ إلى الفرار من دولته إلى الدولة الأخرى هروباً من الاضطهاد الذي قد يتعرض له.



## الفصل الأول

### شروط منح الملجأ

في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي



# ١ . شروط منح الملجأ

## في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

تتعلق حماية اللاجئين أساساً بأولئك الأشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط اللازمة لاعتبارهم لاجئين، أو وفقاً للفقرة ١ / أ من الملحق رقم «١» بدستور المنظمة الدولية للاجئين (١٩٤٦ م)، اللاجئين حسني النية<sup>(١)</sup> . bona fide refugees

### ١ . ١ في الشريعة الإسلامية

#### أولاً: الشروط المقررة للحق في اللجوء

لكي يتم منح الملجأ وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية يجب توافر الشروط الآتية: الشرط الأول: وجود الشخص في دار الإسلام أو في مكان خاضع للدولة الإسلامية هذا شرط بدهي . إذ لكي تعطي الدولة الإسلامية الملجأ، يجب أن يوجد الشخص في إقليمها، أي في «دار الإسلام». وتشمل دار الإسلام الأقاليم التي تطبق فيها شريعة الإسلام، ويأمن من يقطنها - من مسلمين وذميين ومستأمنين - بأمان الإسلام. ويشترط الإمام أبو حنيفة في دار الإسلام شروطاً ثلاثة:

(١) راجع أيضاً بخصوص اللاجئين حسني النية، الاستنتاج رقم ١٥ الذي أقرته اللجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بخصوص «اللاجئين الذين ليس لهم بلد ملجأ»، في التوصيات بشأن الحماية الدولية للاجئين التي اعتمدها اللجنة التنفيذية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، النسخة العربية، القاهرة ٢٠٠٤ م، ص ٣١.

الأول: ظهور الأحكام الإسلامية فيها، بأن يكون القانون المطبق فيها هو الشريعة الإسلامية.

الثاني: أن تكون متاخمة لديار المسلمين.

الثالث: أن يأمن سكانها - من مسلمين وذميين - بأمان المسلمين<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية: دار الإسلام هي ما تجري فيه أحكام المسلمين<sup>(٢)</sup>. وقال الشافعية: هي كل بلاد يستطيع سكانها المسلمون أن يظهروا فيها أحكام الإسلام، وفي الفقه الحنبلي: «فكل دار غلب عليها أحكام المسلمين فدار الإسلام، وإن غلب عليها أحكام الكفار فدار الكفر ولا دار لغيرهما»<sup>(٣)</sup>.

كذلك يمكن منح الملجأ - كما سنرى - في أماكن خاضعة للدولة الإسلامية (كدور البعثات الدبلوماسية، أو السفن الحربية)<sup>(٤)</sup>.

ويعترف فقهاء المسلمين كذلك بالملجأ الذي تمنحه الدول الأخرى، وذلك بالتطبيق لقاعدة «إقليمية الاختصاص» وعدم امتداد ولاية الدولة الإسلامية إلى الأقاليم التي لا تشكل جزء من دار الإسلام.

(١) «لا خلاف بين أصحابنا - الحنفية، في أن دار الكفر تصير دار الإسلام بظهور أحكام الإسلام فيها»، الكاساني، أبو بكر مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق: محمد عدنان ياسين درويش (بيروت، دار إحياء التراث الإسلامي، ط ٣، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ج ٦، ص ١٢).

(٢) ابن رشد، أبو الوليد (الجد) المقدمات الممهدة، تحقيق محمد حجي وآخرون (قطر، دار التراث الإسلامي، ١٤٠٨هـ)، ٢: ١٥٣؛ وزكريا الأنصاري، أسنى المطالب، شرح روض الطالب، (مصور عن المطبعة الميمنية ١٣١٣هـ)، ج ٤، ص ٢٠٤.

(٣) ابن مفلح الحنبلي: الآداب الشرعية والمنح المرعية، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، ج ١، ص ٢١٣.

(٤) انظر لاحقاً: اللجوء الدبلوماسي، ص ١١٩.

## الشرط الثاني: يستوي في الإسلام أي سبب دافع للجوء

أن يوجد سبب دافع للجوء ولكن لا يشترط أن يكون الشخص قد فر إلى دار الإسلام خوفاً من «اضطهاد» يتعرض له. إذ - إلى جانب ذلك<sup>(١)</sup> - يمكن منح الملجأ لأي شخص يريد المقام في دار الإسلام: لاعتناقه الدين الإسلامي، أو لرغبته في أن يكون من أهل الذمة. فعلى العكس من اتفاقية ١٩٥١م وبرتوكول ١٩٦٧م الخاصين بوضع اللاجئين واللذان يقصران مفهوم اللاجئ على من يفر خوفاً من الاضطهاد، يأخذ الإسلام بمفهوم واسع للاجئ.

## الشرط الثالث: عدم رغبة أو عدم إمكانية تمتع اللاجئ بحماية دولته

إن مجيء الشخص إلى دار الإسلام، ورغبته في المقام فيها يتضمن ذلك. وقد سبق القول إن لفظة «الاستجارة» تتضمن ذلك، وأيضاً كلمة «الإجارة» اللتان وردتا في القرآن الكريم.

---

(١) مما يدل على احترام فقهاء المسلمين لاستغاثة اللاجئ، ما قاله الإمام ابن عبد السلام: «لو هرب من الإمام من تحتم قتله فأمر الإمام من يلحقه ليقته فاستغاث بنا لنمنعه من قتله فإغاثته واجبة علينا إذا لم نعلم بالواقعة، بل لو لم يندفع الهام بقتله إلا بالقتل لقتلناه. ولو أطلعنا على الباطن لساعدنا على ذلك، وكان الأجر في مساعدته لأن ذلك هو الواجب عند الله عز وجل». (الإمام ابن عبد السلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤١١هـ / ١٩٩١م، ج ٢، ص ٩٥).

الشرط الرابع: عدم تعارض الملجأ مع قواعد الشريعة الإسلامية من الطبيعي أن منح الملجأ يجب ألا يصطدم - من حيث ماهيته أو نتائجه أو آثاره - بقواعد وأحكام الشريعة<sup>(١)</sup>.

## ثانياً: القواعد المقررة للحق في اللجوء في القرآن الكريم

وضعت الآية رقم ٩ من سورة الحشر، خمس قواعد أساسية بخصوص الحق في اللجوء وكيفية استقبال أو معاملة اللاجئين؛ يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَهُ فَاُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الحشر).

فيتضح في هذه الآية الكريمة القواعد الآتية:

- ١- السرور لاستقبال اللاجئين (أو المهاجرين وهم من ينتقلون من إقليم إلى إقليم آخر) وحسن معاملتهم. يتضح ذلك من قوله تعالى: (يحبون من هاجر إليهم)، ومن ثم لا يجوز ردهم إلى الحدود أو رفض استقبالهم.
- ٢- الإحسان إليهم والإيثار نحوهم. ويتضح ذلك من قوله تعالى: (ويؤثرون على أنفسهم). والإيثار «هو تقديم الغير على النفس في حظوظها الدنيوية رغبة في الحظوظ الدينية، وذلك ينشأ عن قوة النفس، ووكيد المحبة، والصبر على المشقة»<sup>(٢)</sup>.

(١) لذلك يرى الإمام أبو حنيفة أن عهد الذمة ينتقض إذا فعل الذمي ما فيه ضرر على المسلمين مثل أن يأوي «جاسوساً للكفار» راجع الإمام ابن جماعة: تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الثقافة، الدوحة، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ص ٢٦٢.

(٢) ابن العربي: أحكام القرآن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، ج ٤، ص ١٧٧٧.

- كذلك فإن (الإيثار بالنفس فوق الإيثار بالمال، وإن عاد إلى النفس)<sup>(١)</sup>.
- ٣- استقبال اللاجئين سواء أكانوا أغنياء أو فقراء. يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا﴾. فغنى اللاجئين أو فقره ليس له أي أثر، لأن الأمر يتعلق فقط بحمايته، ومنحه الأمن والأمان، واستقراره في المكان الذي هاجر إليه.
- ٤- عدم رفض المهاجرين، ولو كان أصحاب الإقليم، الذي تتم الهجرة إليه، في فاقة وفقر وفي حاجة شديدة. يتضح ذلك من قوله تعالى: (ولو كان بهم خصاصة) أي فقر وحاجة وقلة موارد وندرة أموال.
- ٥- أن الآية الكريمة دليل على اللجوء الإقليمي. يتضح ذلك من قوله تعالى: ﴿والذين تبوءوا الدار والإيمان﴾ أي (تمكنوا فيهما وجعلوهما مستقراً لهم)<sup>(٢)</sup>. فهذا يدل على أن أصحاب الإقليم عليهم قبول مجيء من يأتي إليهم من المهاجرين.

## ١ . ٢ في القانون الدولي

- يتضح من التعريف الوارد في المادة «١» من اتفاقية ١٩٥١م وبرتوكول ١٩٦٧م أنه يشترط لاكتساب صفة اللاجئ توافر الشروط الآتية:
- ١- أن يتواجد الشخص خارج البلد الذي يحمل جنسيته، أو بلد اقامته المعتادة إذا كان هذا الشخص من عديمي الجنسية.

(١) نفس المرجع، نفس الموضوع.

(٢) ابن التركماني، بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، ج ٢، ص ١٥٧.

٢- أن يوجد خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد<sup>(١)</sup> بسبب عرقه، أو دينه، أو جنسيته أو انتزاعه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.

٣- أن الشخص المعني لا يستطيع أو لا يرغب في حماية بلده الأصلي أو بلد إقامته المعتادة إذا كان هذا الشخص من عديمي الجنسية.

---

(١) لذلك رفضت هولندا إدعاء مسيحي تركيا بوقوع اضطهاد عليهم كسبب للحصول على حق الملجأ بقولها:

«The Government considers that Christian Turkish nationals have no Well-founded grounds to fear persecution in their homeland within the meaning of the Geneva Refugees Convention.

The application made by Turkish christian for the grant of refugee status have, therefore, been dismissed without exception (NYIL, 1985, P. 345).

## الفصل الثاني

المبادئ التي تحكم حق اللجوء

في الشريعة الإسلامية وفي القانون الدولي



## ٢ . المبادئ التي تحكم حق اللجوء في الشريعة الإسلامية وفي القانون الدولي

من الثابت أن الحق في اللجوء تحكمه العديد من المبادئ في الشريعة الإسلامية وفي القانون الدولي. لكن قبل أن نوضح تلك المبادئ، يجدر بنا أن نشير إلى الفارق بينها وبين الهدف (الغاية) من منح الملجأ.

### ٢ . ١ الفارق بين الهدف من منح الملجأ والمبادئ التي تحكمه

يمثل الهدف الغاية النهائية التي تترتب على منح الملجأ، وهي: كفالة الأمن والحماية للشخص الذي يستظل بهما في إقليم الدولة التي يوجد فيها. أما المبادئ التي تحكم الملجأ فهي قواعد السلوك واجبة المراعاة أو الاتباع وصولاً إلى الهدف المذكور: فهي وسائل الوصول إلى الغاية النهائية من الملجأ، ولهذا يجب مراعاتها أيضاً، لأن الملجأ غايته النهائية مشروعة، ومن ثم يجب أن تكون وسائله كذلك. ففي إطار الحق في اللجوء - كما هو الحال بالنسبة لغيره من النظم الأخرى - الغاية لا تُبرر الوسيلة.

وقد أشارت ديباجة الميثاق العربي لحقوق الإنسان (٢٠٠٤م) إلى المبادئ الخالدة للأخوة والمساواة والتسامح بين بني البشر التي كرسها الإسلام والديانات السماوية الأخرى.

وتنص ديباجة الاتفاقية العربية الخاصة بتنظيم وضع اللاجئين في البلدان العربية (١٩٩٤م) على أن أطرافها يتمسكون «بمعتقداتهم ومبادئهم الدينية التي تجد جذورها العميقة في التاريخ العربي والإسلامي، والتي تجعل من الإنسان قيمة كبيرة وهدفاً نبيلاً تتعاون مختلف النظم والتشريعات لكفالة سعادته، وحرية وحقوقه».

كما أشارت الحلقة الدراسية الأولى للخبراء العرب حول اللجوء وقانون الملجأ إلى «التقاليد العربية الإسلامية الأزلية للجوء والملجأ». وأشارت الحلقة الدراسية الرابعة أيضاً إلى المبادئ الإنسانية التي تجد جذورها في التقاليد العربية والإسلامية، خصوصاً مبادئ «التضامن الاجتماعي واللجوء» وكذلك المبادئ الإنسانية للجوء في الشريعة الإسلامية والقيم العربية.

كما استند البيان الختامي الصادر عن ندوة البرلمانين العرب والحلقة الدراسية حول قوانين اللجوء الدولية والإقليمية وقضايا الهجرة والذي عقد في مدينة شرم الشيخ في شهر أكتوبر ٢٠٠٨م إلى «ما تذخر به القيم العربية والإسلامية من أعراف وتقاليد، من شأنها أن تشكل مرتكزاً راسخاً للحماية المتكاملة للاجئين وتحترم إنسانيتهم وكرامتهم».

## ٢ . ٢ أهم المبادئ التي تحكم الحق في اللجوء

تتمثل أهم المبادئ التي تحكم الحق في اللجوء في المبادئ الأربعة الآتية:

### ٢ . ٢ . ١ مبدأ عدم الرد أو عدم الإبعاد Non refoulement

#### أولاً: في الشريعة الإسلامية

يرفض الإسلام رفضاً باتاً إرجاع اللاجئ إلى مكان يخشى عليه فيه بخصوص حرياته وحقوقه الأساسية (كتعرضه للاضطهاد، أو التعذيب، أو المعاملة المهينة أو غيرها) بل قيل إن الإسلام هو أول من أقر مبدأ عدم الإبعاد وقاعدة عدم تسليم الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم سياسية<sup>(١)</sup>.

(1) S. Mahmassani: The principles of international law in the light of the Islamic doctrine, RCADI, vol. 117, 1966, p. 256.

تكمن علة ذلك في الآتي:

أن مبدأ عدم الرد يُعد من المبادئ العرفية<sup>(١)</sup>، والثابت في القواعد الشرعية أن «المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً»<sup>(٢)</sup>، وأن «الثابت بالعرف كالثابت بالنص»<sup>(٣)</sup>، وأن «العادة مُحكمة»<sup>(٤)</sup> أي يحتكم إليها ويُرتكن عليها.

أن هذا المبدأ طبق منذ بدايات الدولة الإسلامية على النبي ﷺ، والذي أقره لذلك، ومن ثم فهو يسرى أيضاً على أي لاجئ.

من ذلك حينما طلبت قريش من أبي طالب (عم النبي ﷺ) تسليمه إليها، فرفض ذلك وأنشد يقول إنه لن يُسلمه إليهم حتى يقتلونه<sup>(٥)</sup>:

كذبتم وبيت الله نبذى محمداً      ولما نطعن دونه وناضل  
ونسلمه حتى نصرع حوله      ونذهل عن أبنائنا والحلائل

---

(١) انظر لاحقاً ص ٥٣ وما بعدها.

(٢) الفرغاني، أبو المحاسن حسن، فتاوى قاضيخان (الفتاوى الخانية) ج ١، ص ٣٨٥ (حاشية على الفتاوى الهندية).

(٣) السرخسي، شرح السير الكبير ١٧٠، ٢٩٠، والقواعد والضوابط المستخلصة من شرح الجامع الكبير للحصيري، جمع وتحقيق: علي بن أحمد الندوي الهندي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١١هـ، ص ٢٨٣، ٢٩٥.

(٤) ابن السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، الأشباه والنظائر، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي عوض (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ج ١ ص ٥٠، ناظر زادة محمد بن سليمان: ترتيب الآلي في سلك الأمالي (كتاب في القواعد الفقهية) دراسة وتحقيق: خالد بن عبدالعزيز (الرياض: مكتبة الرشد)، ج ٢، ص ٨٢١.

(٥) ابن كثير: البداية والنهاية، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ج ٣، ص ١٠٣-١٠٤.

وينهض قوم بالحديد إليكم نهوض الروايا تحت ذات الصلائل

أن رد اللاجئ إلى مكان يُخشى فيه عليه من الاضطهاد أو التعذيب يتعارض والمبدأ الإسلامي المعروف: «مبدأ عدم جواز خرم الأمان» أو مبدأ «عدم جواز إخفار ذمة الآمن أو المستأمن».

ومن المشهور عن عمر عبارته التي قال فيها:

«إن مترس بالفارسية هو الأمان، فمن قلت له ذلك ممن لا يفقه لسانكم فقد آمنتموه»<sup>(١)</sup>.

ومما لا شك فيه أن ذلك يعني أن الأمان ليس شرطاً فيه أن يكون باللغة العربية، وإنما يجوز بأية لغة كانت.

ويقول جعفر بن أبي طالب بعد أن رفض النجاشي تسليم المهاجرين من المسلمين إلى مبعوثي قريش (عمرو بن العاص وعمار بن الوليد): «فكنا في خير دار وأكرم جوار»<sup>(٢)</sup>.

أن رد اللاجئ إلى دولة يُخشى فيها على حياته أو انتهاك حقوقه الأساسية يعد غدرًا، والغدر حرام في شريعة الإسلام. وينطبق ذلك سواء أكان اللاجئ مسلماً «أو أصبح مسلماً» لأنه في هذه الحالة يتمتع بكافة حقوق المسلم، ومنها المحافظة على حياته وسلامته الجسدية، وسواء أكان اللاجئ حربياً مستأمناً أو من أهل الذمة، لأنه بالأمان أو الذمة أصبح يتمتع بحُرمة تساوي حرمة المسلم.

---

(١) ابن قدامة، المغني، ج ٣، ص ١٩٣.

(٢) راجع الإمام ابن حديدة الأنصاري: المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله إلى ملوك الأرض من عربي وأعجمي، (دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص ٢٣١.

بل ذهب الفقهاء إلى أن الدولة الإسلامية لا يجوز لها أن تُسلم الرهن أو المستأمن بدون رضاه إلى دولته، ولو على سبيل مفاداته برهن أو أسير مسلم، وحتى لو هددتها دولة المستأمن بالقتال إذا أبت تسليمه؛ إذ جاء في السير الكبير<sup>(١)</sup>:

«فإن دخل حربي منهم إلينا بأمان فطلبوا مفادة الأسير بذلك المستأمن، وكره ذلك المستأمن، وقال إن دفعتموني إليهم قتلوني فليس ينبغي لنا أن ندفعه إليهم لأنه في أمان منا فيكون كالذمي إذا كره المفادة ولأننا نظلمه في التعريض بقتله بالرد عليهم والظلم حرام على المستأمن والذمي والمسلم. ولكننا نقول له إحق ببلادك أو حيث شئت من الأرض إن رضى المشركون بهذا منا لأن للإمام هذه الولاية في حق المستأمن وإن كان لا يخاف القتل على الأسير المسلم ألا ترى أنه لو أطال المقام في دارنا يقدم إليه في الخروج فعند الخوف على الأسير المسلم أو عند مفادة الأسير بهذه المقالة إذا رضوا بها أو إلى أن يثبت له الولاية».

كذلك لا يجوز للدولة الإسلامية القيام بتسليمه إلى دولته، حتى ولو كان في ذلك مفادة لأسرى المسلمين. يرجع ذلك إلى أن التحرز عن الغدر واجب في الإسلام، وفي تسليمه إليهم غدر<sup>(٢)</sup>.

بل ويذهب الإمام الشيباني إلى عدم جواز تسليم المستأمن فينا حتى ولو هددونا بالقتال وإعلان الحرب:

(وإن قال المشركون للمسلمين ادفعوه إلينا، وإلا قاتلناكم وليس

---

(١) راجع: شرح السير الكبير للإمام للشيباني، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٢م، ج ٤، ص ١٦١٢ - ١٦١٤؛ انظر كذلك طبعة حيدر آباد الدكن، ج ٣، ص ٣٠٠-٣٠١.

(٢) ذات المرجع، ذات الموضوع.

بالمسلمين عليهم قوة فليس ينبغي للمسلمين أن يفعلوا ذلك) لأنه غدر منا بأمانه، وذلك لا رخصة فهو بمنزلة ما لو قالوا إن رأيتم وإلا قاتلناكم ولكن أن يقولوا له أخرج من بلاد المسلمين فاذهب حيث شئت من أرض الله تعالى فإن قالوا له اخرج إلى كذا من المدة وإلا دفعناك إليهم فقال لهم نعم.

(ثم لم يخرج فإن طابت نفسه بالدفع إليهم فلا بأس بأن يدفعه، وإن كره ذلك لم ينبغ لنا أن ندفعه إليهم) لأنه آمن فينا ما لم يبلغ مأمنه (فإن قيل) مقامه فينا إلى مضي المدة دليل الرضاء بدفعه إليهم، فينبغي أن نجعل ذلك كصريح الرضاء كما لو قال الأمير للمستأمن إن خرجت إلى وقت كذا وإلا جعلتك ذمة، ثم لم يخرج فإنه يجعله ذمياً لوجود دلالة الرضا منه بهذا الطريق (قلنا) هو كذلك الأمان هذا دليل محتمل فلا يجوز تعريضه للقتل بمثل هذا الدليل، ما لم يُصرح بالرضا برده عليهم فأما صيرورته ذمياً فهو حكم ثبت مع الشبهة ويجوز اعتماد الدليل المحتمل في مثله<sup>(١)</sup>.

ونستنبط مما قرره الإمام الشيباني - في هذا الخصوص - ما يلي:

١ - أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال تسليم المستأمن إلى دولته، حتى لو كان ذلك لمفاداة أسرى المسلمين، أو ترتب على ذلك قيام دولته بشن الحرب على الدولة الإسلامية، لأن في تسليمه نوعاً من الغدر لا رخصة فيه.

٢ - أن لرئيس الدولة أو السلطات المختصة فقط سلطة تخيير المستأمن في الخروج من دار الإسلام إلى أية بقعة أو دولة أخرى يُريدها هو، ولذلك فالخيار خيار المستأمن نفسه.

---

(١) شرح السير الكبير، المرجع السابق، حيدر آباد، جـ ٣، ص ٣٠٠-٣٠١، المرجع السابق، القاهرة، جـ ٤، ص ١٦١٢ - ١٦١٤.

٣- أن الشيباني يكون بذلك قد سبق، بقرون عديدة، ما أخذت به الميثاق الدولية الحديثة لحقوق الإنسان وللحق في اللجوء والتي تقضي بعدم جواز إرجاع اللاجئ عند الحدود prohibition of expulsion - le non - refoulement أو طرده إلى بلد تكون فيه حياته أو حرته مهددة.

٤- أن الوفاء بالأمان المعطي للاجئ مُقدم على كل شيء.

٥- أن الغرض من عدم تسليم اللاجئ إلى دولته هو المحافظة على السلامة الجسدية للاجئ، وذلك بعدم تعريضه للاضطهاد أو فقدان الحياة، وهو أمر لا يجوز التهاون بشأنه في الإسلام.

والأمثلة على عدم تسليم اللاجئ في الإسلام كثيرة نذكر منها:

- رفض نجاشي الحبشة تسليم المهاجرين المسلمين إلى وفد قريش حينما طلبوا منه ذلك وأعطى النجاشي الأمان للمسلمين، فأقاموا مع خير جار في خير دار - كما تقول أم سلمة رضي الله عنها<sup>(١)</sup>.

- ما حدث في اليمن من محاولة الإيقاع بابن نجيب الدولة الذي جاء لإعانة السيدة بنت أحمد من أنه راود الناس على البيعة له ضد الأمر العبيدي والذي ما إن علم بذلك حتى أرسل ابن الخياط في مائة فارس للقبض عليه. ولما قدم ابن الخياط على السيدة بنت أحمد وطلب منها تسليم ابن نجيب الدولة إليه، امتنعت أشد الامتناع، وقالت له: إنما أنت رسول حامل لكتاب، فخذ جوابه وانصرف، أو قم حتى نكتب إلى الخليفة، ويعود علينا جوابه بما يراه. فخوفها أرباب دولتها ولم يزالوا بها حتى استوثقت لابن نجيب الدولة بأربعين يميناً من ابن الخياط، وكتبت في شأنه إلى العبيدي، وطلبت منه العفو عنه، وأن يقبل

---

(١) ابن اسحاق، السير والمغازي ٢١٣-٢١٧، وسيرة ابن هشام: ٢٨٩؛ بإسناد حسن.

شفاعتها فيه، ثم سلمت ابن نجيب الدولة إلى ابن الحياط. فلما انفصل عن ذي جبلة بمقدار مرحلة نكث العهود، وجعل في رجل ابن نجيب الدولة لبنة من حديد وزنها مائة رطل، وشتمه وأهانته وبادر به إلى عدن ثم أركبه في سفينة إلى مصر<sup>(١)</sup>.

- وحينما عين عبدالله القعشري حاكماً على العراق، وفي هذه الأثناء كان إمبراطور إيران قد أمر بقتل «ماني» زعيم الفرقة المانوية، وتقصي أتباعهم وقتلهم، بحيث لا يبقى على الأرض منهم واحد، ولكنهم وجدوا الأمن والأمان والطمأنينة في ظل الحكومة الإسلامية، وكان خالد يراعيهم كثيراً<sup>(٢)</sup>.

- وما حدث حينما هزم عثمان بن أبي العلاء قرب فاس على يد جيش السلطان سليمان بن الربيع المريني عام ٧٠٧هـ (١٣٠٩م) ففر إلى الأندلس خوفاً على حياته، وذهب إلى غرناطة، حيث ولاه السلطان نصر أبو الجيوش قيادة الجيش الأندلسي فحقق في معظم معاركه نصراً مؤزراً الأمر الذي جعلهم يرفضون طلب السلطان المريني بتسليمه إليه رغم لجوء هذا السلطان إلى التهديد تارة والوعيد بقطع المعونة المغربية عن الأندلس تارة أخرى<sup>(٣)</sup>.

(١) راجع يحيى بن الحسين: غاية الأمان في أخبار القطر البياني، تحقيق: سعيد عاشور، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م، ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٢) العلامة الهندي شبلي النعماني: فضل الإسلام على الحضارة الإنسانية، ترجمة: عبدالعزيز عبد الجليل، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، ص ١٨.

(٣) انظر الوزير ابن الخطيب: كناسة الدكان بعد انتقال السكان - حول العلاقات السياسية بين مملكتي غرناطة والمغرب في القرن الثامن الهجري، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م، تحقيق: كمال شبانة، ص ٢٢-٢٤.

## ثانياً: في القانون الدولي

يعني مبدأ عدم الإبعاد حظر طرد أو إرجاع اللاجئين إلى حدود الأقاليم التي تكون فيها حياتهم أو حرياتهم معرضة للخطر بسبب العرق، أو الدين، أو الجنسية، أو لكونهم أعضاء في جماعة اجتماعية، أو لآرائهم السياسية، وسواء تم منحهم رسمياً وضع اللاجئين أم لا (م ١/٣٣ من اتفاقية ١٩٥١ م)<sup>(١)</sup>، وكذلك أولئك الأشخاص الذين توجد أسباب جدية على أنهم سيتعرضون للتعذيب، إذ تنص المادة ٣ من اتفاقية منع التعذيب وغيره من صنوف المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٤ م) على أنه:

« لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أي شخص أو أن تعيده («أن ترده») أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب»<sup>(٢)</sup>.

كذلك نصت المادة ١٦ من الاتفاقية الدولية لحماية كل الأشخاص ضد الاختفاء القسري على أنه:

« لا يجوز لأي دولة أن تطرد أو تعيد (ترد) أو تتنازل عن أو تسلم أي

---

(١) راجع أيضاً المادة ١/٣ من الإعلان الخاص باللجوء الإقليمي (١٩٦٧ م).

(٢) المقصود بالدولة الأخرى تلك التي سيطرد أو يعاد أو يسلم إليها الشخص، راجع التعليق العام رقم «١» الذي أقرته لجنة محاربة التعذيب عام ١٩٩٧ م، في:

Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. I, p. 587.

شخص إلى أي دولة أخرى إذا قامت أسباب جوهرية للاعتقاد بأنه أو أنها ستعرض عندئذ لخطر الاختفاء القسري»<sup>(١)</sup>.

ويحكم مبدأ عدم الرد قواعد خمسة في القانون الدولي المعاصر:

١- أنه لا يجوز وضع تحفظات على النص أو النصوص القانونية التي تقره<sup>(٢)</sup>، بالنظر إلى الآثار الخطيرة التي تترتب على ذلك<sup>(٣)</sup>.

٢- أنه لا يجوز الخروج عليه في أي حال من الأحوال<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٧٧/٦١ في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦م، وقرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١/١ في ٢٩ يونيو ٢٠٠٦م.

(٢) راجع، على سبيل المثال، المادة ٤٢ من اتفاقية ١٩٥١م التي نصت على عدم جواز وضع تحفظات على المادة ٣٣.

(٣) من أفضل النصوص، في هذا الخصوص، التوصية العامة رقم ٣٠ (التمييز ضد غير المواطنين) التي تبنتها اللجنة الخاصة بالقضاء على التمييز العنصري في أول أكتوبر ٢٠٠٤م، والتي نصت على أنه لا يجوز إعادة غير المواطنين إلى بلد أو إقليم «يكونون فيه عرضة لخطر أن يخضعوا لإساءات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة».

(٤) لذلك فقد تم التأكيد على:

«The fundamental importance of the observance of the principle of non-refoulement-both at the border and within the territory of a state – of persons who may be subjected to persecution if returned to their country of origin irrespective of whether they have been formally recognized as refugees» conclusions on the international protection of refugees adopted by the executive committee of the UNHCR programme, Geneva, 1996, p. 14, No. 6 (28)

كذلك قيل إن: «مبدأ عدم الإبعاد لا يخضع لأي خروج عليه».

The principle of non-refoulement is not subject to derogation, Ibid, p. 214, No. 79 (47).

٣- أنه يعتبر جزءاً من القانون الدولي العرفي، ومن ثم تلتزم به أية دولة بغض النظر عن ارتباطها بأي نص اتفاقي<sup>(١)</sup>.

٤- أن له طبيعة القواعد الآمرة<sup>(٢)</sup> Jus cogens، ومن ثم لا يجوز الاتفاق على مخالفته، ويقع باطلاً مثل هذا الاتفاق (م ٥٣ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ الخاصة بقانون المعاهدات الدولية).

٥- أنه يعد أحد الأسباب الملزمة لرفض التسليم<sup>(٣)</sup>.

وبخصوص طرد اللاجئين، تنص المادة ٣٢ من اتفاقية ١٩٥١ م:

١- لا تطرد الدولة المتعاقدة لاجئاً موجوداً في إقليمها بصورة نظامية إلا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو النظام العام.

٢- لا ينفذ طرد مثل هذا اللاجئ إلا تطبيقاً لقرار متخذ وفقاً للأصول الإجرائية التي ينص عليها القانون، ويجب أن يسمح للاجئ، ما

---

(١) نص إعلان الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٥١ م وبروتوكول ١٩٦٧ م الخاص بوضع اللاجئين (والذي تم تبنيه في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ م بمناسبة مرور خمسين عاماً على اتفاقية ١٩٥١ م) على أن مبدأ عدم الرد أصبح تطبيقه جزء من القانون الدولي العرفي (الفقرة ٤ من الديباجة)، راجع:

Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. I, p. 51.

(٢) نصت ديباجة إعلان المكسيك وخطة العمل لتدعيم الحماية الدولية للاجئين في أمريكا اللاتينية (٢٠٠٤ م) على أن مبدأ عدم الإبعاد له طبيعة القواعد الآمرة jus cogens nature (الفقرة ٧)، راجع: Ibid, vol. 3, p. 1221.

(٣) يعتبر عدم الرد إذا كان يحشى تعرض الشخص للتعذيب أو غيره من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أحد «الأسباب الإجبارية لرفض التسليم»، انظر: South African development community protocol on extradition (2002), Ibid, vol. 3, p. 1096 (art. 4/F).

لم تتطلب خلاف ذلك أسباب قاهرة تتصل بالأمن الوطني، بأن يقدم بينات إثبات براءته، وبأن يمارس حق الاعتراض<sup>(١)</sup>، ويكون له وكيل يمثله لهذا الغرض أمام سلطة مختصة أو أمام شخص أو أكثر معينين خصيصاً من قبل السلطة المختصة.

٣- تمنح الدولة المتعاقدة مثل هذا اللجوء المهلة معقولة ليلتمس خلالها قبوله بصورة قانونية في بلد آخر. وتحتفظ الدولة المتعاقدة بحقها في أن تطبق، خلال هذه المهلة، ما تراه ضرورياً من التدابير الداخلية. وتقع انتهاكات مبدأ عدم الرد في أحوال كثيرة، منها:

- رفض ملتمسى اللجوء عند الحدود بينما يتوافر لهم إمكانية التماسه في أماكن أخرى.

- طرد اللجوءى أو إرجاعه إلى مكان يكون معرضاً فيه للاضطهاد، سواء أكان دولته الأصلية أو دولة أخرى.

- عدم تمكين اللجوءى، عن طريق منحه وقتاً ملائماً، من البحث عن مكان آمن آخر.

ويرد على المبدأ الاستثناءات الآتية فقط، والمنصوص عليها في المادة

٣٣/٢ من اتفاقية ١٩٥١م:

---

(١) هذه الترجمة وردت في مجموعة من المواثيق الدولية والإقليمية الخاصة باللجوءى وغيرهم ممن يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية «المفوضية السامية لشئون اللجوءى»، المكتب الإقليمي بمصر، القاهرة، أبريل ٢٠٠٦م، ص ٢٠. ونحن نرى أن الترجمة الأفضل هي «وبأن يستأنف ذلك» والتي تتفق مع النص الإنجليزي to appeal والنص الفرنسي (Présenter un recours (يقدم طعناً)).

- إذا كان اللاجئ يُشكل تهديداً للأمن القومي للبلد الذي يعيش فيه أو للمحافظة على السكان، كما في حالة تدفق الأشخاص بأعداد ضخمة جداً<sup>(١)</sup>، وإذا توافرت الاستثناءات الخاصة بمبدأ عدم جواز الرد، فإن على الدولة المعنية أن تعطي الشخص المعني، عن طريق اللجوء المؤقت أو غيره، فرصة اللجوء إلى دولة أخرى<sup>(٢)</sup>.

- أو كان قد أدين بارتكاب جرم خطير، من شأنه أن يجعله خطراً على المجتمع الذي يعيش فيه، إلا أنه لا يجوز إبعاده إلى بلد يكون فيه معرضاً لخطر التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو انتهاك حقوقه الأساسية.

## ٢ . ٢ . ٢ مبدأ عدم جواز فرض عقوبات على اللاجئ الذي يدخل أو يوجد بطريقة غير مشروعة في إقليم الدولة

### أولاً: في الشريعة الإسلامية

من الثابت أن قوانين الدول استقرت حالياً على ضرورة حصول الأجانب على تأشيرات دخول أو إذن مسبق قبل القدوم إلى إقليمها. وقد أخذ بذلك أيضاً فقهاء المسلمين، يكفي أن نذكر هنا ما قاله الإمام ابن قدامة:

(١) م ٢/٣ من الإعلان الخاص باللجوء الإقليمي لعام ١٩٦٧ م.

(٢) م ٣/٣ من الإعلان الخاص باللجوء الإقليمي (١٩٦٧).

انظر أيضاً التوصية رقم ٢٢ (٩٧) الصادرة عن لجنة الوزراء في مجلس أوروبا، بخصوص الإرشادات الخاصة بتطبيق مفهوم الدولة الثالثة الآمنة، في:

Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. 4, p. 1403.

«ولا يدخل أحد منهم إلينا بلا إذن ولو رسولاً وتاجراً»<sup>(١)</sup>.

وقد استثنى فقهاء المسلمين من ضرورة الحصول على إذن أو تأشيرة دخول، طوائف من الأشخاص، منهم:

١ - السفير أو الرسول أو التاجر الذي توجد معه إمارات تدل على ذلك

يقول ابن مفلح الحنبلي:

«ويحرم دخول أحد منهم إلينا بلا إذن وعنه يجوز للرسول والتاجر خاصة»<sup>(٢)</sup>.

ويقول الإمام البيضاوي:

---

(١) ابن قدامة، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل: دار المعرفة، بيروت، ج٢، ص ٣٨، البهوتي: كشاف القناع عن متن الإقناع، ج٣، ص ١٠٨. ويقول الإمام البغوي (بخصوص من يدخل كمحارب):

«من دخل دار الإسلام من أهل الحرب من غير أمان حل قتله» (الإمام البغوي: شرح السنة، تحقيق شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش، دار بدر، القاهرة، حديث رقم ٢٧٠٩، ج١١، ص ٧١. راجع أيضاً: مجد الدين أبو البركات: المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م، ج٢، ص ١٨١؛ المرادي: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ج٤، ص ٢٠٨.

(٢) ابن مفلح: كتاب الفروع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، مطبعة المنار، القاهرة، ١٣٥٤هـ، ج٣، ص ٦٢٧. وكذلك كتابه المبدع في شرح المقنع، ج٣، ص ٣٩٤.

«والسفير والقاصد لسماح القرآن مأمون من الشرع بخلاف التاجر، فإنه لا يأمن حتى يؤمن»<sup>(١)</sup>.

## ٢- أن تجرى العادة على أن الشخص آمن

من أحسن الآراء- في هذا المقام- ذلك الذي ورد في حاشية ابن عابدين:  
«والحاصل أن من فارق المنعة عند الاستئمان فإنه يكون آمناً عادة والعادة تجعل حكماً إذا لم يوجد التصريح بخلافه ولو وجدنا حربياً في دارنا فقال: دخلت بأمان لم يصدق وكذا لو قال: أنا رسول الملك إلى الخليفة إلا إذا أخرج كتاباً يشبه أن يكون كتاب ملكهم، وإن احتمل أنه مفتعل، لأن الرسول آمن كما جرى به الرسوم جاهلية وإسلاماً ولا يجد مسلمين في دارهم ليشهدا له»<sup>(٢)</sup>.  
ويقرر البهوتي :

« (ومن دخل) منهم (دار الإسلام بغير أمان وادعى أنه رسول أو تاجر ومعه متاع يبيعه قبل منه إن صدقته عادة كدخول تجارتهم إلينا ونحوه) لأن ما ادعاه ممكن، فيكون شبهة في درء القتل. ولأنه يتعذر إقامة البينة على ذلك فلا يتعرض له ولجريان العادة مجرى الشرط (وإلا) فإن انتفت العادة وجب بقاءه على ما كان عليه من عدم العصمة، وكذا إن لم يكن معه تجارة لم يقبل

---

(١) قاضي القضاة البيضاوي: الغاية القصوى في دراية الفتوى، تحقيق على محيي الدين داغي، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٢م، ج٢، ص ٩٥٣.

(٢) راجع حاشية رد المحتار لابن عابدين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م، ج٤، ص ١٣٥. انظر أيضاً المبسوط للسرخسي، دار المعرفة، بيروت، ج ١٠، ص ٩٢-٩٣.

منه إذا قال جئت مستأمناً لأنه غير صادق وحينئذ (ف) يكون «كأسير» بخير فيه الإمام بين قتل ورق ومن وفداء»<sup>(١)</sup>.

### ٣- أن يدعي الشخص شيئاً تؤيده شواهد الحال

يقول الإمام الشافعي :

«... وإذا وجد الرجل من أهل الحرب على قارعة الطريق بغير سلاح وقال جئت رسولاً مبلغاً قبل منه ولم نعرض له فإن ارتيب به أحلف، فإذا حلف ترك وهكذا لو كان معه سلاح وكان منفرداً ليس في جماعة يمتنع مثلها لأن حالهما جميعاً يشبه ما ادعيا ومن ادعى شيئاً يشبه من قال لا يعرف بغيره كان القول قوله مع يمينه»<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن ما قاله فقهاء المسلمين بخصوص الأخذ بادعاء طالب اللجوء الذي تؤيده شواهد الحال، يقترب من قاعدة مقررة في القانون الدولي تقضي بضرورة استفادة الشخص من أي شك le - the denefit of doubt - bénéfice du doute أو تفسير الشك لصالح طالب اللجوء<sup>(٣)</sup>.

### ٤- إذا دخل لأخذ الأمان

أخذ بهذا الاتجاه الإمام أبو الوفاء بن عقيل. وبيان ذلك أنه إذا كان

(١) البهوتي: كشف القناع عن متن الإقناع، المرجع السابق، ج٣، ص ١٠٨.

(٢) الإمام الشافعي، الأم، دار الشعب، القاهرة، ج٣، ص ٢٠١.

(١) راجع هذه القاعدة في: «دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ بمقتضى اتفاقية عام ١٩٥١ م وبرتوكول ١٩٦٧ م الخاصين بوضع اللاجئ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، جنيف، ١٩٩٢ م، ص ٦٢.

يشترط فيمن يدخل دار الإسلام الحصول على إذن، بقوله: «ولا يجوز لأحد من أهل الحرب أن يدخل دار الإسلام بغير إذن الإمام لأنه لا يؤمن أن يدخل جاسوساً يطلع على أحوال المسلمين فلا يؤمن أن يجتمعوا في مكان فتكون منهم نكاية في دار الإسلام»، فإنه يضيف أنه إن: «دخل لرسالة للمسلمين أو نفع مثل سعي في مصلحة لهم دخل بغير شيء»<sup>(١)</sup>.

ويضيف أبو الوفاء بن عقيل:

«فإن دخلوا بغير إذن ولا لعقد أمان ولا لتجارة فحكم الداخل منهم على هذه الصفة وحصوله في دار الإسلام حكم الأسير يخير فيه الإمام بين أربعة أشياء القتل أو المن أو الفداء أو الاسترقاق...»<sup>(٢)</sup>.

#### ٥ - تلخيص للأسانيد التي تؤيد أمان اللاجئ الذي يدخل بلا إذن

يتضح مما تقدم أنه - وفقاً لآراء فقهاء المسلمين - يكون لمن يلجأ إلى دار الإسلام، بلا إذن، الأمان أي عدم فرض عقاب عليه، استناداً إلى الحجج الآتية:  
- أن العادة جارية بذلك: وهذا هو المستقر في القانون الدولي المعاصر، وفي عادات وشيم العرب والمسلمين التي تحمي اللاجئ وتؤمنه لكونه «لاجئاً» أو «مستجيراً».

- أن شواهد الحال تؤيد ذلك: ويتمثل ذلك خصوصاً في حالة الذعر التي يكون عليها اللاجئ نتيجة للخوف من التعرض للاضطهاد، ويدخل ذلك في باب إغاثة اللفهان.

---

(١) صالح الرشيد: أبو الوفاء بن عقيل، حياته واختياراته الفقهية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، ج٣، ص ٣٤٣-٣٤٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٤٤.

- أنه يطلب الأمان، وهو أمر تفردت به شريعة الإسلام: تعطيه لكل من يطلبه، وتوافق على منحه، كما سنرى، حتى من الأفراد العاديين.

## ثانياً: في القانون الدولي

تنص الفقرة الأولى من المادة ٣١ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٥١م) على أن: «لا توقع الدول المتعاقدة جزاءات، بسبب الدخول أو التواجد غير المشروع، على اللاجئين الذين يحضرون مباشرة من إقليم تكون حياتهم أو حريتهم مهددة وفقاً للمادة ١، إذا دخلوا أو تواجدوا فوق إقليمهم دون إذن، بشرط أن يقدموا أنفسهم دون تأخير إلى السلطات وأن يظهروا سبباً وجيهاً لدخولهم أو تواجدهم غير المشروع».

معنى ذلك أن عدم فرض العقوبات على الدخول أو التواجد غير المشروع يحكمه أربعة شروط:

الشرط الأول: أن يكون سببه تعرض حياة أو حرية اللاجئ للتهديد وفقاً للمادة ١ (وجود خوف مبرر لتعرضه للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية).

الشرط الثاني: أن يقدم اللاجئون أنفسهم دون إبطاء إلى السلطات.

الشرط الثالث: أن يثبتوا وجود سبب وجيه لدخولهم أو تواجدهم غير المشروع.

الشرط الرابع: أن يحضر اللاجئ «مباشرة» من الإقليم الذي تكون فيه حياته أو حريته مهددة بالتعرض للاضطهاد، وتعني أن اللاجئ وصل مباشرة: من بلده الأصلي، أو من بلد آخر لم يكفل له الحماية

والأمان، أو من بلد عبور وجد فيه لفترة قصيرة دون التقدم بطلب للحصول على اللجوء<sup>(١)</sup>.

وتضيف الفقرة الثانية من ذات المادة أنه لا يجوز للدول المتعاقدة فرض قيود على تحركات أولئك اللاجئين غير تلك التي تكون ضرورية إلى أن يتم «تسوية وضعهم في بلد الملجأ أو يقبلون في بلد آخر، وعلى الدول المتعاقدة أن «تمنح اللاجئين المذكورين مهلة معقولة، وكذلك كل التسهيلات الضرورية ليحصلوا على قبول بلد آخر (ليدخلوا فيه)»<sup>(٢)</sup>.

## ٢ . ٢ . ٣ مبدأ عدم التمييز

### أولاً: في الشريعة الإسلامية

منح الملجأ في الإسلام يكون لكل من يطلبه، بغض النظر عن دينه أو جنسه أو لونه أو ثروته<sup>(٣)</sup>.

---

(١) راجع دليل القانون الدولي للاجئين، رقم ٢ - ٢٠٠١م، مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - الاتحاد البرلماني الدولي، ص ٨٤.

(٢) راجع النص في «مجموعة من الوثائق الدولية والإقليمية الخاصة باللاجئين وغيرهم ممن يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية»، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المكتب الإقليمي بمصر، القاهرة، أبريل ٢٠٠٦م، ص ٢٠.  
انظر أيضاً المادة ٥ من الاتفاقية الخاصة باللجوء الإقليمي (كاراكاس ١٩٥٤م).

(٣) راجع الشيخ عثمان بن فودي: بيان وجوب الهجرة على العباد وبيان وجوب نصب الإمام وإقامة الجهاد، تحقيق فتحي المصري، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٧٧م، ص ١٢٤.

ويرجع ذلك أيضاً إلى أن الإسلام يحمي حقوق الإنسان لكل بني البشر بلا تمييز<sup>(١)</sup>.

لذلك نص الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان (١٩٨١م) على أن:

«لكل شخص مضطهد أو مظلوم الحق في طلب الملاذ والملاجأ، وهذا الحق مضمون لكل كائن إنساني بغض النظر عن العرق، أو الدين، أو اللون، أو النوع» (م ٩).

ويعتبر حق المساواة بين الناس من أهم الأسس التي قامت عليها شريعة الإسلام: إذ لا تفاضل بين الناس بسبب الجنس أو اللون أو القوة أو الغنى إلا بالتقوى.

وقد أكد القرآن الكريم على المساواة في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ ﴿١٣﴾ (الحجرات).

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ ﴿٧٠﴾ (الإسراء).

---

(1) «L'islam a bien protégé les droits de l'homme de toutes les personnes, musulmans ou non musulmans, hommes et femmes, enfants ou adultes, en temps de paix ou en temps de guerre, dans des situations normales ou exceptionnelles», voir «La nouvelle charte arabe des droits de l'homme», op. c. Zangi et R. Ben Achourm Giappichelli editor, Torino, 2004. reponses d'Ahmed Abou-el-wafa, p. 609.

﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ  
أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ... ﴾ ﴿١٩٥﴾ (آل عمران).

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا  
زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا... ﴾ ﴿١﴾ (النساء).

﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ  
إِيَّهَا... ﴾ ﴿١٨٩﴾ (الأعراف).

﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا... ﴾ ﴿٦﴾ (الزمر).

وقد أكدت السنة النبوية على المساواة أيضاً، فيقول ﷺ: «عن أبي ذر  
قال: إني ساببت رجلاً فغيرته بأمه، فقال النبي ﷺ: (يا أبا ذر، أعيرته بأمه،  
إنك امرؤ فيك جاهلية، إخوانكم خولكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن  
كان أخوه تحت يده، فليطعمه مما يأكل، ويلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم مما  
يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم)»<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك قوله ﷺ لأبي ذر لما عير رجلاً بقوله: يا ابن السوداء<sup>(٢)</sup>:  
أعيرته بأمه، إنك إمروء فيك جاهلية<sup>(٣)</sup>.

(١) أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: عزت عيد الدعاس وعادل  
السيد (بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م)، كتاب الأدب، باب في  
العصية رقم ٥١٢١، ج ٥، ص ٢١٥.

(٢) لعل هذا الحديث هو ما استند إليه الرأي الآتي:

«Shari'a contains many prohibitions against racism, labeling it  
Jahiliyah (injustice)» Human rights practices in the Arab states, the  
modern impact of shari'a values, the Georgia Journal of international  
and comparative law, vol. 12, 1982, p. 62-63.

(٣) البخاري، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، مرجع سابق، كتاب =

وقد بين القرآن الكريم علة نبذ التمييز العنصري المستند أساساً إلى الصورة أو اللون أو الشكل، بتقريره أنه يرجع إلى أنه لا دخل للإنسان فيها<sup>(٤)</sup>. بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴿٦﴾ الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾﴾ (الانفطار).

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ ﴿٢٢﴾﴾ (الروم).

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ ﴿٢٧﴾﴾ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْنَاعٍ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾ (فاطر).

= الإيـان، باب: المعاصي من أمر الجاهلية، رقم ٣٠، ج ١، ص ٢٠؛ ومسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، كتاب الإيـان، باب: إطعام المملوك مما يأكل، رقم ١٦٦١، ج ٣، ص ١٦٦١.

(٤) بل يقرر الدكتور عبد العزيز كامل أن حل مشكلة التفرقة العنصرية تم بواسطة طريقين مختلفين هما: العلم والدين. ولما كان الإسلام كديانة قد اهتم بالعلم منذ أول سورة نزلت (سورة اقرأ) فقد عرف الإسلام منذ البداية كيفية التصدي للمشكلة المذكورة، راجع:

A. Kamil: L' Islam et la question raciale, UNESCO, Paris, 1970, p. ii.

ويضيف (ص ٣٠):

«L' Islam voit l'humanité comme un immense jardin, dont les fleurs sont de couleurs multiples, mais aucune couleur n'a priorité sur l'autre».

وانظر أيضاً محمود شلتوت: الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق، القاهرة، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م، ص ٤٥٢.

ولعل ما ذكرناه يبين إلى أي مدى تفوق الإسلام على كثير من النظم  
الوضعية التي اتخذت من اللون أو العرق أساساً للتمييز بين بني البشر -  
مع أن لونهم أو جنسهم لم يتدخلوا هم في تقريره - كما حدث في الولايات  
المتحدة الأمريكية وكما حدث في بقاع أخرى (جنوب أفريقيا مثلاً). يؤيد  
ذلك ويؤكد ما قرره كثير من أهل الغرب بخصوص هذا الموقف المشرف  
للإسلام في محاربهه للتفرقة العنصرية<sup>(١)</sup>. بل واعتبروا محاربة الإسلام للتمييز  
بين الأجناس أو الألوان سبباً من أسباب انتشاره، وعاملاً من عوامل تنظيم  
العلاقات الدولية بين أنصاره وغير أنصاره<sup>(٢)</sup>.

وقد نصت قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي على ضرورة عدم التمييز في  
مجال حقوق الإنسان:

---

(١) وهكذا عند مقارنته بين الإسلام وموقف الأمريكيين تجاه العبيد، يقول دونان:  
«Quelle différence entre cette conduite de la plupart des américains, et celle si humaine des sectateurs du koran envers les hommes de couleur! Chez les Musulmans les lois ont été faites en faveur de l'esclave, tandis qu'en Amérique, dictées par l'avarice et l'égoïsme, elles l'enserrent, de toutes parts, comme une prison aux murs de fer. Chez les premiers, non seulement le noir ou le mulâtre est traité avec ménagement et bonté, mais il est considéré par les moeurs et par la loi comme l'égal de l'homme blanc; aucun mépris ne pèse sur lui: en un mot, c'est un frère» H. Dunant: L'esclavage chez les musulmans et aux Etats - Unis d'Amérique, Genève, imprimerie Jules - Guillaume Fick, 1863, p. 43-44.

(٢) وهكذا يقرر رأي:

«No doubt part of its wide appeal is because the Moslem religion makes no distinction of race or color» Wormser: The legal system of Islam, American Bar Association Journal, 1978, p. 1361.

- إذ جاء في القرار ٣٧/٢٠ - س الإشارة إلى: «وحدة القيم الإسلامية الخاصة بحقوق الإنسان والاهتمام الكبير الذي توليه الشريعة الإسلامية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل البشر دون تمييز»، كما أشار القرار إلى ضرورة تيسير إعلاء «القيم الإسلامية كافة في مجال حقوق الإنسان».

- ومن ذلك القرار ٦/٦ - س (المؤتمر الوزاري جدة ١٣٩٥ - ١٩٧٥) بشأن الفصل والتمييز العنصريين في جنوب أفريقيا وروديسيا وناميبيا وفلسطين، والذي جاء فيه:  
«وإذ يلتزم بمبدأ الإسلام الذي لا يفرق بين الناس من مختلف الأجناس والألوان»<sup>(١)</sup>.

## ثانياً: في القانون الدولي

يشكل مبدأ عدم التمييز أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان<sup>(٢)</sup> بصفة عامة، وفي إطار حق الملجأ بصفة خاصة. وقد نصت المادة ٣ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٥١ م) على أن:

---

(١) وجاء في القرار ٣/٧ - س (المؤتمر الوزاري اسطنبول ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م) بخصوص نفس الموضوع: «التزاماً منه بالمبادئ الإسلامية التي تفرض على المسلمين مقاومة التفرقة العنصرية في أي شكل من الأشكال» بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية، ١٣٨٩ هـ / ١٤٠١ هـ - ١٩٦٩ م / ١٩٨١ م، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، ص ١٨٢.

(٢) أحمد أبو الوفا: الحماية الدولية لحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص ١٣٨-١٣٩.

«تطبق الدول المتعاقدة نصوص الاتفاقية على اللاجئين دون تمييز يستند إلى العرق، أو الدين، أو بلد المنشأ».

## ٢ . ٢ . ٤ مبدأ الطبيعة الإنسانية لحق اللجوء

لما كان الحق في الملجأ يترتب عليه حصول الشخص المعرض للاضطهاد على الأمان، فإن طبيعته الإنسانية لا تخفي على أحد، بل هي تقع في أحص جذور ذلك الحق.

### أولاً: في الشريعة الإسلامية

يتفق الإسلام مع القانون الدولي المعاصر في هذه الطبيعة الإنسانية للحق في اللجوء. إذ كما قلنا يتجلى هذا الحق في ضرورة إجابة إغاثة اللهفان والمضطر، ومن هنا طبيعته الإنسانية<sup>(١)</sup>. فالملجأ هو قبس من الرحمة التي تعطي لإنسان معرض لانتهاك حقوقه وحياته الأساسية.

لذلك نتفق مع الرأي الذي يقرر أن تنظيم «وضع اللاجئين يشمل مجال «المعاملات» التي تقوم أحكامها على الحُكم التي تهدف إلى تحقيق المصالح ودرء المفاصد»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) كذلك قيل:

«La conception de l'asile dans la théorie musulmane est une conception humanitaire qui prend en considération le bien être de l'individu et non les intérêts de leurs gouvernants» Cf, «l'asile et les réfugiés dans la tradition musulmane», International law association, Report of the Sixty-nine conference (2000), p. 321.

(٢) أحمد الخمليشي: مدى توافق الشريعة مع التشريعات الدولية الخاصة باللاجئين، دراسة نشرتها ISESCO في إطار خطة عمل المنظمة للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ م، ص ٣٨.

ونضيف إلى ذلك أنه ما دام منح الملجأ يدخل في باب «المعاملات»، فهو يخضع أيضاً للقاعدتين الآتيتين:

١ - قاعدة تغير الأحكام بتغير الزمان<sup>(١)</sup>، ذلك أن النصوص متناهية والحوادث غير متناهية، وما لا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى، لذلك يجب الاجتهاد لإيجاد حلول للوقائع الجديدة أو المتجددة للحق في الملجأ تأخذ في الاعتبار خصوصاً طابعه الإنساني.

٢ - القاعدة المستمدة من حديث الرسول ﷺ (أنتم أعلم بأمركم دنياكم)<sup>(٢)</sup>، والتي وردت في حديث شريف للنبي ﷺ. الأمر الذي يحتم معالجة مشاكل اللاجئين في ضوء الاعتبارات الإنسانية التي تحيط بها.

---

(١) قاعدة (لاينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان)، المادة ٣٩ من المجلة العدلية، الزرقا، مصطفى، المدخل الفقهي العام (دمشق، دار القلم، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨ م)، ج ٢، ص ٩٤١ - ٩٤٢.

(٢) عن عائشة، وعن ثابت، عن أنس، أن النبي ﷺ مر بقوم يلقحون، فقال: (لو لم تفعلوا الصلح) قال: فخرج شيصا، فمر بهم فقال: (ما لنخلكم؟)، قالوا: مكث كذا وكذا، قال: (أنتم أعلم بأمركم دنياكم)، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ من معاش الدنيا على سبيل الرأي رقم ٢٣٦٣، ج ٤، ص ١٨٣٦، وسنن ابن ماجه، كتاب الرهون، باب تلقيح النخل رقم ٢٤٧١، ج ٢، ص ٨٢٥.

## ثانياً: في القانون الدولي

نص على الطبيعة الإنسانية والسلمية للحق في اللجوء، وبالتالي على عدم اعتباره عملاً غير ودي، العديد من المواثيق الدولية<sup>(١)</sup>.

---

(١) منها: الفقرة رقم ٥ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٥١ م)؛ دياحة الإعلان الخاص باللجوء الإقليمي (القرار ٢٣١٢ الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٧ م)، الفقرة ٢ من إعلان الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٥١ م وبرتوكول ١٩٦٧ م الخاص بوضع اللاجئين (والذي تم تبنيه في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ م بمناسبة مرور خمسين عاماً على اتفاقية ١٩٥١ م)، القرار ١٥٢/٥٠ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٥ م (الفقرة ١٣)؛ المادة ٢/٢ من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية - التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا (١٩٦٩ م)، المادة ٦ من الاتفاقية العربية الخاصة بتنظيم وضع اللاجئين في البلدان العربية (١٩٩٤ م)، المادة ٣ من الإعلان الخاص باللجوء الإقليمي (مجلس أوروبا ١٩٧٧ م). بل نصت المادة ٢ من هذا الإعلان الأخير على منح الملجأ لمن تتوافر فيه الشروط المقررة في اتفاقية ١٩٥١ م الخاصة بوضع اللاجئين وكذلك أي شخص آخر يستحق منحه الملجأ «لأسباب إنسانية».



الفصل الثالث  
أنواع الملجأ في الشريعة الإسلامية  
والقانون الدولي



## ٣ . أنواع الملجأ في الشريعة الإسلامية

### والقانون الدولي

الملجأ في ثلاثة أنواع: ديني، وإقليمي، ودبلوماسي.

### ٣ . ١ اللجوء الديني

#### ٣ . ١ . ١ في الشريعة الإسلامية

يأخذ اللجوء الديني في الإسلام صورتين أساسيتين:

#### أولاً: اللجوء لسمع كلام الله

يقول تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ...﴾ ﴿٦﴾ (التوبة)، فالآية السابقة<sup>(١)</sup> - وهذا واضح من ألفاظها وسياقها - خاصة فقط:

أ - بمن يأتي من المشركين (الشرط الشخصي لتطبيق الآية).

ب - لسمع كلام الله (الشرط الغائي لتطبيق الآية).

---

(١) يقول الزركشي إن الآية «يستفاد منها عموم النكرة في سياق الشرط» (الإمام الزركشي: البرهان في علوم القرآن، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ج٢، ص ٦). ذلك أن «العام يستغرق الصالح له من غير حصر»، راجع الإمام السيوطي: الإتيان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ج٣، ص ٢٣-٢٤.

- ج- وبشرط أن يطلب الإجارة (موضوع تطبيق الآية).  
 د- فحينئذ يجب إجارته (الأثر المترتب على الآية).  
 هـ- وأخيراً إبلاغه مأمناً (لتحقيق الغرض من تطبيق الآية).

## ثانياً: اللجوء إلى الحرم

يعتبر اللجوء إلى الحرم أيضاً<sup>(١)</sup>، عند قدوم اللاجئ من خارج دار الإسلام، نوعاً من اللجوء الإقليمي. وقد أراد الله سبحانه وتعالى - تعظيماً للحرم وتقديساً له - أن يعتبر من لجأ إلى الحرم آمناً، ودليل ذلك قوله تعالى:

﴿إِنْ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ ﴿٩٦﴾  
 فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا . . . ﴿٩٧﴾ ﴿آل عمران﴾.  
 وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ . . . .﴾  
 ﴿٦٧﴾ ﴿العنكبوت﴾. وقوله أيضاً: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ﴾ ﴿٣﴾ ﴿الذي  
 أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ ﴿٤﴾ ﴿قريش﴾ وكذلك قوله: ﴿وَإِذْ  
 جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمِنًا . . .﴾ ﴿١٢٥﴾ ﴿البقرة﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) يعتبر البعض اللجوء إلى المسجد الحرام بمثابة نوع من «الملجأ الديني في الشريعة الإسلامية» برهان أمر الله: النظرية العامة لحق الملجأ في القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٤٠-٤١.

(٢) في تفسيره لكلمة «وأمناً» الواردة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمِنًا﴾ يقول الإمام أبو السعود: «أي آمناً كما في قوله حراماً آمناً على إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل للمبالغة أو على تقدير المضاف أي ذا أمن أو على الإسناد المجازي أي آمناً من حجه من عذاب الآخرة من حيث أن الحج يجب ما قبله أو من دخله من التعرض له بالعقوبة وإن كان جانباً حتى يخرج على ما هو رأي أبي حنيفة ويجوز أن يعتبر الأمن بالقياس إلى كل شيء كائناً ويدخل فيه أمن الناس دخولاً =

ويقول الرسول ﷺ: «من دخل المسجد الحرام فهو آمن، ومن دخل بيت أبي سفيان فهو آمن، ومن ألقى سلاحه فهو آمن، ومن أغلق بابه فهو آمن»<sup>(١)</sup>.

ويرى الكاساني أن الأسباب المحرمة للقتال ثلاثة: الإيمان والأمان والالتجاء إلى الحرم.

وبخصوص الالتجاء إلى الحرم يقرر ما يلي:

«وأما الالتجاء إلى الحرم فإن الحربي إذا التجأ إلى الحرم لا يباح قتله في الحرم ولكن لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوي ولا يبيع حتى يخرج من الحرم. وعند الشافعي رحمه الله يقتل في الحرم واختلف أصحابنا فيما بينهم. قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يقتل في الحرم ولا يخرج منه أيضاً. وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يباح قتله في الحرم ولكن يباح إخراجه من الحرم»<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان العلماء قد اتفقوا على أن من اقترف ما يوجب القصاص في الأطراف، ثم لجأ إلى الحرم فإنه يُقتص منه، وعلى أن من جنى جناية على النفس أو ما دونها في الحرم، فاستوجب ذلك حداً فإنه يُقتص منه في الحرم، فإنهم اختلفوا بالنسبة للجاني خارج الحرم الذي يلجأ إلى الحرم، هل يُقتص منه؟

---

= أولياً» (تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار المصنف، القاهرة، ج ١، ص ١٥٧)؛ انظر أيضاً ابن العربي: أحكام القرآن، المرجع السابق، ج ١، ص ٣٧ - ٣٩.

(١) أخرجه مسلم، باب فتح مكة، من كتاب الجهاد والسير، صحيح مسلم، ٣/١٤٠٨ رقم ١٧٨٠، أو ابن أبي شيبة، كتاب المغازي، مرجع سابق، ٣١٨، ٣١٩.

(٢) الكاساني: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ج ٧، ص ١١٤.

وقد ذهب الحنفية إلى أنه لا يُقتص من داخل الحرم، ولكن يلجأ إلى الخروج بعدم إطعامه وسقياه ومعاملته، حتى إذا خرج اقتص منه، وذلك لعموم قوله تعالى: ﴿... وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا...﴾ ﴿٩٧﴾ (آل عمران). بينما ذهب الجمهور ومنهم الشافعي ومالك إلى أن من وجب عليه حد في النفس، ثم لجأ إلى الحرم فإنه يُقتص منه، وقاسوه على من جنى في داخل الحرم<sup>(١)</sup>؛ لأنه لو قتل أو أتى حداً في الحرم أقيم عليه فيه<sup>(٢)</sup>.

وثار خلاف حول معرفة ما إذا كان دخول الحربي الحرم لا يمنع من إعطاء المسلم له الأمان؟ فذهب أبو حنيفة إلى أنه لو أمنه رجل من المسلمين في الحرم أو بعد ما خرج من الحرم قبل أن يؤخذ منه لم يصح، بينما يذهب أبو يوسف ومحمد إلى أنه يصح ويرد إلى مأمنه<sup>(٣)</sup>.

ويقرر الإمام الشيباني أن الأصل أن «من كان مباح الدم خارج الحرم يستفيد الأمان بدخول الحرم» إذا كان الشخص قد لجأ إلى الحرم لغير قتال، بعكس ما لو دخله لقتال فهو لا يستفيد الأمان. ويذهب الإمام الشيباني إلى حد القول إنه إذا كان من المسموح به التضيق عليه وعدم الإحسان إليه إلا

---

(١) تفسير القرطبي، ج٤، ص ١٤٠، تفسير الطبري، ج٧، ص ٢٩-٣٤؛ وأيضاً مصطفى الخن: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، ص ١٦٥-١٦٦. ويقول القرطبي: إن أبا حنيفة بقوله يضيق عليه حتى يخرج أو يموت، معناه أننا نقتله بالسيف، وهو يقتله بالجوع، فأى قتل أشد من هذا (القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج٢، ص ١١١).

(٢) ابن قدامة، المغني، ج١٠، ص ٢٣٦-٢٣٨؛ الأم للشافعي، ج٤، ص ٢٠١-٢٠٢.

(٣) الكاساني، بدائع الصنائع، المرجع السابق، ج٧، ص ١١٧.

أنه لا يمنع منه الكلاً وماء العامة لأن ذلك حقه فقد أثبت رسول الله ﷺ فيه شركة بين الناس في قوله (ثلاث لا يمنع: الكلاً والماء والنار)<sup>(١)</sup>.

ونرى أنه إذا كان اللاجئ يحضر أساساً فراراً من الاضطهاد الواقع عليه، فإنه يستفيد من الأمن الذي يضيفه عليه حرم الله الآمن حتى ولو كان حربياً يؤيد ذلك ما رواه القاضي ابن العربي، بقوله: حضرت في بيت المقدس طهره الله بمدرسة أبي عقبة الحنفي والقاضي الريحاني يُلقني علينا الدرس في يوم جمعة، فبينما نحن كذلك إذ دخل علينا رجل بهي المنظر على ظهره أطمار، فسلم سلام العلماء، وتصدر في صدر المجلس بمدارح الرعاء، فقال له الريحاني: من السيد؟ فقال له: رجل سلبه الشطار أمس، وكان مقصدي هذا الحرم المقدس، وأنا رجل من أهل صاغان من طلبة العلم. فقال القاضي مبادراً: سلوه، على العادة في إكرام العلماء بمبادرة سؤالهم. ووقعت القرعة على مسألة الكافر إذا التجأ إلى الحرم، هل يقتل فيه أم لا؟ فأفتى بأنه لا يقتل، فسئل عن الدليل. فقال: قوله تعالى: ﴿ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه﴾، قرئ ولا تقتلوهم ولا تقاتلوهم، فإن قرئ ولا تقتلوهم فالمسألة نص، وإن قرئ ولا تقاتلوهم فهو تنبيه لأنه إذا نهى عن القتال الذي هو سبب القتل كان دليلاً بيناً ظاهراً على النهي عن القتل فاعترض عليه القاضي الريحاني منتصراً للشافعي ومالك وإن لم ير مذهبهما على العادة، فقال: هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾. فقال له الصاغاني: هذا لا يليق بمنصب القاضي وعلمه، فإن

---

(١) ابن ماجة، أبو عبدالله محمد، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة، دار الحديث، د.ت) كتاب الرهون، باب المسلمون، شركاء في ثلاث، رقم ٢٤٧٣، قال في الزوائد: هذا إسناد صحيح، رجاله موثقون، ج ٢، ص ٨٢٦.

هذه الآية التي اعترضت بها على عامة في الأماكن، والآية التي احتججت بها خاصة، ولا يجوز لأحد أن يقول إن العام ينسخ الخاص، فأبته القاضي الريحاني. وهذا من بديع الكلام<sup>(١)</sup>، فالحرم دائماً مثابة «للناس» وأمناً.

وهكذا فرق فقهاء المسلمين بين نوعين من اللجوء إلى الحرم:

النوع الأول: يعطي الأمان للاجئ، وهو دخوله فيه مستظلاً بحمايته، ساعياً إلى الأمان من الاضطهاد أو غيره. ولا شك أن ذلك يتفق وجوهر فكرة ونظام اللجوء في القانون الدولي المعاصر: إضفاء الأمن والحماية على من يطلب الملجأ.

النوع الثاني: لا يعطي الأمان للاجئ، وذلك إذا دخل الحرم للقتال أو الفتنة. ويبدو جلياً أن اللاجئ - في هذه الحالة - لا يسعى إلى الأمن، بل إلى نقيضه، لذلك كان من المنطقي ألا يعطي أي أمان، وبالتالي لا يستفيد من الحماية والأمن التي يوفرها حق اللجوء.

وقد أكدت السنة النبوية المطهرة على احترام اللاجئ إلى الحرم، لقوله ﷺ: (إن مكة حرمها الله، ولم يجرمها الناس، ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا...) (٣).

يقول ابن قيم الجوزية: «فهذا تحريم شرعي قدرتي».

---

(١) ابن العربي: أحكام القرآن، المرجع السابق، ج١، ص ١٠٦-١٠٧.

(٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح رقم ٤٠٤٤، ج ٤، ص ١٥٦٣؛ مسلم، وصحيح مسلم، كتاب الحج، باب تحريم كله، رقم ١٣٥٤، ج ٢، ص ٩٨٧.

ويفرق ابن قيم الجوزية بين اللاجئ وبين من يرتكب جريمة في الحرم، بقوله: «أمر الله سبحانه بقتل من قاتل في الحرم فقال ﴿ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقتلواكم فيه فإن قاتلواكم فاقتلواهم﴾ والفرق بين اللاجئ والمتهتك فيه من وجوه: إحداها، أن الجاني فيه هاتك لحرمة بإقدامه على الجنائية فيه بخلاف من جنى خارجه ثم لجأ إليه فإنه معظم لحرمة مستشعر بها بالتجاء إليه فقياس أحدهما على الآخر باطل. الثاني، أن الجاني فيه بمنزلة المفسد الجاني على بساط الملك في داره وحرمة من جنى خارجه ثم لجأ إليه فإنه بمنزلة من جنى خارج بساط الملك وحرمة ثم دخل إلى حرمة مستجيراً. الثالث، أن الجاني في الحرم قد هتك حرمة الله سبحانه وحرمة بيته وحرمة فهو هاتك لحرمتين بخلاف غيره. الرابع، أنه لو لم يقم الحد على الجناة في الحرم لعم الفساد وعظم الشر في حرم الله فإن أهل الحرم كغيرهم في الحاجة إلى صيانة نفوسهم وأموالهم وأعراضهم ولو لم يشرع الحد في حق من ارتكب الجرائم في الحرم لتعطلت حدود الله وعم الضرر للحرم وأهله. والخامس، أن اللاجئ إلى الحرم بمنزلة التائب المتصل اللاجئ إلى بيت الرب تعالى المتعلق بأستاره فلا يناسب حاله ولا حال بيته وحرمة أن يهاج بخلاف المقدم على انتهاك حرمة فظهر سر الفرق».

ويضيف: «كانت العرب في جاهليتها يرى الرجل قاتل أبيه أو ابنه في الحرم فلا يهيجه وكان ذلك بينهم خاصة الحرم التي صار بها حرماً ثم جاء الإسلام فأكد ذلك»<sup>(١)</sup>.

فاحترام اللاجئ إلى الحرم - في الحدود السابقة - إذن هو أمر ثابت في الإسلام.

(١) ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في هدي خير العباد، دار الكتاب العربي، بيروت، ج٢، ص ١٧٧.

### ٣ . ١ . ٢ في القانون الدولي<sup>(١)</sup>

يتمثل اللجوء الديني في منح الحماية لكل من يدخل أحد الأماكن الدينية أو المقدسة، وهو يعتبر من أقدم صور طلب اللجوء، وقد سمحت به منذ القدم أغلب الديانات والأمم والشعوب.

فمن المعلوم أن حق اللجوء كان له معنى مقدساً حينما يتخذ اللاجئ من مكان مقدس أو ديني ملاذاً يحمي به Sanctuaire.

### ٣ . ٢ اللجوء الإقليمي

### ٣ . ٢ . ١ في الشريعة الإسلامية

لم تغفل الشريعة الإسلامية الملجأ الإقليمي، ويرجع ذلك أساساً إلى أنه كان معروفاً حتى في العصور السابقة على ظهور الإسلام، فقد كان إكرام

(١) تجدر الإشارة أن القانون الدولي المعاصر لا يستند إلى الدين كأساس لقواعده ونظمه، وهو على عكس الشريعة الإسلامية التي تجعل الإسلام في بؤرة اهتماماتها حتى على الصعيد الدولي وفي إطار العلاقات مع الدول الأخرى.

ومما يؤيد ما قلناه بخصوص القانون الدولي، ما أكده البعض:

«Cuius region eius religio was the substantive formula for the peace of Westphalia that satisfied the parties» Zartman and Berman: The practical negotiator, Yale Univ. Press, 1982, p. 103.

ويقرر آخرون:

«le droit international positif ignore de telles subtilités para-juridiques et fait fi d'un prétendu jus religionis» R. Yakemtchouk: Les frontières africaines, RGDIP, 1970, p. 58.

ضيافة اللاجئين وحمايته من الصفات البارزة للعرب، وكانوا يطلقون على هذا الملجأ اسم «الدخالة أو النجدة». وقد سارت النظرية الإسلامية على ذات النمط بتقريرها منح الملجأ للمسلم وغير المسلم<sup>(١)</sup>.

وقد تعددت مظاهر وأنواع الملجأ الإقليمي في الشريعة الإسلامية، والتي تتمثل أهمها، في رأينا، فيما يلي:

## أولاً: منح اللجوء الإقليمي من جانب سلطات الدولة

من الثابت أن القائمين على الأمر في أية دولة - بما في ذلك الدولة الإسلامية - يملكون سلطة منح الملجأ فوق إقليمها. والأمثلة على ذلك كثيرة في تاريخ الدول الإسلامية، من ذلك ما حدث في عهد عمر بن الخطاب حين لجأ روزبة بن برزج مهر الفارسي إلى سعد بن أبي وقاص<sup>(٢)</sup>، فقد قال أهل السير إنه كان من أهل كسرى على فرج من فروج الروم، فأدخل عليهم سلاحاً، فأخافه الأكاسرة، فلم يأمن حتى قدم سعد الكوفة، فقدم عليه، وبني له قصره والمسجد الجامع. ثم كتب سعد إلى عمر رضي الله عنه فأخبره بحاله. فأسلم،

---

(١) انظر محمد طلعت الغنيمي: الأحكام العامة في قانون الأمم - دراسة في كل من الفكر الغربي والاشتراكي والإسلامي، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٠م، ص ٧٢٠هـ، ط ١. يقول الطهطاوي إن «الأدمي مدني الطبع، بلدي المأوى» (رفاعة رافع الطهطاوي: الدولة الإسلامية نظامها وعمالاتها وهو المتمم لكتاب نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الحجاز، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٠هـ / ١٩٩١م، ص ٤٧).

(٢) محمد حميد الله: مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ص ٤١٧.

وفرض له عمر، وأعطاه، وصرفه إلى سعد، ومن ذلك ما حدث في عهد عضد الدولة من لجوء المدعو «ورد» إلى الدولة الإسلامية، وما تلاه من إرسال ملك الروم إليه يدعوه إلى تسليمه<sup>(١)</sup>.

ومن أمثلة منح الملجأ الإقليمي من جانب سلطات الدولة ما جاء في رسالة بعث بها السلطان برقوق إلى تيمور لنك بخصوص شخص لجأ إلى الأول وطلب الثاني تسليمه إليه:

(١) راجع الوزير أبو شجاع الملقب ظهر الدين الروذراوي: ذيل كتاب تجارب الأمم، مكتبة المثنى ببغداد، مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر، ١٣٣٤هـ / ١٩١٦م، ص ٢٨ - ٣٩، ص ١١١ وما بعدها.

ومن ذلك حينما ثار الأمير دون سانش على والده الفونصو العاشر، واستطاع أن ينتزع العرش لنفسه، فما كان من أبيه إلا أن لجأ إلى السلطان أبي يوسف المنصور (د. عبد الهادي التازي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، مطابع فضالة، المحمدية، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، ج٧، ص ٦٣). كذلك رحب السلطان المنصور أبو يعقوب يوسف باللاجئين السياسيين القشتاليين، وكان فيهم أمراء وقادة عسكريين (نفس المرجع، ص ٦٥). كذلك لجأ إلى البرتغال أميرين مغربيين سنة ٩٨٦هـ / ١٥٧٨م (نفس المرجع، ج٨، ص ١٤٦).

ومن ذلك التجاء فرنانده صاحب ترجاله وصهر الأدفونش سنة ٥٦٣هـ إلى أشبيلية ثم اتجاهه إلى مراكش حيث بقى لاجئاً لمدة خمسة شهور، راجع ابن صاحب الصلاة: المن بالإمامة، تحقيق: عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧م، ص ٢٨٤ - ٢٩٥.

ويقول الكاتب أديسيشيا إن الساحة التي عومل بها علماء اليونان الذين تركوا بلادهم هرباً من اضطهاد الكنيسة، في بلاد المسلمين (العصور الأولى المزدهرة للإسلام)، كانت سبباً في هجرة أعداد منهم إلى حيث استطاعوا أن يتنجوا في أمان. وبالعكس هناك هجرة عكسية الآن من بلاد المسلمين إلى الدول غير الإسلامية إزداد حجمها في السنوات الأخيرة نتيجة لأسباب متنوعة: سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو أكاديمية، أو تعليمية وغيرها (راجع لمزيد من التفصيل محمد عبد العليم مرسي: هجرة العلماء من العالم الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مركز البحوث، الرياض، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ص ١٣٤ - ٢٤٥).

«وما كفى ما فعلت من القان أحمد المشار إليه حتى تطلبه منا؟ اعلم أن القان أحمد المشار إليه قد استجار بنا وقصدنا و صار ضيفنا، وقد ورد من قصدنا وجب حقه علينا. وقال تعالى لسيد الخلق أجمعين في حق الكفار ... ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ ﴿٦﴾ (التوبة).

فكيف بالمسلمين إذا استجاروا بالمسلمين ... ولو لم يكن ذلك كيف يجوز في شرع المروءة والنخوة والوفاء أن نسلم ضيفنا ونزيلنا والمستجير بنا؟ ... ومن عادتنا وشأننا وطباع جنسنا أننا لا نسلم ضيفنا ولا نزيلنا ولا من استجار بنا لأحد، وإن كنت لا تصدق ذلك فعندك من هم من جنسنا سلهم يعرفوك، فنحن لا يضام لنا نزيل، نقرى الضيف ونعامله بالجميل»<sup>(١)</sup>.

وواضح أن الرسالة السابقة تستند إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ ﴿٦﴾ (التوبة)<sup>(٢)</sup> لتأسيس حق الملجأ في الإسلام.

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، دار الكتب، القاهرة، ج٧، ص ٣٠٨-٣١٩.

(٢) يفسر رأي آخر هذه الآية كسند لحق الملجأ بقوله:

«No more liberal rule could perhaps be advocated for the future development of international law with respect to the question of Asylum» (I. Shihata: Islamic law and the World Community, the Harvard international law club journal, Dec. 1962, p. 108).

ويأخذ الشيخ زكريا البري بهذا الرأي، راجع:

Z. El-Berry: Immunity of members of diplomatic missions in Islamic law, R. Egyp. DI, 1985, p. 180.

ويقرر رأي أن هذه الآية تؤكد «الحق المكرس عند العرب فيما يتعلق بحق اللجوء». إيمانبول ستافراكي: المفهوم الإنساني في القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية =

## ثانياً: منح اللجوء الإقليمي من جانب الأفراد

قيل «إن سائر المسلمين سواء في منح الجوار والأمان الخاص، لا فرق في هذا الحق بين السلطان والعبد والمرأة والصبي المميز. فإذا منح واحد من هؤلاء هذا الأمان وجب على الجميع (ومنهم السلطان) الاحترام»<sup>(١)</sup>.

كانت العرب إذا كان السيد فيهم قد أجاز أحداً لا يخفر في جواره وليس لغيره وخصوصاً من هو دونه أن يجير عليه لئلا يفتات عليه، مما يشكل مخالفة للعادات والتقاليد المرعية واجبة الاتباع.

---

= للصليب الأحمر، العدد ٧١، ١٩٩١ م، ص ٣٨.

وبنفس الاتجاه يأخذ الأستاذ الدكتور الغنيمي بقوله:

«أما الملجأ ففيه حكم قرآني صريح، يقول تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>٦</sup>» (المائدة) محمد طلعت الغنيمي: نظرة عامة في القانون الدولي الإنساني الإسلامي، الندوة المصرية الأولى حول القانون الدولي الإنساني، القاهرة، ١٩٨٢ م، ص ٣٦ - ٣٧. ويقرر رأي آخر:

«In no country nor law is the same consideration shown to the refugee as to convey him back to his own place and guard him from peril on the way» (S. Tabandah: A muslim commentary on the universal declaration of human rights, Goulding comp., London, 1970, p. 34).

(١) القطب محمد طبلية: الإسلام وحقوق الإنسان، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م، ص ٣٦٩.

وفي الإسلام يمكن للفرد منح الجوار إستناداً إلى أمرين:

الأول: أن الإسلام أعطى لكل فرد حق منح الأمان إستناداً إلى قوله ﷺ: (المسلمون تتكافأ دماؤهم: يسعى بذمتهم أدناهم ويجبر عليهم أقصاهم، وهم يد على من سواهم)<sup>(١)</sup>. ومن ثم فإنه إستناداً إلى هذا الحديث الشريف يمكن لكل فرد أن يؤمن فرداً آخر أي يعطيه حق الملجأ<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أن نظام الاستجارة أو الإجارة أو الجوار، في العلاقات بين الأفراد، تمت ممارستها من الناحية العملية في إطار الدولة الإسلامية منذ عهد الرسول ﷺ والأزمة التالية. والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها:

- يقول ابن عبد البر: «فأما رسول الله ﷺ فأجاره عمه أبو طالب ومنع منه»<sup>(٣)</sup>. وحينما توفي أبو طالب في السنة العاشرة من الهجرة

---

(١) أبو داوود، سنن أبي داوود، كتاب الجهاد، باب في السرية رقم ٢٧٥١، ج ٣، ص ١٢٦، ١٢٧.

(٢) وهذا ما أكده البعض بقوله:

A notre époque, accepter la naturalization de quelqu' un est un privilège, qui ressort de la prérogative du gouvernement central. Mais dans la constitution de l'Etat de Médine.. ce droit donné à chaque citoyen de l'Etat, et même le plus humble parmi les habitants aura le droit de jîwar (donner asile), à qui il voudra, après quoi le bénéficiaire, jâr, sera traité comme tous les membres de la tribu».

M. Hamidullah: La tolérance dans l'œuvre du prophète à Médine, in L'Islam, la philosophie et les sciences, les presses de l'UNESCO, Paris, 1981, p. 23.

(٣) ابن عبد البر: الدرر في اختصار المغازي والسير، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ص ٤٣.

وكان حامي الرسول وناصره، ازداد جفاء قريش له وأذاهم فقصد لذلك الطائف لاجئاً إلى ثقيف يبحث عمن يصد عنه الأذى، وعاد من الطائف بعد عشرة أيام ولم تقض حاجته ثم دخل مكة في حماية المطعم ابن عدي الذي أجار النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

- ومن المعلوم أن النبي ﷺ قبل أن يدخل في جوار المطعم ابن عدي كان قد صار إلى حراء وبعث إلى الأحنف بن شريق ليجيره فقال: «أنا حليف والحليف لا يجير»<sup>(٢)</sup>. وحينئذ أرسل النبي ﷺ إلى المطعم بن عدي الذي أجاره.

- وتعليقاً على قوله ﷺ لأم هاني (قد أجرنا من أجزت يا أم هاني)<sup>(٣)</sup> يقول الإمام ابن حجر العسقلاني: «الجوار المجاورة والمراد هنا الإجارة تقول جاورته أجاوره مجاورة وجواراً وأجزته أجزره إجارة وجواراً»<sup>(٤)</sup>.

- ومن ذلك أيضاً دخول أبي بكر في جوار ابن الدغنة حينها هم بالهجرة إلى الحبشة، فخرج به على أشرف قريش وقال لهم:

---

(١) راجع: أمين سعيد: نشأة الدولة الإسلامية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٥٣هـ / ١٩٣٤م، ص ٨.

(٢) راجع ابن هشام، السيرة النبوية، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م، ج١، ص ٣٨١.

(٣) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب: الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به، رقم ٣٥٠، ج ١، ص ١٤١.

(٤) ابن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المنار، القاهرة، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، ج٦، ص ٢٠٩.

(إن أبا بكر لا يُخرج مثله ولا يُخرج، أتخرجون رجلاً يُكسب المعدوم، ويصل الرحم، ويحمل الكل، ويقرى الضيف، ويعين على نوائب الحق).

فأنفذت قريش جوار ابن الدغنة، وآمنوا أبا بكر على أن يعبد ربه في داره ولا يستعلن. ثم إن أبا بكر أنشأ مسجداً في بيته فخشيت قريش أن يفتن أبناءها ونساءها فطلبت من ابن الدغنة أن يمنع أبا بكر من ذلك، فقال له:

«قد علمت الذي عقدت لك عليه فإما أن تقتصر على ذلك، وإما أن ترد إلي ذمتي فإني لا أحب أن تسمع العرب إني أخفرت في رجل عقدت له».

قال أبو بكر: (أرد إليك جوارك وأرضى بجوار الله)<sup>(١)</sup>.

- ومثال ذلك أيضاً ما حدث لحجية بن المضرب حينما أسلمت زوجته في ولاية عمر بن الخطاب، فقدم المدينة فطلب أن ترد زوجته عليه، وكان نصرانياً، فنزل بالزبير بن العوام فأخبره بقصته، فقال له: إياك وأن يبلغ هذا عنك عمر فتلقى منه أذى، وانتشر خبره في المدينة، فبلغ ذلك عمر، فقال للزبير: قد بلغني قصة ضيفك، ولقد هممت به لولا تحرمه «أي احتماؤه» بالنزول عليك، فرجع الزبير إلى حجية فأعلمه قول عمر، فانصرف من عنده متوجهاً إلى بلده<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري، صحيح البخاري، ج-٣، ص ١٢٦-١٢٨؛ ابن كثير: السيرة النبوية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، ج-٢، ص ٦٣-٦٤، ١٥٣؛ فتح الباري شرح صحيح البخاري، المرجع السابق، ج-٤، ص ٥٤٣-٥٤٤.

(٢) أبو فرج الأصفهاني، كتاب الأغاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج-٢٠، ص ٣١٨-٣١٩.

ومما يدل على احترام المسلمين لحق الملجأ ما حدث حينما أفضت الخلافة إلى بني العباس، فاخترت رجال بني أمية، وكان فيمن اختفى إبراهيم بن سليمان بن عبد الملك

- وروي ابن إسحاق، عن ابن عمر - بشأن والده عمر - قال:

«وثاروا عليه، فما برح يقاتلهم ويقاتلونه حتى قامت الشمس على رءوسهم، قال: وطلح (أي تعب) فقعد، وقاموا على رأسه، وهو يقول: افعلوا ما بدا لكم، فأحلف بالله أن لو قد كنا ثلاثمائة رجل لقد تركناها لكم أو تركتموها لنا. فبينما هم على ذلك إذ أقبل شيخ من قريش، عليه حلة حبرة وقميص موثبي، حتى وقف عليه. فقال: ما شأنكم؟ فقالوا: صبأ عمر. قال: فمه، رجل اختار لنفسه أمراً، فماذا تريدون؟ أترون بني عدي يسلمون لكم صاحبكم هكذا، خلوا عن الرجل. قال: فوالله لكأنها كانوا ثوباً كشط عنه. قال: فقلت - لأبي بعد أن هاجر إلى المدينة: يا أبت من الرجل الذي زجر القوم عنك بمكة يوم أسلمت، وهم يقاتلونك؟

قال: ذاك: أي بني «العاص بن وائل السهمي»<sup>(١)</sup>.

= والذي ذهب إلى منزل فيه رجل وسيم، فقال له من أنت؟ قال إبراهيم: رجل مختلف يخاف على دمه، استجار بمنزلك، فأدخله الرجل منزله وكان يطعمه ويسقيه، إلا أن الرجل كان يخرج كل يوم مرة، فقال له إبراهيم: أراك تدمن الركوب، ففيم ذلك؟ فقال: إن إبراهيم بن سليمان قتل أبي صبراً، وقد بلغني أنه مختلف، وأنا أطلبه لأدرك منه ثأري. فقال له أنا إبراهيم بن سليمان قاتل أبيك، فقال له الرجل:

«أما أنت فستلقى أبي فيأخذ بثأره منك، وأما أنا فغير مخفر ذمتي، فاخرج عني، فلست آمن نفسي عليك» ثم أعطى الرجل إبراهيم ألف دينار فأخذها وخرج من عنده (راجع الأمير أسامة بن منقذ: لباب الآداب، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ١٢٨-١٢٩؛ التنوخي: المستجد من فعلات الأجواد، دار العرب للبستاني، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٢٢-٢٣).

(١) ابن كثير: صفوة السيرة النبوية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، ج٢، ص ٢٢، ٢٣.

وكان بين العاص وبنو عدي قوم عمر حلف، وقال لعمر: لا سبيل إليك، فأنا لك جار. فأمن عمر. وهكذا أجار العاص عمر رضي الله عنه<sup>(١)</sup>.

- ومن ذلك ما حدث حينما خرجت قريش في طلب قوم من المسلمين، فأدركوا سعد بن عبادة بأذاخر، والمنذر بن عمرو وأخا بني ساعدة بن كعب بن الخزرج وكلاهما كان نقيباً.

فأما المنذر فأعجز القوم، وأما سعد بن عبادة فأخذه فربطوا يديه إلى عنقه بنسع رحله، ثم أقبلوا به حتى أدخلوه مكة يضربونه ويجذبونه بِجَمَّتِيهِ، وكان ذا شعر كثير.

قال سعد: فوالله إني لفي أيديهم إذا طلع عليّ نفرٌ من قريش فيهم رجل وضئ أبيض شعشاع حلواً من الرجال، فقلت في نفسي: إن يك عند أحد من القوم خيرٌ فعند هذا.

فلما دنا مني رفع يده فلكمني لكمة شديدة، فقلت في نفسي: لا والله ما عندهم بعد هذا من خير!

فوالله إني لفي أيديهم يسحبونني إذ أوى لي رجل ممن معهم، قال: ويحك! أما بينك وبين أحد من قريش جوارٌ ولا عهد؟ قال: قلت: بلى والله، لقد كنت أجيراً لجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمِ مَجَّارِهِ وأمنعهم ممن أراد ظلمهم ببلادي، وللحارث بن حرب بن أمية بن عبد شمس. فقال: ويحك فاهتف باسم الرجلين واذكر ما بينك وبينهما.

قال: ففعلت، وخرج ذلك الرجل إليهما فوجدهما في المسجد عند

---

(٢) علي أحمد الخطيب: مقدمة قبل هجرة النبي ﷺ الجوار، المرجع السابق، ص ٩٣.

الكعبة، فقال لهما: إن رجلاً من الخزرج الآن يُضرب بالأبطح لِيَهْتَفَ بكما. قالوا: ومن هو؟ قال: سعد بن عبادة. قالوا: صدق والله، إن كان لِيُجِيرَ لنا تُجَارنا ويمنعهم أن يُظْلَمُوا ببلده.

قال: فجاءا فخلصا سعداً من أيديهم، فانطلق. وكان الذي لكم سعدا سهيل بن عمرو.

قال ابن هشام: وكان الذي أوى له أبو البختر بن هشام<sup>(١)</sup>.

- ومن ذلك تأخى أمية بن خلف بن أبي صفوان - وهو من قريش - وسعد بن معاذ (رضي الله عنه) وهو من المدينة، وكان إخاء قديماً من قبل أن يُسَلِمَ سعد (رضي الله عنه)، وهو إخاء يستلزم جوار كل منهما لأخيه، فكان أمية إذا ارتحل شمالاً، فَمَرَّ بالمدينة نزل على سعد، كذلك كان سعد إذا انطلق جنوباً فدخل مكة نزل على أمية، فلما قدم رسول الله ﷺ مهاجراً ونزل المدينة، انطلق سعد إلى مكة معتمراً فنزل على أمية، ولعلمه بما في نفوس المكيين من غضب وضييق أراد ألا يخرج أمية، فقال له: انظري ساعة خلوة لعلي أن أطوف بالبيت.

فقال أمية: ألا تنظري حتى يكون نصف النهار!

فخرجا قريباً من نصف النهار، وأخذ سعد (رضي الله عنه) في الطواف، فإذا أبو جهل أمامه فقال: يا أبا صفوان، من هذا معك؟ قال أمية: هذا سعد.

فقال أبو جهل، موجهاً كلامه إلى سعد (رضي الله عنه): ألا أراك تطوف

---

(١) ابن كثير: صفوة السيرة النبوية، المرجع السابق، ج ٢، ص ١٠٧-١٠٨.

بمكة آمناً وقد أويتم الصباة، وزعمتم أنكم تنصرونهم وتعينونهم. أما والله لولا أنك مع أبي صفوان ما رجعت إلى أهلك سالماً<sup>(١)</sup>.

- ومن ذلك عن أسلم مولى عمر بن الخطاب: أنه قدم في تجارة مع قريش فلما خرجوا تخلف عمر لبعض حاجته، فبينما هو في البلد إذا بقائد من قواد الروم يأخذ بعنقه، فذهب ينازعه فلم يقدر، فأدخله داراً فيها تراب وفأس ومجرفة وزنبيل وقال له: حول هذا من هاهنا إلى هاهنا، وغلق عليه الباب وانصرف، فلم يجيء إلى نصف النهار. قال وجلست مفكراً ولم أفعل مما قال لي شيئاً، فلما جاء قال: ما لك لم تفعل؟ ولكمني في رأسي بيده قال: فأخذت الفأس فضربت بها فقتلته، وخرجت على وجهي، فجئت ديراً لراهب فجلست عنده من العشى فأشرف عليّ فنزل وأدخلني الدير، فأطعمني وسقاني، وأتحفني وجعل يحقق النظر فيّ، وسألني عن أمري فقلت: إني أضللت أصحابي فقال: إنك لتنظر بعين خائف، وجعل يتوسمني ثم قال: لقد علم أهل دين النصرانية أنني أعلمهم بكتابهم، وإني لأراك الذي تخرجنا من بلادنا هذه، فهل لك أن تكتب لي كتاب أماناً على ديري هذا؟ فقلت يا هذا لقد ذهبت غير مذهب. فلم يزل بي حتى كتبت له صحيفة بما طلب مني، فلما كان وقت الانصراف أعطاني أماناً - أي أنثى الحمار - فقال لي أركبها، فإذا وصلت إلى أصحابك فابعث إلي بها وحدها فإنها لا تمر بدير إلا أكرموها. ففعلت ما أمرني به، فلما قدم عمر لفتح بيت المقدس أتاه ذلك الراهب وهو بالجابية بتلك الصحيفة - أي الأمان - فأمضاها له عمر واشترط

---

(١) انظر البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب ذكر النبي ﷺ من يقتل بدير، رقم ٣٧٣٤، ج ٤، ص ١٤٥٣.

عليه ضيافة من يمر به من المسلمين وأن يرشدهم إلى الطريق<sup>(١)</sup>.

- كذلك ما حدث لخالد بن عتاب حينما سب الحجاج فكتب إلى عبد الملك بما كان منه، وقدم خالد الشام، فسأل عن خاصة عبد الملك، فقيل له روح بن زنباع، فأتاه حيث طلعت الشمس، فقال: إني جئتك مستجيراً، فقال إني قد أجرتك إلا أن تكون خالداً، قال: إني خالد، فتغير وقال: أنشدك الله إلا خرجت عني، فإني لا آمن عبد الملك، فقال: انظرنى حتى تغرب الشمس فجعل روح يراعيها حتى خرج خالد. فأتى زفر بن الحارث الكلابي فقال: إني جئتك مستجيراً، قال: قد أجرتك: قال: أنا خالد بن عتاب. قال: وإن كنت خالداً فلما أصبح دعا ابنين له فتهادى بينهما وقد أسن، فدخل على عبد الملك وقد أذن للناس، فلما رآه دعا له بكرسي، فجعل عند فراشه، فجلس. ثم قال: يا أمير المؤمنين، إني قد أجرت عليك رجلاً فأجره، قال: قد أجرته إلا أن يكون خالداً، قال: فهو خالد، قال: لا، ولا كرامة، فقال زفر لابنيه: انهضاني فلما ولى قال: يا عبد الملك، أما والله لو كنت تعلم أن يدي تطيق حمل القناة ورأس الجواد لأجرت من أجرت، فضحك وقال: يا أبا الهذيل قد أجرناه<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن كثير: البداية والنهاية، المرجع السابق، ص ٥٦-٥٧.

(٢) أبو الفرج الأصفهاني، كتاب الأغاني، المرجع السابق، ج ١٧، ص ١٠-١١، ص ٢٣٢-٢٣٣. وفي سنة ٦٣٣هـ سار الناصر داود من الكرك إلى بغداد ملتجئاً إلى الخليفة المستنصر لما حصل عنده الخوف من عمه الكامل، محمد كرد على: خطط الشام، المطبعة الحديثة، دمشق، ١٣٤٣هـ / ١٩٢٥م، ج ٢، ص ٩٦.

## ثالثاً: منح اللجوء الإقليمي للرهن إذا أسلموا أو صاروا من أهل الذمة

يمثل تقديم الرهن «عدد معين من الأشخاص مثلاً» وسيلة من وسائل ضمان تنفيذ أية معاهدة دولية، وهي وسيلة تم اللجوء إليها منذ غابر الأزمان. وقد بلغت سماحة الإسلام حداً وصل إلى أن رهن غير المسلم إذا أسلم وهو فوق دار الإسلام يمنح حق الإقامة ولا يجوز رده رغماً عنه لأن حرمة دمه -بالإسلام- أصبحت مساوية لحرمة دم رهن المسلم. وهكذا ورد في السير الكبير للإمام الشيباني:

«فلو أن رهنهم حين أسلموا قال لهم المشركون إن لم تردوا علينا رهنناً قتلنا رهنكم أو جعلناهم عبيداً لنا فكره الرهن أن يردوهم عليهم فإنه لا يحل للإمام أن يردهم وإن علم أنهم يقتلون رهن المسلمين لأن حرمة نفس هؤلاء كحرمة نفس أولئك.

وإن قال رهنهم بعدما أسلموا ادفعونا إليهم وخذوا رهنكم فإن كان أكبر الرأي من الإمام أنهم يقتلونهم لم يجوز أن يدفعهم إليهم أيضاً لأن إذن المرء غير معتبر في قتله في حكم الإباحة فكذلك في تعريضه للقتل. وإن كنا لا ندري ما يصنعون بهم فلا بأس بدفعهم إليهم لأنه ليس في دفعهم برضاهم ظلم منا إياهم والدفع ليس بسبب لهلاكهم والظاهر أنهم لا يرضون بذلك إلا إذا كانوا آمنين على أنفسهم»<sup>(١)</sup>.

(١) الشيباني، شرح السير الكبير، ط حيدر آباد، المرجع السابق، ج ٤، ص ٤٣.

وينطبق ما تقدم أيضاً في حالة اكتساب الرهن صفة أهل الذمة «وهي تكتسب إذا مكث الشخص أكثر من سنة أو إذا طلب ذلك». وهكذا جاء في السير الكبير: «فإن أعطاهم «أي رهن المشركين» الذمة ثم طلب أخذ رهن المسلمين فأبوا «أي =

يتضح من ذلك أن المحافظة على أمن اللاجئين واجبة في الإسلام من ناحيتين:

الناحية الأولى: لا يجوز رد الرهن إلى سلطات الدولة الأخرى إذا كانت ستقوم بقتلهم، ولا يجوز الرد حتى لو هددت تلك السلطات بقتل رهن المسلمين لأنه، كما قال الإمام الشيباني: «حرمة نفس هؤلاء كحرمة نفس أولئك».

الناحية الثانية: لا يجوز رد الرهن إذا وافقوا على أن يتم ردهم وكان في ردهم ما يعرضهم للقتل، لأن «إذن المرء غير معتبر في قتله أو في تعريضه للقتل».

## رابعاً: الهجرة كنوع من أنواع اللجوء الإقليمي

يقول الماوردي إن الهجرة في عهد الرسول كانت مباحة لمن خاف على نفسه من الأذى، أو على دينه من الفتنة. من ذلك ما جاء في القرآن الكريم:

---

= المشركين» ذلك حتى يرد عليهم رهنهم فليس ينبغي له أن يخفر ذمته وينقض العهد الذي عاهد عليه الرهن في ردهم بغير رضاهم لأنهم لما صاروا ذمة لنا فقد ثبت لنفوسهم من الحرمة ما لنفوس المسلمين فكان هذا وما لو أسلموا سواء. فإن طابت أنفس الرهن بالرد عليهم فلا بأس بذلك إلا أن يكون أكبر الرأي من الإمام أنهم يقتلونهم فحينئذ لا يدفعهم إليهم على قياس ما ذكرنا فيما أن أسلموا لأن هذا بمنزلة مفاداة المسلمين بأهل الذمة وقد بينا أن ذلك يجوز برضاء أهل الذمة ولا يجوز بغير رضاهم» المرجع السابق، ص ٤٥-٤٦.

ومعنى ما تقدم - في رأينا - أن منح اللجوء في مثل هذه الأحوال يشكل نوعاً من «الملجأ الإقليمي الإجباري» في حالة رغبة من أسلموا أو صاروا ذمة من الرهن الرجوع إلى بلادهم مع إمكانية تعرضهم للقتل هناك.

﴿... رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا...﴾ ﴿٧٥﴾  
 (النساء) يعني: مكة. ﴿... وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ  
 نَصِيرًا﴾ ﴿٧٥﴾ (النساء). فأجابهم الله تعالى إلى ما سألوها من الهجرة  
 فقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾  
 ... ﴿١٠٠﴾ (النساء)<sup>(١)</sup>.

ذلك أنه حينما ظهر الإسلام وتحدث به المؤمنون أقبلت قريش عليهم  
 «يعذبونهم ويؤذونهم»، يريدون بذلك فتنهم عن دينهم. فقال لهم رسول الله  
 ﷺ: «تفرقوا في الأرض»، فقالوا: أين نذهب؟. فقال: ههنا: وأشار بيده نحو  
 أرض الحبشة. فهاجر إليها ناس ذوو عدد، منهم من هاجر بنفسه، ومنهم من  
 هاجر بأهله. يقول ابن عبد البر:

«ولما نزل هؤلاء، بأرض الحبشة آمنوا على دينهم وأقاموا بخير دار عند  
 خير جار»<sup>(٢)</sup>.

(١) يقول الماوردي إن في الآية تأويلان:

«أحدهما: إن المراغم المتحول، من أرض إلى أرض، والسعة: المال.  
 والثاني: إن المراغم طلب المعاش. والسعة: طيب العيش».

الماوردي: الحاوي الكبير، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، ج ١٨، ص  
 ١١٠-١١١.

ورد على اتجاه في الفقه الإسلامي يقضي بوجوب الهجرة عن دار الفسق قياساً على دار  
 الكفر، يقول الشوكاني إن هذا «قياس مع الفارق والحق عدم وجوبها من دار الفسق  
 لأنها دار الإسلام وإلحاق دار الإسلام بدار الكفر بمجرد وقوع المعاصي فيها على  
 وجه الظهور ليس بمناسب لعلم الرواية ولا لعلم الدراية» (الشوكاني: نيل الأوطار،  
 دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ج ٨، ص ٢٧).

(٢) سيرة ابن هشام، ج ١، ص ٣٣٤؛ ابن عبد البر: الدرر في اختصار المغازي والسير،  
 تحقيق د. شوقي ضيف: دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ص ٣٦-٣٧، ٥٢ =

وقد ترتب على ممارسة حق الملجأ إلى الحبشة قواعد ثلاثة هي المستقرة الآن في القانون الدولي للملجأ:

١ - الغرض من الملجأ: تحقيق الأمان للاجئين، فقد قالت أم سلمة (وكانت من المهاجرين) إننا في الحبشة: «أمنًا على ديننا»<sup>(١)</sup>.

٢ - سبب الملجأ: وقوع اضطهاد على اللاجئين يدفعهم إلى الهجرة. وهذا هو الذي تحقق بسبب أذية قريش للمسلمين فأشار عليهم النبي ﷺ بالهجرة.

٣ - عدم جواز تسليم اللاجئين إذا كان ذلك يعرضه للاضطهاد في البلد الذي يطلب تسليمه: فقد أرسلت قريش هدايا وتحفا إلى النجاشي مع عبدالله بن أبي ربيعة وعمرو بن العاص ليطلبوا منه تسليم المسلمين إليهما، فقال النجاشي:

«لا والله لا أسلمهم إليهما، ولا يُكاد قوم جاوروني ونزلوا بلادي واختاروني على من سواي حتى أدعوهم فأسألهم عما يقول هذا في أمرهم، فإن كانوا كما يقولون أسلمتهم إليهما، ورددتهم إلى قومهم، وإن كانوا غير ذلك منعتهم منها وأحسنت جوارهم ما جاوروني»<sup>(٢)</sup>.

---

= حري بالذكر أن الهجرة إلى الحبشة كانت أول هجرة في الإسلام (راجع ابن هشام: السيرة النبوية، المرجع السابق، ج ١، ص ٣٢١-٣٢٢). انظر أيضاً فتح الباري شرح صحيح البخاري، المرجع السابق، ج ٧، ص ٢٠٦-٢٠٩.

(١) سيرة ابن هشام، ج ١، ص ٣٥٨؛ ابن عبد البر: الدرر في اختصار المغازي والسير، المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٢) سيرة ابن هشام، ج ١، ص ٣٥٩؛ وابن عبد البر، مرجع سابق، ص ١٣٧.

وبعد أن استمع النجاشي من المسلمين وعرف صدق دعواهم رفض  
مطلب مبعوثي قريش.

وقد قال النجاشي لمبعوثي قريش:

«لو أعطيتموني ... جبلاً من ذهب ما أسلمتكم إليكم ثم أمر فردت  
عليهم هداياهما ورجعا مقبوضين»<sup>(١)</sup>.

وإلى جانب هجرة بعض المسلمين إلى الحبشة<sup>(٢)</sup> «مرتين» في عام ٦١٥ م،  
(١) سيرة ابن هشام، ج ١، ص ٣٦٢؛ ابن قيم الجوزية: زاد المعاد في هدي خير العباد،  
دار الكتاب العربي، بيروت، ج ٢، ص ٦٤.

(٢) تعليقاً على كتاب النبي ﷺ إلى النجاشي والذي جاء فيه «وقد بعثت إليك ابن عمي  
جعفراً ونفراً معه من المسلمين، فإذا جاءك، فأقرهم، ودع التجبر» يقرر البعض أن  
الرسول طلب من النجاشي العادل «الاعتناء بحال اللاجئين الغرباء في بلاده من  
المسلمين» (محمود شيت خطاب: جعفر بن أبي طالب أول سفير في الإسلام، مجلة  
البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الأمانة  
العامة لهيئة كبار العلماء، الرياض، ١٤١٠ هـ، ص ١٩٣-١٩٤).

ويطلق البعض على هجرة المسلمين إلى الحبشة أنها نوع من «اللجوء السياسي»:  
«Early Muslims migrated to Abessina, a Christian state which  
granted them political asylum» Malik: The concept of human  
rights in Islamic jurisprudence, Human rights quarterly, The Johns  
Hopkins Univ. press, No. 3, 1981, p. 6.

ويرى بعض المستشرقين أن الهجرة إلى الحبشة كانت راجعة إلى أحد أسباب  
خمس: الهروب من الاضطهاد، والبعد عن خطر الارتداد، وممارسة النشاط  
التجاري، والسعي للحصول على مساعدة حربية من الأحباش، ونشوء خلاف  
بين المسلمين فأبعد الرسول ﷺ فريقاً إلى الحبشة حتى يتخلصوا من النزاع، راجع  
تفصيلات أكثر وكذلك الرد على هذه الحجج في د. توفيق الراعي: دراسات في  
فهم المستشرقين للإسلام، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت،  
العدد ١٨، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، ص ١٧٤-١٧٩.

نذكر أيضاً هجرة النبي ﷺ وأبو بكر الصديق (رضي الله عنه) وعدد آخر من المسلمين إلى المدينة عام ٦٢٢<sup>(١)</sup>.

وقد وردت العديد من الآيات التي تحث على الهجرة، ومنها قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (٧٢) ﴿(الأنفال).

﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ . . .﴾ (٢٦) ﴿(الأنفال).

﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ . . .﴾ (١٠٠) ﴿(التوبة).

﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (٨) ﴿  
وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ . . .﴾ (٩) ﴿(الحشر).

(١) ابن هشام: السيرة النبوية، المرجع السابق، ج ١، ص ٤٨٠-٤٨٥.

﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمَ . . . ﴿٩٧﴾﴾ (النساء) (١).

وكان النبي ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أو صباه في خاصته بتقوى الله وبمن معه من المسلمين خيراً ثم قال:

(أغزوا باسم الله، في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، إذا لقيت عدوك من المشركين فادعه إلى ثلاث خصال - أو خلال - فأين ما أجابوك إليها فاقبل منهم، وكف عنهم: ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم. ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين فإن أبوا واختاروا دارهم فأعلمهم أنهم

(١) بخصوص هذه الآية يقول الشيخ شلتوت إنها تنطبق في العصر الحالي على الحالات الآتية:

١ - أفراد مسلمون يقيمون في بلاد يضطهد سلطانها المسلمين، وهؤلاء يجب عليهم أن يهاجروا وإلا حق عليهم وعيد الآية.

٢ - بلاد إسلامية استعمرها الأعداء، فسلبوا أهلها الحكم والسلطان ومنعوا دينهم وحرية في أموالهم، وهؤلاء يجب أن يهاجروا بقلوبهم وجهودهم إلى إخوانهم الوطنيين أهل البلاد لإخراج المستعمر.

٣ - بلاد إسلامية متفرقة تسلط على كل منها جماعة من الأعداء، فإذا خضعت كل منها لمستعمرها ولم يهاجروا إلى بعض بقلوبهم وتفكيرهم وتوحيد بلادهم، كانوا جميعاً ببقائهم في التفرقة عوناً للأعداء، وكانوا بذلك من الظالمين.

الشيخ محمود شلتوت: الفتاوى، دار الشروق، القاهرة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، ص ٤٣٠ - ٤٣٤.

انظر أيضاً تفسيراً رائعاً لهذه الآية في تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار المصحف، القاهرة، ج ٢، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين ولا يكون لهم في الفسء والغنيمة شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية فإن هم أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم فإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم<sup>(١)</sup>.

ويذهب اتجاه قوي إلى أن الهجرة واجبة إلى دار الإسلام<sup>(٢)</sup>. وهكذا يقرر ابن فودي أن الهجرة واجبة بالكتاب لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمْ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ . . . ﴿٩٧﴾﴾ (النساء) والسنة لقوله ﷺ «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين» قالوا: يارسول الله، لم قال: (لا تترأى نارهما)<sup>(٣)</sup> والإجماع على وجوب الهجرة<sup>(٤)</sup>.

(١) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب تأمين الامراء على البعوث، رقم ١٧٣١، ج ٣، ص ١٣٥٦، ١٣٥٧.

(٢) ومن يقرر ضرورة الهجرة يستند خصوصاً إلى أنه لا ولاية لغير المسلم على المسلم بحال من الأحوال أي لا سيطرة أو سلطة من الناحيتين السياسية والتشريعية (راجع موقف المالكية في رضوان السيد: دار الإسلام والنظام الدولي والأمة العربية، مستقبل العالم الإسلامي، مجلة يصدرها مركز دراسات العالم الإسلامي - مالطة، عدد ١، شتاء ١٩٩١ م، ص ٤١-٤٢). كذلك قيل: «وعليك بالهجرة ولا تقم بين أظهر الكفار، فإن في ذلك إهانة دين الإسلام، وإعلاء كلمة الكفر على كلمة الله... وإياك والإقامة أو الدخول تحت ذمة كافر ما استطعت. واعلم أن المقيم بين أظهر الكفار - مع تمكنه من الخروج من بين ظهرانيهم - لا حظ له في الإسلام» ابن العربي: الوصايا، مكتبة المتنبى، القاهرة، ص ٤١.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب النهي عن قتل من اعتصم بالسجود، رقم ٢٦٤٥، ج ٣، ص ٧٣، ٧٤؛ وسنن الترمذي، كتاب السير، باب ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين، رقم ١٦٠٤، ج ٤، ص ١٣٢، ١٣٣.

(٤) يستثنى ابن فودي من وجوب الهجرة على جميع المسلمين المستضعفين منهم استناداً إلى قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾. وبخصوص قوله ﷺ (لا هجرة بعد الفتح) فهو يوافق على =

## كذلك جاء في كشف القناع عن متن الإقناع

«وتجب الهجرة» على من يعجز عن إظهار دينه بدار الحرب وهي ما يطلب فيها حكم الكفر» لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ . . . ﴿٩٧﴾﴾ (النساء) ولقوله ﷺ: (أنا بريء من كل مسلم ساكن بين المشركين، لا تترائي ناراهما) رواه أبو داود والنسائي والترمذي ومعناه لا يكون بموضع يرى نارهم ويرون ناره إذا أوقدت، ولأن القيام بأمر الدين «واجب والهجرة من ضرورة الواجب وما لا يتم الواجب إلا به واجب»<sup>(١)</sup>.

وقد ذهب اتجاه آخر إلى عكس ذلك مقررًا عدم وجوب الهجرة استناداً إلى قوله ﷺ: (لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية)<sup>(٢)</sup>.

= التفسير الذي قرره اتجاه في الفقه من أن المقصود به لا هجرة بعد فتح مكة بعد أن صارت دار إسلام، فالهجرة غير منقطعة وإنما هي واجبة وإن أسلم حربيون ولم يهاجروا كانوا عاصين لله ورسوله وإسلامهم صحيح (راجع الشيخ عثمان بن فودي، بيان وجوب الهجرة على العباد وبيان وجوب نصب الإمام وإقامة الجهاد، المرجع السابق، ص ١٢ - ١٣، ١٦ - ٢٠).

- (١) راجع البهوتي: كشف القناع عن متن الإقناع، المرجع السابق، ج ٣، ص ٤٣ - ٤٤.
- (٢) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فضل الجهاد والسير، رقم ٢٦٣١، ج ٣، ص ١٠٢٥. ومن أحسن ما قيل بخصوص التوفيق بين هذا الحديث والوصية السابقة لرسول الله ﷺ لأمر السرية ما ذكره الإمام الحازمي: «وأما الهجرة فكانت واجبة في أول الإسلام على ما دل عليها الحديث، ثم صارت مندوباً إليها غير مفروضة وذلك قوله تعالى: «ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيراً وسعة» نزلت حين اشتد أذى المشركين على المسلمين عند انتقال رسول الله ﷺ إلى المدينة، وأمروا بالانتقال إلى حضرته ليكونوا معه فيتعاونوا ويتظاهروا إن حزبهم أمر وليتعلموا منه أمر دينهم، ويتفقهوا فيها وكان عظم الخوف في ذلك الزمان من قريش وهم أهل مكة، فلما فتحت =

## والواقع أنه يحسن التفرقة بين فرضين

الفرض الأول: إذا كان المسلم يستطيع إظهار دينه في البلد غير المسلم، فليس مكة ونجعت بالطاعة زال ذلك المعنى وارتفع وجوب الهجرة وعاد الأمر فيها إلى الندب والاستحباب. فهما هجرتان فالمنقطعة منهما هي الفرض، والباقية هي الندب فهذا وجه الجميع بين الحديثين «راجع الإمام محمد بن موسى الحازمي الهمداني: الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الوعي، حلب، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م، ص ٣٠٨-٣٠٩، وانظر أيضاً نفس المعنى في كتاب معالم السنن للإمام أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي، وهو شرح سنن أبوداود، ج ٢، المكتبة العلمية، ط ثانية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص ٢٣٤-٢٣٥». ويؤيد ذلك أيضاً ما قرره يزيد بن أبي زياد: لا هجرة من دار قد أسلم أهلها» وما أكده سلمة بن الأكوع أن رسول الله ﷺ قال: (أنتم مهاجرون حيث كنتم) (نفس المرجع، ص ٣١٠-٣١٢).

لذلك يقول الإمام النووي: «المسلم إن كان ضعيفاً في دار الكفر لا يقدر على إظهار الدين، حرم عليه الإقامة هناك، وتجب عليه الهجرة إلى دار الإسلام، فإن لم يقدر على الهجرة، فهو معذور إلى أن يقدر، فإن فتح البلد قبل أن يهاجر، سقط عنه الهجرة، وإن كان يقدر على إظهار الدين، لكونه مطاعاً أو لأن له هناك عشيرة يحمونه، ولم يخف فتنة في دينه، لم تجب الهجرة، لكن تستحب، لثلاث سوادهم، أو يميل إليه، أو يكيدها له، وقيل: تجب الهجرة، حكاه الإمام، والصحيح الأول. قلت: قال صاحب «الحاوي»: فإن كان يرجو ظهور الإسلام هناك بمقامه، فالأفضل أن يقيم، قال: وإن قدر على الامتناع في دار الحرب والاعتزال، وجب عليه المقام بها، لأن موضعه دار إسلام، فلو هاجر، لصار دار حرب، فيحرم ذلك، ثم إن قدر على قتال الكفار ودعائهم إلى الإسلام، لزمه، وإلا فلا والله أعلم» النووي: روضة الطالبين، ج ١٠، ص ٨٢؛ الإمام الماوردي: الحاوي الكبير، المرجع السابق، ج ١٨، ص ١١١، راجع أيضاً الإمام ابن حزم: المحلى، ج ١١، ص ١٩٩ - ١٠٠ (المسألة ٢١٩٨)، المرادوي: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج ٤، ص ١٢١؛ المازري: كتاب المعلم بفوائد مسلم، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ج ٢، ص ١٦٦؛ الشوكاني: السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، ج ٤، ص ٥٧٦.

عليه أن يلجأ إلى دار الإسلام، لانتفاء علة ذلك، إذ لا يوجد في هذه الحالة السبب الداعي للهجرة: تعرضه للاضطهاد في الدين.

الفرض الثاني: إذا كان المسلم لا يستطيع إظهار دينه أو إقامة الواجبات الدينية في البلد غير المسلم، فهنا تجب عليه الهجرة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾﴾ (النساء)، كل ذلك ما لم يوجد عذر من مرض أو إكراه أو نحو ذلك، لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾﴾ فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٩٩﴾﴾ (النساء)<sup>(١)</sup>.

(١) من الطبيعي أن يتمتع المسلم المهاجر إلى دار الإسلام بكل حقوق أهل البلد الأصليين، وهو ما عبر عنه رأي في فقه القانون الدولي بقوله:

«it is necessary for a Muslim to migrate to a Muslim country to attain the rights of citizenship. These will be available to him as soon as he enters the territory, whether for settling permanently or for a visit. This is exactly the case with common citizenship in the British Commonwealth .....

The legal basis of the rights of citizenship is ideological unity; therefore the mere entrance into the territory should suffice for attaining these rights»، (R. Kemal: Concept of constitutional law in Islam, Faise brothers, India, 1955, p. 9596-).

ويذهب رأي في الفقه إلى أنه لا يصح تعميم حكم الإقامة اليوم في بلاد الكافرين سلباً أو إيجاباً، فهناك الإقامة الواجبة والمطلوبة (كإقامة الدعاة الذين قدموا للدعوة)، وهناك الإقامة الممنوعة والمحرمة (صنف المختارين في إقامتهم في بلاد الكفر)، وهناك الإقامة التي تدخل في دائرة الجواز أو الإباحة (صنف المضطرين للإقامة لسبب من الأسباب كطلاب العلم)، راجع: محمد أبو الفتوح البيانوني: =

## خامساً: حق اللجوء الإقليمي الاتفاقي في الإسلام

قد يتم تنظيم أحوال لجوء الأفراد التابعين لدولة معينة إلى دولة أو دول أخرى بمقتضى معاهدة دولية تنظم شروط هذا اللجوء، وكيفية معاملة اللاجئين، والظروف التي يتم تسليمهم فيها... الخ.

ولم يغفل الإسلام تنظيم حق اللجوء بمقتضى المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تبرم مع دول غير إسلامية.

مثال ذلك ما جاء في معاهدة الرسول مع أهل جرباء وأذرح

«هذا كتاب من محمد النبي لأهل أذرح، أنهم آمنون بأمان الله ومحمد وأن عليهم مائة دينار في كل رجب وفيه طيبة، والله كفيل عليهم بالنصح والإحسان للمسلمين ومن لجأ إليهم من المسلمين من المخافة والتعزير إذا خشوا على المسلمين. وهم آمنون حتى يحدث إليهم محمد قبل خروجه»<sup>(١)</sup>.

---

= الأصول الشرعية للعلاقات بين المسلمين وغيرهم في المجتمعات غير المسلمة، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٦، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، ص ١٦٤-١٦٧.

(١) ابن سعد: الطبقات الكبرى، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، ج ١، ص ٢٩٠؛ ابن كثير: السيرة النبوية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٦م، ج ٤، ص ٣٠.

وجاء في معاهدة بين الملك الظاهر بيبرس والاسبتار:

«ومتى هرب من إحدى الجهتين إلى الأخرى أحد، ومعه مال لغيره أعيد جميع ما معه، وكان الهارب مخيراً بين المقام والعود، وإن هرب عبد وخرج عن دينه، أعيد ثمنه، وإن كان باقياً على دينه أعيد» (راجع القلقشندي: صبح الأعشى، المرجع السابق، ج ١٤، ص ٣٨).

وهناك مثال آخر شهير لتنظيم حق اللجوء الإقليمي، هو الخاص بمعاهدة الحديبية والتي سنذكرها لاحقاً<sup>(١)</sup>. ويلاحظ أنه من الممكن أن يتم تنظيم حق اللجوء الدبلوماسي - وليس الإقليمي بمعناه الفني - باتفاقية دولية ولا يتعارض ذلك أيضاً مع مبادئ وأحكام الإسلام.

## سادساً: اللجوء كحيلة لتحقيق أغراض حربية أو غيرها

يُشكل هذا النوع من اللجوء خروجاً عن الغرض الأساسي من حق الملجأ: مراعاة الظروف الإنسانية للشخص المعرض للاضطهاد وذلك بتوفير مكان آمن له. إلا أن المتتبع لعلاقات الدولة الإسلامية - وغيرها من الدول - يلاحظ خروج حق الملجأ، في بعض الحالات، عن هذا الغرض. ولا شك أننا في هذه الحالة لن نكون بصدد «لجوء» بالمعنى الدقيق، وإنما بصدد ممارسة أعمال الجاسوسية أو الحيلة (وهي مشروعة وقت الحرب)<sup>(٢)</sup>، أو غيرها، وهي أمور يحظر على اللاجئ القيام بها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر لاحقاً ص ١٧٧.

(٢) من ذلك ما ذكر أن أبا جعفر لما انتهى إليه خبر الإصبيهد وما فعل بالمسلمين، وجه إليه خازم بن خزيمة وروح بن حاتم ومعهم مرزوق أبو الخصيب مولى أبي جعفر، فأقاموا على حصنه محاصرين له ولمن معه في حصنه، وهم يقاتلونهم حتى طال عليهم المقام، فاحتال أبو الخصيب في ذلك فقال لأصحابه: أضربوني واحلقوا رأسي ولحيتي؛ ففعلوا ذلك به، ولحق بالإصبيهد صاحب الحصن فقال له: إني رُكب مني أمر عظيم؛ ضُربتُ وحُلِقَ رأسي ولحيتي. وقال له: إنها فعلوا ذلك بي تهمة منهم لي أن يكون هواي معك، وأخبره أنه معه، وأنه دليل له على عورة عسكرهم. فقبل منه ذلك الإصبيهد، وجعله في خاصته وألطفه؛ وكان باب مدينتهم من حجر يلقي إلقاء يرفعها الرجال، وتضعه عند فتحه وإغلاقه: وكان قد وكل به الإصبيهد ثقات أصحابه، وجعل ذلك نوباً بينهم، فقال له أبو الخصيب: ما أراك وثقت بي، ولا قبلت نصيحتي! قال: وكيف ظننت ذلك؟ قال: لتركك =

## سابعاً: لجوء المسلم إلى دولة غير مسلمة

انقلبت الآن المعايير رأساً على عقب، بحيث أصبح بعض المسلمين الذين تتبعهم بلا هوادة السلطات التنفيذية في بلادهم - يضطرون إلى اللجوء إلى دول غير إسلامية لحمايتهم من اضطهاد قد يقع عليهم، كل ذلك رغم أن الإسلام يجمع ولا يفرق، ويقبل اللاجئ ويمنحه الأمان، ولو بالإشارة أو بلغة غير مفهومة. ولا شك أن الضرورة هي التي أملت على بعض هؤلاء

= الاستعانة بي فيما يعينك، وتوكيلي فيما لا تثق به إلا بثقتك؛ فجعل يستعين به بعد ذلك، فيرى منه ما يجب إلى أن وثق به، فجعله فيمن ينوب في فتح باب مدينته وإغلاقه؛ فتولى له ذلك حتى أنس به. ثم كتب أبو الخصيب إلى روح بن حاتم وخازم بن خزيمه، وصير الكتاب في نُشابة، ورماها إليهم، وأعلمهم أن قد ظفر بالخيلة، ووعدهم ليلة، سماها لهم في فتح الباب. فلما كان في تلك الليلة فتح لهم، فقتلوا من فيها من المقاتلة، وسبوا الذراري، راجع الطبري: تاريخ الرسل والملوك، دار المعارف بمصر، ط الثانية، ج ٧، ص ٥١٢-٥١٣.

(١) من ذلك ما جاء في نسخة تقليد لمتملك سيس بإقراره على قاطع النهر من بلاده: «... وبعد فإنه لما أتانا الله ملك البسيطة... وألفت إلينا ملوك الأقطار السلام...» عاهدنا الله تعالى أن لا نرد منهم آملاً، ولا نصد عن مشاريع كرمنا تأهلاً، ولا نخيب من إحساننا راجياً، ولا نخلى عن ظل برنا لاجياً، علماً أن ذلك شكر للقدرة التي جعلها الله لنا على ذلك الأمل، ووثوقاً بأنه حيث كان في قبضتنا متى نشاء تجمع عليه الأنامل، اللهم إلا أن يكون ذلك اللاجئ للغل مسراً، وعلى عداوة الإسلام مصرراً، فيكون هو الجاني على نفسه، والحاني على موضوع رسمه، والمفرط في مصلحة يومه وغده بتذكير عداوة أمسه»، راجع القلقشندي: صبح الأعشى، المرجع السابق، ج ١٣، ص ٢٦٧.

وانظر أيضاً (نفس المرجع، ص ٥٣٤ - ٥٣٥) طلب صاحب أراغون من الأندلس اللجوء إلى أرض الخلافة مغاضباً لأهل مملكته إلى أن تتحين الفرصة المواتية للانتقام منهم.

اللاجئين المسلمين اتخاذ هذا المسلك. فبعد أن كانت دار الإسلام لا تلفظ أي مسلم، أصبح الآن - في بعض الدول - العكس هو الصحيح. فبعض المسلمين يخرجون من دولهم ليجدوا الحماية لدى الآخرين (أو لاكتساب العيش هناك). ويتخذ اللجوء السابق صورة أخرى تتمثل في تجنس المسلم بجنسية الدولة الأجنبية التي يلجأ إليها، فهل ذلك جائز في الإسلام؟.

سندرس هذه المسألة، لاحقاً<sup>(١)</sup>.

## ثامناً: اللجوء الخفي أو غير المأذون به صراحة

بحث فقهاء المسلمين كذلك حالة اللجوء الخفي، أو اللجوء من أفراد لم تصرح لهم الدولة الإسلامية بدخول إقليمها، ثم ضبطوا في دار الإسلام أو في إقليم تابع للدولة الإسلامية.

وقد ذهب الفقه المالكي إلى أن اللاجئين في هذه الحالة إذا رغبوا في أن يكونوا ذمة يمكن قبولهم، وإلا كان على الإمام أن يردهم إلى مأمئهم<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر لاحقاً: الدمج المحلي (الحلول الدائمة) ص ٢٠٣.

(٢) وهكذا جاء في البيان والتحصيل: «قال يحيى: وسألت ابن القاسم عن أعلاج من العدو خرجوا إلى أرض الإسلام بغير عهد فلما أخذوا في دار الإسلام أو أخذوا في مفازة بين المسلمين والعدو مقبلين إلى دار الإسلام مُرتحلين إلى دار الإسلام مُرتحلين ليسوا على حال الحرب ولا حال من يتقنص فرصة يصيبها فزعموا أنهم إنما أرادوا السكنى في أرض الإسلام يكونون على حال الأحرار ولا عليهم غرم الجزية فإن قبلوا أقرهم، وإن كرهوا ردهم إلى مأمئهم ولم يستحلوا، قال: وإن كانوا حين خرجوا دعوا إلى الجزية فقد لزم السلطان أن يقرهم على ذلك، وليس له أن يقول لهم لا أقبل منكم إلا أن أبيعكم إن أحببت أو أردكم إلى مأمئكم، قال وإنما يكون الإمام محتكماً في أمر من أخذ من العدو بغير عهد يرى فيهم رأيه إذا أخذ منهم قوم انكسرت سفينتهم واضطروا إلى موضع فصاروا فيه كالأسرى فأخذهم =

وحرى بالذكر أن الفقه الإسلامي يخالف - بذلك - ما يجري عليه عمل بعض الدول حالياً، حيث توقع عقاباً شديداً على الشخص الذي يدخل بغير إذن من سلطاتها المختصة.

## تاسعاً: اللجوء غير الإرادي

قد يقع الملجأ بطريقة غير إرادية، كأن تهب ريح تضطر السفينة إلى الوقوف في ساحل دولة غير تلك التي تقصدها، أو كأن يضل بعض الأفراد الطريق فيدخلون في حدود إقليم دولة أخرى، فما هو موقف الفقه الإسلامي من هذه المسألة؟ تطرق فقهاء المسلمين إلى تلك المسألة:

من ذلك ما قاله الإمام ابن قدامة: «ومن ضل من أهل الحرب الطريق، فوقع في دار الإسلام، أو حملته الريح في المركب إلينا، أو شرد من دوابهم فحصل في أيدينا، فذكر أبو الخطاب فيه روايتان: إحداهما: يكون فيئاً، لأنه مال مشرك ظهر عليه بغير قتال، أشبه ما تركوه فزعاً وهربوا؛

---

= المسلمون بغير عهد وقد تبين أنهم لم يتعمدوا الخروج إلى دار الإسلام، ولكنهم ألبثوا وصاروا بأيدي من ألبثوا إليه كالأسرى في أيدي المسلمين، فأولئك إن رأى الإمام بيعهم باعهم أو يضعهم في أي منافع العامة رأى في اجتهاده لهم أي الأمور رأى فيهم مما ينظر به للعامة فذلك إليه قلت أيجوز له قتلهم إن رأى ذلك؟ قال لا أحب له قتلهم، وقد سألت مالكا عن الأسارى أيقتلون؟ قال: لا، إلا أن يخاف منهم أحد فيقتل، فإن كان في هؤلاء من يخاف مثل الرجل من العدو المشهور بالنجدة والفروسية ونحو ذلك فرأى أن يقتله فذلك له» (ابن رشد: البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م، ج ٣، ص ٢٠ - ٢١). يتضح من ذلك أن هناك فارقاً في المعاملة - بين «اللاجئ» و «أسير الحرب» الذي لم يحصل على وضع اللاجئ.

والثانية: هو لمن أخذه، لأنه مباح ظهر عليه بغير جهاد، فكان لا أخذه كمباحات دار الإسلام»<sup>(١)</sup>.

وواضح أن ذلك ليس له من اللجوء إلا «الإسم»، فهو ليس لجوءاً بالمعنى الحقيقي لأنه تم وقت الحرب، ومن ثم تُطبق عليه قواعد الحرب، على أساس أنهم «محاربين» وليسوا لاجئين<sup>(٢)</sup>.

## عاشراً: اللجوء المترتب على العمليات الحربية

نشير - هنا - إلى أمور أربعة:

### ١ - المنازعات المسلحة يترتب عليها كثير من حالات اللجوء<sup>(٣)</sup>

وفي القرآن الكريم أدلة ظاهرة على مشكلة اللاجئين، خصوصاً أولئك

---

(١) ابن قدامة المقدسي: الكافي في الفقه على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٩٣م، ج ٤، ص ٢١٩.

(٢) من ذلك أيضاً ما قاله أبو يوسف: «ولو أن مركباً من مراكب... أهل الحرب حملته الريح بمن فيه حتى ألقته على ساحل مدينة من مدائن المسلمين فأخذوا المركب ومن فيه... فينبغي للوالي الذي يأخذهم أن يبعث بهم وما معهم والأمر فيها إلى الإمام إن رأى أن يستبقيهم فعل، وإن رأى قتلهم فعل. والإمام في ذلك موسع عليه.

وإن كان أهل المركب إنما قالوا نحن تجار حملنا معنا تجارة لندخلها بلادكم لم يقبل ذلك منهم وصيروا وما معهم فيئاً لجماعة المسلمين ولم يقبل قولهم إنا تجار» الإمام أبو يوسف: كتاب الخراج، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٩٧هـ، ص ٢٠٥.

(٣) راجع أيضاً بخصوص من يتجنبون الخدمة العسكرية أو يرفضون الاشتراك في العمليات القتالية، ومدى أحقيتهم في الحصول على الملجأ، في: «دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ بمقتضى اتفاقية عام ١٩٥١م وبرتوكول ١٩٦٧م الخاصين بوضع اللاجئين»، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، جنيف، ١٩٩٢م، ص ٥٢-٥٤.

الذين يضطّهرهم العدو إلى ترك ديارهم والفرار إلى إقليم آخر، يقول تعالى:  
﴿... قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا...  
﴿٢٤٦﴾﴾ (البقرة).

﴿وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ  
إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ... ﴿٦٦﴾﴾ (النساء).

﴿... فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي...  
﴿١٩٥﴾﴾ (آل عمران).

﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ  
وَوَظَاهِرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ... ﴿٩﴾﴾ (المتحنة).

﴿وَلَوْ لَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا... ﴿٣﴾﴾  
(الحشر).

## ٢ - عدم جواز منح اللجوء للمقاتلين

يتميز حق اللجوء أساساً بطابعه «المدني والإنساني»<sup>(١)</sup>. لذلك «يجب ألا يعتبر  
المقاتلون ملتمسو لجوء»<sup>(٢)</sup>، حتى تطمئن السلطات - خلال إطار زمني معقول  
- أنهم نبذوا الأنشطة العسكرية بحق وعلى الدوام. وبمجرد التأكد من ذلك،

(١) انظر الإعلان الخاص باللجوء الإقليمي لعام ١٩٦٧ الذي أقرته الجمعية العامة  
للأمم المتحدة؛ راجع كذلك مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، آب ٢٠٠٥،  
UNHCR، جنيف، ص ٧١.

(٢) راجع التوصيات بشأن الحماية الدولية للاجئين التي اعتمدها اللجنة التنفيذية  
لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، القاهرة، ٢٠٠٤، ص  
٢٦٥، الاستنتاج رقم ٩٤ (٥٣).

يجب اتخاذ تدابير خاصة لتحديد وضع اللاجئين فرداً فرداً، بغية التأكد من استيفاء من يلتمسون اللجوء المعايير اللازمة للاعتراف بوضعهم كلاجئين<sup>(١)</sup>.

فاللاجئ هو شخص مدني، لذلك فإن من يشترك في العمليات العسكرية لا يمكن له أن يطلب أو يُمنح الملجأ<sup>(٢)</sup>. كذلك فإن الشخص الذي يُمارس أعمالاً عسكرية ضد بلده الأصلي انطلاقاً من بلد آخر لا يُمكن أن يكتسب وصف اللاجئ.

ويتفق الإسلام مع ما ذكرناه أعلاه، فطالما أن الشخص يمارس أعمالاً قتالية، فإنه يعارض بفعله هذا جوهر فكرة «الأمن» التي هي لب وأساس الاستجارة والإجارة في شريعة الإسلام.

### ٣- هجرة الأسير

يذهب اتجاه في الفقه الإسلامي إلى أن على الأسير التزام باللجوء إلى دار الإسلام. وهكذا يرى الماوردي أن على الأسير التزام بالهجرة إن قدر على ذلك، حتى ولو أحلفوه على عدم الهجرة، لأن يمينه في هذه الحالة يمين مُكره<sup>(٣)</sup>.

(١) ذات المرجع، ص ٢٦٨.

(٢) تنص المادة ٤٤ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب على أنه: «عند تطبيق تدابير المراقبة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لا تعامل الدولة الحائزة للاجئين، الذين لا يتمتعون في الواقع بحماية أية حكومة، كأجانب أعداء لمجرد تبعتهم القانونية لدولة معادية».

(٣) يقول الماوردي: «فالأسير مستضعف، تكون الهجرة عليه إذا قدر عليها فرضاً، ويجوز له أن يقاتلهم في نفوسهم وأموالهم، ويقاتلهم إن أدركوه هارباً، فإن أطلقوه وأحلفوه أن يقيم بينهم ولا يخرج عنهم، وجب عليه الخروج عنهم مهاجراً، ولم تمنعه اليمين من الخروج المفروض، لقول النبي ﷺ: «من حلف على يمين، فرأى غيرها خيراً منها، فليأت الذي هو خير، وليكفر عن يمينه» الماوردي: الحاوي الكبير، المرجع السابق، ج ١٨، ص ٣١٢-٣١٣.

#### ٤ - منح الملجأ الإقليمي لأسرى الحرب

ثارت هذه المشكلة أساساً على أثر الحرب التي دارت بين كوريا الشمالية والجنوبية (١٩٥٠م-١٩٥٣م)، فقد رفض عدد كبير من الأسرى المحتجزين لدى الدول المتحاربة مع كوريا الشعبية «الشمالية» العودة ومنحتهم القيادة المتحدة للدول الغربية حق الملجأ، الأمر الذي أثار تفسيرات متناقضة لنصوص الاتفاقية الثالثة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩م خصوصاً المادة ١١٨ / ١ التي تنص على أنه «يجب إطلاق سراح الأسرى وإعادتهم إلى بلادهم الأصلية دون تأخير بعد وقف العمليات العسكرية» والمادة ٧ التي تحظر التنازل من جانب أسرى الحرب تحت أي ظرف من الظروف عن الحقوق التي كفلتها لهم الاتفاقية<sup>(١)</sup>. فقد اتجه البعض استناداً إلى صراحة هذه النصوص إلى عدم جواز منح الملجأ لأسرى الحرب، بينما ذهب رأى آخر إلى جواز منح الملجأ لهم باعتبار أن ذلك يُعتبر حقاً لأي إنسان «بما في ذلك الأسرى»<sup>(٢)</sup>.

أيّاً ما كان من الأمر، ما هو موقف الإسلام من هذه المشكلة؟

نرى أن حل هذه المشكلة يُمكن أن يتم قياساً على ما هو مطبق على الرهن، بمعنى أن أسرى الحرب لا يجوز ردهم ومن ثم يجب منحهم حق

---

(١) أحمد أبو الوفا: النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص ٧١.

(٢) انظر عرضاً تفصيلياً لآراء كل من الفريقين: عبد الواحد الفار: أسرى الحرب، دراسة فقهية تطبيقية في نطاق القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٥م، ص ٣٩٠ - ٣٩٧؛ برهان أمر الله: النظرية العامة لحق الملجأ في القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق - جامعة القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٢٣٩ - ٣٥٥.

اللجوء الإقليمي إذا أسلموا أو صاروا من أهل الذمة أو كان يخشى من ردهم فقدانهم لحياتهم.

## حادي عشر: احترام لجوء الغير إلى دولة تعاهد معها المسلمون

ورد ذلك في قوله سبحانه وتعالى:

﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنِينَ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلَّ اللَّهُ فَمَا لَهُ سَبِيلًا﴾ ﴿٨٨﴾ ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وُلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ ﴿٨٩﴾ ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ . . .﴾ ﴿٩٠﴾ (النساء).

والذي يعيننا - في هذه الدراسة - هي قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ . . .﴾ ﴿٩٠﴾ (النساء).

يقول الإمام الفراء: «إذا واثق القوم النبي ﷺ ألا يقاتلوه ولا يعينوا عليه، فكتبوا صلحاً لم يحل قتالهم ولا من اتصل بهم، فكان رأيه في قتال رسول الله ﷺ كرايمهم فلا يحل قتاله. فذلك قوله (يصلون) معناه: يتصلون بهم»<sup>(١)</sup>.

ونحن نرى أن الاستثناء الوارد في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ

---

(١) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن: عالم الكتب، بيروت ١٩٨٠، ج ١، ص ٢٨١-٢٨٢.

ويقول ابن العربي: «المعنى إلا من إنضاف منهم إلى طائفة بينكم وبينهم عهد، فلا تعرضوا لهم، فإنهم على عهدهم» (ابن العربي: أحكام القرآن، المرجع السابق، ج ١، ص ٤٦٩ - ٤٧٠).

قَوْمَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ . . . ﴿٩٠﴾ (النساء)، قد تضمن العديد من القواعد الدولية واجبة الاتباع، إذ قرر قاعدة أساسية (إمكانية امتداد آثار المعاهدة إلى الغير اللاجئ) وتطبيق لها: احترام حق الملجأ، وعدم التدخل وعدم الاعتداء على اللاجئين وهذا ما نوضحه فيما يلي:

- ١ - امتداد آثار المعاهدات الدولية إلى اللاجئين من غير أطراف المعاهدة: فقد أثبتت الآية الكريمة أنها استثناء من حكم الأخذ والقتل الوارد في الآية السابقة عليها، وقررت أن ذلك يسرى على الذين «يصلون» إلى قوم بينهم وبين المسلمين عهد أو ميثاق. وحدود ذلك في نظرنا جد واضحة: فالاستثناء يسرى حتى ولو لم تنص المعاهدة على ذلك وإنما ينطبق بمجرد الاتصال بقوم بينهم وبين المسلمين ميثاق، أي بالنظر إلى الواقع وما هو حادث فعلاً. كذلك فإن هذا الاستثناء يسرى على الغير حتى ولو لم يقصد إليه ودون حاجة إلى صدور ما يدل على الموافقة منه (كما تشترطه اتفاقية فيينا لعام ١٩٦٩ بخصوص آثار المعاهدات تجاه الغير) إلا - طبعاً - إذا صدر منه اعتداء على الدولة الإسلامية أو ما يهدد أمنها فحينئذ لن يستفيد من الحكم المذكور. إذ مما لا شك فيه أنه يكون في هذه الحالة «معتدياً» على الدولة الإسلامية، وليس «واصلاً» إلى قوم بينها وبينهم ميثاق.
- ٢ - احترام حق اللجوء الإقليمي: أضافت الآية السابقة حالة من حالات اللجوء الإقليمي، فبينت أن من يصل - أي يلجأ - إلى قوم بينهم وبين المسلمين اتفاق دولي فهو يستفيد من أحكام هذا الأخير ويجب احترام حقه في هذا الملجأ<sup>(١)</sup>.

(١) يقول الخازن: «ومعنى يصلون ينتسبون إليهم أو ينتمون إليهم أو يدخلون معهم بالحلف والجوار - قال ابن عباس يريد يلجأون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أي =

ومن ثم يعتبر ذلك نوعاً من «الأمان» الذي يجب على المسلمين احترامه<sup>(١)</sup>، أيّاً كان المستفيد من هذا الملجأ، وسواء أكان بينه وبينهم صلة قرابة أو نسب أم لا<sup>(٢)</sup>، وحتى لو لم يكن طرفاً في المعاهدة المبرمة مع المسلمين، بشرط أن يكون في دار الدولة المتعاهدة مع المسلمين أو يدخل فيها. فامتداد هذا الأثر إذن إلى الغير هو - في نظرنا - رهن بمعيار مكاني، أعنى به تواجده فوق إقليم الدولة المتعاهدة مع المسلمين وبقائه معهم.

من أجل ذلك إذا لم يكن معهم أو كان معهم ثم غادر إقليمهم لم يمتد إليه أثر المعاهدة، بداهة، إلا بمقتضى معاهدة أخرى أو شرط آخر.

---

عهد .. والمعنى أن من دخل في عهد من كان داخلياً في عهدكم فهم أيضاً داخلون في عهدكم» (تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، مطبعة مصطفى الباب الحلبي، القاهرة ١٣٧٠هـ / ١٩٥٥م، ج ١، ص ٥٧١).

(١) ومعنى ذلك - كما قال البعض - أنه لا يجوز قتل من يصل إلى قوم يرتبط معهم المسلمون بعهد لأن «لهم من الأمان مثل ما لهؤلاء»، بل يجب أن تجرى معهم المعاملة مثل ما تجرى على أهل الذمة (تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٩٥٧م، ج ٩، ص ١٩).

(٢) ينتقد الطبري الرأي القائل بأن الآية تقتصر على الذين يتصلون في أنسابهم لقوم بينكم وبينهم ميثاق، (راجع تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المرجع السابق، ج ٩، ص ٢٠).

انظر أيضاً الزمخشري: الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مكتبة مصطفى الباوي الحلبي، القاهرة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، ج ١، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، ص ٥٥١؛ الشوكاني: فتح القدير، الناشر محفوظ العلي، بيروت، ج ١، ص ٤٩٥ - ٤٩٦؛ الجصاص: أحكام القرآن، ج ٢، ص ٢٢٠.

٣- عدم التدخل وتحييد المسالمة والموادعة وترك القتال: لا شك أن الأثر اللازم للاستثناء السابق الإشارة إليه والوارد في الآية ٩ من سورة النساء هو عدم قتال من يصل إلى قوم يرتبطون مع المسلمين بمعاهدة أو اتفاق دولي، أي عدم الاعتداء عليهم لكونهم «لاجئين» إليهم.

## ثاني عشر: الهجرة عند احتلال العدو لإقليم إسلامي

ذهب الفقه المالكي إلى ضرورة ترك الإقليم الذي يحتله العدو وعدم البقاء بين الأعداء. ولأهمية ذلك الرأي نذكره في معظمه. وهكذا فقد وضع السؤال الآتي:

في إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية بلاد هجم الكافر العدو على بلادهم وأخذها، وتملك بها، وبقيت جبال في طرف الإقليم المذكور لم يصلها ولم يقدر عليها وهي محروسة بأهلها، وهاجر إليها بعض أهل الإقليم المذكور بالأهل والمال والولد، وبقي من بقي تحت حكم الكافر وفي رعيته، وضرب عليهم خراجاً يشبه الجزية المعلومة يأخذه منهم وفيمن هاجر بعض من العلماء وفيمن بقي بعض كذلك فصار التشاجر بين فريقين العلماء فمن هاجر مع المسلمين إلى الجبال المذكورة يقول الهجرة واجبة ويفتي بأن من بقي تحت الكافر من المسلمين مع القدرة على الهجرة يباح دمه وماله وسبى أهله وذرايه مستدلاً بهذا القائل بأن من بقي معه صار معيناً له على قتال المسلمين ونهب أموالهم وساعياً في غلبة الكافر عليهم وبأدلة غير ذلك ومن بقي من العلماء في جملة من بقي تحت الكافر ولم يهاجر يقول الهجرة ليست

بواجبة ويستدل بدلائل من جملتها قوله تعالى: ﴿... إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾<sup>(٢)</sup>.  
.. ﴿٨﴾ ﴿٨﴾ (آل عمران) وقوله ﷺ (لا هجرة بعد الفتح)<sup>(١)</sup> وغير ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وقد أجيب عن السؤال كما يلي:

«إن الهجرة من أرض الكفر إلى أرض الإسلام فريضة إلى يوم القيامة وكذلك الهجرة من أرض الحرام والباطل بظلم أو فتنه قال رسول الله ﷺ: «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعب الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن»<sup>(٣)</sup>، وقد روى أشهب عن مالك لا يقيم أحد في موضع يعمل فيه بغير الحق قال في العارضة فإن قبل فإن لم يوجد بلد إلا كذلك قلنا يختار المرء أفلها إنما مثل أن يكون بلد فيه كفر فبلد فيه جور خير منه أو بلد فيه عدل وحرام فبلد فيه جور وحلال خير منه للمقام أو بلد فيه معاص في حقوق الله تعالى فهو أولى من بلد فيه معاص في مظالم العباد».

وتسترد الفتوى السابقة:

ثم إن حاربونا مع أوليائهم ترجحت حينئذ استباحة دمائهم وإن أعانوهم بالمال على قتالنا ترجحت استباحة أموالهم.

وتنتهي الفتوى السابقة إلى القول:

«وإذا تقرر هذا فلا رخصة لأحد ممن ذكرت في الرجوع ولا في عدم الهجرة بوجه ولا حال. والواجب الفرار من دار غلب عليها أهل الشرك

(١) سبق تخريجه، ص ١٠٣، هامش (٢).

(٢) أبو عبد الله الشيخ محمد أحمد عlish: فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م، ص ٣٧٥ - ٣٨٥.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من الدين الفرار من الفتن، رقم ١٩، ج ١، ص ١٥.

والخسران إلى دار الأمان والإيمان ولذلك قوبلوا في الجواب عند الاعتذار بقوله تعالى: ﴿... أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَأَسِعَةَ فَتَهَا جَرُوا فِيهَا...﴾ ﴿٩٧﴾ (النساء) (١).

نلاحظ على الفتوى السابقة مايلي:

أولاً: أنها من حيث ألفاظها: تجعل مغادرة الإقليم الإسلامي الذي يحتله العدو، حتمية تقع على عاتق كل مسلم قادر على ذلك، ولا يمكن أن يعفى من هذا الالتزام بالهجرة إلا المستضعفين فقط.

ثانياً: أنها من حيث روحها ومعناها: تقرر وجوب الهجرة إذا كان المسلم يخشى الاضطهاد في دينه، ومنعه من ممارسة شعائره الدينية بحرية ومن ثم إذا انتفى هذا الاضطهاد، فلا تجب الهجرة.

### ٣ . ٢ . ٢ في القانون الدولي

يفترض اللجوء الإقليمي انتقال اللاجئ من الإقليم الذي يوجد فيه إلى إقليم آخر يجد فيه ملاذاً آمناً. وتمنح الدولة صاحبة الإقليم هذا النوع من اللجوء باعتباره مظهراً من مظاهر السيادة على الإقليم، فهو يتم إذن داخل الدولة التي تمنحه (٢).

(١) راجع تفصيلات الفتوى في الشيخ عليش: المرجع السابق، ص ٣٧٥-٣٨٥، وانظر أيضاً ص ٣٨٥-٣٨٧.

(٢) انظر أيضاً: «إعلان الأمم المتحدة حول اللجوء الإقليمي» لعام ١٩٦٧م؛ اتفاقية ١٩٥٤م الخاصة باللجوء الإقليمي (في إطار منظمة الدول الأمريكية)، إعلان ١٩٧٧م الخاص باللجوء الإقليمي (في إطار مجلس أوروبا)، في:

Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. 1, p. 49, vol. 3, 1207, vol. 4, p. 1397.

## ٣ . ٣ اللجوء الدبلوماسي

### ٣ . ٣ . ١ اللجوء الدبلوماسي في الشريعة الإسلامية

نبحث هنا اللجوء الدبلوماسي بمعناه الدقيق، وكذلك مشاكل اللجوء الإقليمي التي تتعلق باللجوء ماسيين أو يتدخلون بشأنها في الإسلام.

### أولاً: منح اللجوء الدبلوماسي في الإسلام

لما كانت العلاقات الدبلوماسية تجري بين الدول عند ظهور الإسلام على أساس الدبلوماسية المؤقتة أو الخاصة Ad hoc diplomacy، فإن هذا النوع من حق الملجأ لم يجد له تطبيقات كثيرة في الإسلام، لأنه قرين الدبلوماسية الدائمة المتمثلة في إنشاء السفارات ومنح أعضاء البعثات الدبلوماسية دوراً ومقار إقامة دائمة في الدولة المعتمدين لديها، بينما كان التمثيل الدبلوماسي - وقت ظهور الإسلام - تمثيلاً غير دائم أو مؤقت.

ونتساءل عما إذا كان منح اللجوء الدبلوماسي حالياً - مع وجود البعثات الدبلوماسية الدائمة - يتنافى مع الإسلام؟

ونرى جواز منح اللجوء الدبلوماسي للأسباب الآتية:

١ - تغير العرف والظروف عما كان عليه الحال قديماً. ولهذا يمكن منح الملجأ بالتطبيق لقاعدة «تغير الأحكام بتغير الأحوال».

٢ - عند ارتباط الدولة الإسلامية بمعاهدات دولية تجيز ذلك يجب الوفاء بها، لأن الوفاء بالعهد قاعدة يصعب الخروج عليها في الإسلام، إذ أنها تستند إلى قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ . . .﴾ (١) ﴿المائدة﴾ .

ثالثاً: يمكن لسفراء الدول الإسلامية «المسلمين» منح هذا الملجأ بالتطبيق لقوله ﷺ: (المسلمون تكافأ دماً وهم: ويجير عليهم أقصاهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم)<sup>(١)</sup>.

هذه الأسباب إن كانت تبرر منح الملجأ من جانب سلطات الدولة الإسلامية إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة التزامها بمنحه في جميع الأحوال، وإنما الأمر رهن بظروف كل حالة وملايساتها ومدى المصالح التي تترتب على منح حق اللجوء. على أنه يمكن أن نذكر أن الأحوال التي تم فيها منح حق اللجوء الدبلوماسي قليلة جداً بالمقارنة<sup>(٢)</sup> بحالات اللجوء الإقليمي.

---

(١) سبق تخريجه ص ٨٧.

(٢) من الحوادث الشهيرة، في هذا المقام، ما حدث حينما أرسل أمام اليمن وفداً إلى الحبشة، فقد كانت إحدى النساء المسلمات وهي من مصوع ومنتزوجة برجل من مصوع قد ارتدت عن دين الإسلام واعتنقت النصرانية في العاصمة الحبشية وكانت لها بنتان ولكي لا تتمكن أمهما من تنصيرهما، هربت بهما خالتهما إلى رئيس الوفد اليمني وطلبت منه حمايتها، فوضعها في إحدى منازل أعضاء الوفد، وعندما علمت أمهما بذلك أتت إلى رئيس الوفد مصطحبة معها اثني عشر رجلاً من كبار النصارى وأشرفهم وطلبوا إعادة البنتين، غير أن اليمنيين رفضوا بشدة تسليمهما. وقد أصبح هذا العمل من قبل الوفد اليمني حديث الساعة عند المسيحيين وترقبوا ما يأمر به إمبراطور الحبشة، غير أنه لم يعقب لا هو ولا وزراؤه على الحادثة بشيء، وعندما لاحت فرصة مواتية تمكن الوفد من إرسال البنتين إلى مصوع حيث يقيم والدهما (انظر هذه الحادثة أيضاً في د. عبد الله بن حامد الحبيد: سفارة الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم إلى البلاط الملكي في عاصمة الحبشة جوندان عام ١٠٥٧ هـ / ١٦٤٧ م، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العدد ٣، ١٣٩٧ هـ - ١٣٩٨ هـ، ص ٣٤ - ٣٥).

حري بالذكر أن المسلمين مارسوا نوعاً آخر من اللجوء الدبلوماسي، وهو منح الملجأ والأمان في منعة الجيش (في معسكرات الجيش).

يقول الإمام أبو يوسف:

«وسألت يا أمير المؤمنين عن رجل من أهل الحرب يخرج من بلاده يريد الدخول إلى دار الإسلام فيمر بمسلحة من مسالح المسلمين على طريق أو غير طريق فيؤخذ فيقول خرجت وأنا أريد أن أصير إلى بلاد الإسلام أطلب أماناً على نفسي وأهلي وولدي، أو يقول إني رسول يصدق أو لا يصدق؟ وما الذي ينبغي أن يعمل به في أمره؟»

قال أبو يوسف: فإن كان هذا الرجل الحربي إذا مر بمسلحة ممتنعاً منهم لم يصدق ولم يقبل قوله، وإن لم يكن ممتنعاً منهم صدق وقبل قوله<sup>(١)</sup>.

وهذا يدل، في رأينا، على أنه: إذا كانت شواهد الحال تدل على أن طالب الملجأ يستحقه، فإنه يمنح له، حتى من أفراد الجيش؛ أما إذا كانت شواهد الحال تدل على عكس ذلك (بأن كان الرجل مسلحاً ومعه أفراد كثيرون، مثله)، فإن منحه الملجأ لا يجوز لأنه في هذه الحالة يكون من المحاربين، والقاعدة - كما سبق القول - أن منح الملجأ لا يجوز بالنسبة للمحاربين، لأن الملجأ هو بطبيعته حق "مدني" أي يمنح لغير المحاربين.

## ثانياً: اللجوء الإقليمي لأعضاء البعثات الدبلوماسية

قد يحدث أن يطلب رئيس البعثة الدبلوماسية المعتمدة لدى دار الإسلام (أو أحد أعضاء هذه البعثة) اللجوء الإقليمي من الدولة الإسلامية، فهل هذا يجوز؟

(١) أبو يوسف: كتاب الخراج، المرجع السابق، ص ٢٠٣ - ٢٠٥.

وصل الحد بالإسلام إلى عدم قبول اللجوء من السفير، لأن الرسالة تتطلب رداً أو جواباً يصل على يد الرسول. يدل على ذلك أن أبا رافع مولى رسول الله ﷺ قال: «بعثني قريش إلى النبي ﷺ، فلما رأيت النبي ﷺ وقع في قلبي الإسلام، فقلت يا رسول الله: (لا أرجع إليهم، قال: لا أخيس) «لا أنقض» العهد ولا أحبس البرد «الرسول أو السفراء»، ولكن أرجع إليهم، فإن كان الذي في قلبك الذي فيه الآن فارجع»<sup>(١)</sup>. فهذا يدل على أن الرسول طلب منه الرجوع إلى دولته وتأدية جواب الرسالة أولاً ثم إذا أراد المجيء إلى دار الإسلام فليأت.

### بخصوص هذا الحديث، يقول الإمام الخطابي

«وقوله (لا أحبس البرد) فقد يشبه أن يكون المعنى في ذلك أن الرسالة تقتضي جواباً والجواب لا يصل إلى المرسل إلا على لسان الرسول بعد انصرافه فصار كأنه عقد له العهد مدة مجيئه ورجوعه والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

(١) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في الإمام يستجن به في العهود رقم ٢٧٥٨، ج ٣، ص ١٢٩؛ ومسنن الأمام أحمد بن حنبل برقم ٢٣٨٥٧، ج ٣٩، ص ٢٨٢؛ والنسائي، السنن الكبرى، كتاب السير، باب الرسل والبرد، رقم ٨٦٢١، ج ٨، ص ٥٢.

(٢) الخطابي: معالم السنن - وهو شرح سنن الإمام أبي داود، ج ٢، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، ص ٣١٧. ويقول الصنعاني: «وفي الحديث دليل على حفظ العهد والوفاء به، ولو لكافر، وعلى أنه لا يحبس الرسول، بل يرد جوابه، فكأن وصوله أمان له فلا يجوز أن يحبس بل يرد» (الصنعاني: سبل السلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٨هـ، ج ٤، ص ١٣٣؛ أحمد حسن الدهلوي: حاشية الدهلوي على بلوغ المرام من أدلة الأحكام، المكتب الإسلامي، دمشق، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، ج ٢، ص ٢٩٢ - ٢٩٣؛ عبد الرحمن بن قاسم الحنبلي النجدي: أحكام شرح أصول الأحكام، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٧م، ج ٢، ص ٤٠٣).

كذلك فإن قوله ﷺ لأبي رافع: (ولا أحبس البرد) (جمع بريد وهو الرسول) يرجع إلى أنه «لم يحبسه ﷺ بالرجوع لأنه كما حمل تبليغ الجواب لزمه القيام بكلا الأمرين فيصير برفض بعض ما لزمه موسوماً بسمة الغدر وكان نبي الله ﷺ أبعد الناس عن قبول ذلك»<sup>(١)</sup>.

ومن الملاحظ أن الحكم السابق تم وقت أن كان التمثيل الدبلوماسي مؤقتاً، أي في وقت لم توجد فيه البعثات الدبلوماسية الدائمة. لذلك ونظراً لأن الحكم السابق حكم استثنائي (باعتبار أنه لا يجوز إرجاع من يقبل الإسلام إلى غير المسلمين) فإنه لا ينطبق - في نظرنا - على أعضاء البعثات الدبلوماسية الدائمة المقيمين في بلاد الإسلام. ويمكن أن يجد الحكم السابق له تطبيقاً في حالة المبعوثين أو الرسل الذين يأتون لأداء مهمة معينة والحصول على رد أو حل بشأنها<sup>(٢)</sup>.

إلى جانب الحجة السابقة (اقتصار تطبيق الحديث السابق على أعضاء البعثات الدبلوماسية المؤقتة)، نعزز رأينا بعدم انطباقه على التمثيل

(١) راجع الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مع شرحه بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني، ترتيب وتأليف أحمد عبد الرحمن البناء، دار الشهاب، القاهرة، ج ١٤، ص ١١٨.

(٢) وإن كان أبو داود يقول: هذا كان في ذلك الزمان واليوم لا يصلح، وعلى ذلك فمن جاء من الكفار إلى الإمام رسولاً فأسلم وأراد ألا يرجع إلى الكفار لا يرده الإمام إليهم، وأما أن رسول الله ﷺ لم يحبس أبا رافع فهو من المخصوص به ﷺ. وذلك: «لأنه ﷺ كان على استيقان من عوده مسلماً، وكان في توفقه ثمة من المفاسد ما لا يخفى، حيث كان سبباً لاشتهار أن النبي ﷺ يحبس الرسل، وإن لم يكن الحبس منه، ولو اشتهر ذلك لانسد باب المراسلات والمخاطبات التي توقف عليها أمر شيوع الإسلام، ولا يجوز مثل ذلك فيمن بعده ﷺ (السهارنفوري: بذل المجهود في حل أبي داود، ج ١٢، ص ٣٧٩-٣٨٠).

الدبلوماسي الدائم بحجة أخرى: فقد ذكر فقهاء المسلمين أن علة تطبيق الحديث المذكور تكمن في الرغبة في قيام المبعوث بإيصال الرد على ما أرسل من أجله، ولا شك أن ذلك يمكن أن يتحقق الآن دون حاجة إلى رجوع الرسول إلى إقليم دولته: بإرسال الرد بواسطة وسائل الاتصال الحديثة كالتليفون والتلكس والفاكس والاتصال بالراديو... الخ. وهي وسائل لا شك في صحة استخدامها عند فقهاء المسلمين<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: تدخل المبعوثين الدبلوماسيين لحل مشاكل خاصة بلجوء إقليمي لأفراد عاديين إلى دولة أخرى

قد يحدث - في حالات معينة - أن تطلب الدولة المرسلة من سفيرها المعتمد لدى الدولة المستقبلة التدخل لدى سلطات هذه الأخيرة بخصوص لجوء بعض الأفراد إلى إقليمها ورغبتها إما في إنهاء هذا اللجوء أو تسليم اللاجئين إليها، ولا شك أن ذلك يحدث خصوصاً في القضايا المهمة والحساسة ذات الطبيعة السياسية. وقد حدث ذلك أيضاً في ممارسات الدولة الإسلامية.

من ذلك حينما لجأ أحد الثائرين البيزنطيين (واسمه ورد) إلى الدولة العباسية سنة ٣٦٠هـ (٩٧٦م) على أثر هزيمته من الجيش البيزنطي (حيث

---

(١) وهو ما أكده القرار رقم ٥٤/٣/٦ الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي في منظمة المؤتمر الإسلامي والذي عقد في جدة من ١٧-٢٣ شعبان ١٤١٠هـ (١٤-٢٠ مارس ١٩٩٠م) حيث أجاز إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة كالبرق والتلكس والفاكس وشاشات الحاسب الآلي (الكومبيوتر)، انظر نص القرار منشوراً في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد الخامس، ١٤١٠هـ، ص ٢٠٠-٢٠١.

كان ورد يطمع في الحكم). وقد حدثت بخصوص اللاجئين المذكور العديد من تبادل الرسائل والمبعوثين الدبلوماسيين خصوصاً من جانب الدولة البيزنطية التي كانت تطالب بتسليمه. ولم يوافق العباسيون على إعادته إلا بعد أن أجروا مفاوضات ومحادثات مع البيزنطيين في سبيل تأمينه والتوثيق مع معاملته بالحسنى هو وأصحابه وإعادة اعتبارهم إليهم. وقد مكث ورد خمس سنوات لدى العباسيين لقي خلالها كريم معاملة وحسن رعاية<sup>(١)</sup>.

---

(١) راجع تفصيلات أكثر في: سليمان ضفيدع الرحيلي: السفارات الإسلامية إلى الدولة البيزنطية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والحضارة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م، ص ٦٣ - ٧٥. ويلاحظ أن الأمر قد يحدث بخصوص تسليم أحد الدبلوماسيين إلى دولة أخرى: من القضايا المشهورة في هذا المقام ما حدث عام ٤٣٣ هـ بخصوص قضية المعز بن باديس الذي كان والياً على أفريقية من قبل الفاطميين فانشق عليهم وأعلن ولاءه للعباسيين، فبعث إليه الخليفة العباسي مندوباً من قبله هو أبو غالب الشيزري ليحمل التقليد العباسي إليه. وكان لزاماً على المبعوث العباسي أن يمر بالأراضي البيزنطية ليركب البحر من هناك إلى أفريقية. ولكن تصادف وجود مبعوث فاطمي عند البيزنطيين الذين كانت تربطهم بهم علاقة جيدة فسلم الامبراطور البيزنطي المبعوث العباسي إلى الرسول الفاطمي وأخذه معه إلى القاهرة حيث أهين إهانة شديدة وشهر به على جمل في شوارع القاهرة. على أن المستنصر الفاطمي رد المبعوث العباسي (على ما يبدو) بعد أن كاتب الخليفة الفاطمي الذي أرجعه لينتقد موقف الامبراطور ورد الرسول مكرماً إلى بغداد ثانية (انظر أيضاً: صابر محمد دياب: سياسة الدول الإسلامية في حوض البحر المتوسط من أوائل القرن الثاني الهجري حتى نهاية العصر الفاطمي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣ م، ص ٢٢٥ - ٢٢٦).

## رابعاً: عدم جواز تسليم السفير الذي جاء لبحث أمور اللاجئين

بطل هذه القاعدة نجاشي الحبشة، حينما كان المسلمون مهاجرين لديه في بلده، إذ جاءه عمرو بن أمية الضمري، وكان رسول الله ﷺ قد بعثه إليه في شأن جعفر وأصحابه الذين كانوا قد هاجروا إلى الحبشة. قال عمرو بن العاص (سفير قريش): فدخل عليه ثم خرج من عنده، قال: فقلت لأصحابي: هذا عمرو بن أمية الضمري، لو قد دخلت على النجاشي وسألته إياه فأعطانيه، فضربت عنقه، فإذا فعلت ذلك رأيت قريش أني قد أجزأت عنها حين قتلت رسول محمد. قال: فدخلت عليه فسجدت له كما كنت أصنع، فقال: مرحباً بصديقي، أهديت إليّ من بلادك شيئاً؟ قال: قلت: نعم، أيها الملك، قد أهديت إليك أدماً كثيراً؛ قال: ثم قربته إليه، فأعجبه واشتهاه ثم قلت له: أيها الملك، إني قد رأيت رجلاً خرج من عندك، وهو رسول رجل عدو لنا، فأعطينه لأقتله، فإنه قد أصاب من أشرافنا وخيارنا، قال: فغضب، وقد رفض ذلك بشدة<sup>(١)</sup>.

## ٣ . ٣ . ٢ اللجوء الدبلوماسي في القانون الدولي

اللجوء الدبلوماسي<sup>(٢)</sup> هو ذلك الذي تمنحه الدولة خارج حدود

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، حديث عمرو بن العاص عن النبي ﷺ رقم ١٧٧٧٦، ج ٢٩، ص ٣١٣، ٣١٤؛ وانظر هذه القصة المذكورة كاملة في: ابن هشام: السيرة النبوية، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٧٧.

(٢) انظر، على سبيل المثال، الاتفاقية الخاصة باللجوء الدبلوماسي (كاركاس ١٩٥٤ م)، والتي نصت على ضرورة احترام دولة الإقليم للجوء الذي يمنح في السفن الحربية، أو المعسكرات الحربية أو السفارات (م ١)، وأن للدولة حق منح الملجأ، إلا أنها ليست ملزمة بذلك ولا بإبداء أسباب رفضه (م ٢)، وأن اللجوء لا يجوز منحه =

إقليمها في أماكن أو أشياء تمارس عليها بعض السلطات أو الاختصاصات: السفارات، والقنصليات، والسفن والطائرات الحربية، وداخل معسكرات القوات المسلحة التابعة لها «أثناء الاحتلال الحربي لإقليم دولة أخرى أو نتيجة لتواجد قواتها فيها بناء على اتفاق مبرم بينهما».

---

= للمجرمين (م ٣)، وأنه يمنح فقط في الحالات المستعجلة وللمدة اللازمة للسماح للاجئ بالمغادرة من الدولة بضمانات حكومة دولة الإقليم (م ٥)، وأنه أثناء نقل اللاجئ في الطريق يكون تحت حماية الدولة مانحة الملجأ (م ١٥)، وعلى دولة الإقليم احترام اللجوء حتى في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية (م ١٩). راجع أيضاً: أحمد أبو الوفا: قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٣٩-١٤٤، وانظر كذلك:

F. Morgenthern: Extra – territorial asylum, BYIL, 1948, p. 236 et ss; E. Young: The development of the law of diplomatic relations, BYIL, 1964, pp. 146.



الفصل الرابع  
الوضع القانوني للاجىء  
في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي



## ٤ . الوضع القانوني للاجئ في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

من المعلوم أن عبارة «الوضع القانوني» عبارة غامضة وحدودها غير متوقعة. ونقصد بها هنا ما يتمتع به اللاجئ من حقوق وما عليه من التزامات أثناء وجوده في الدولة التي منحتة اللجوء.

### ٤ . ١ . حقوق والتزامات اللاجئ

#### ٤ . ١ . ١ . في الشريعة الإسلامية

يتمتع اللاجئ- في الإسلام- بوضع قانوني لا يقل عن ذلك المقرر في القانون الدولي، بل لا يجيز الإسلام انتهاك الحقوق لمجرد المخالفة في الدين، لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩﴾ (المتحنة).

وتتمثل أهم حقوق اللاجئ في الإسلام فيما يلي:

#### أولاً: توفير الحاجيات المادية للاجئ

تتمثل هذه الحاجيات خصوصاً في توفير المأكل والمشرب والملبس. وهذا أمر حض عليه الإسلام. يقول تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ ﴿٨﴾ إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا ﴿٩﴾ (الإنسان)، ويقول تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ ﴿١١﴾

وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ﴿(البلد).

وسأل رجل النبي ﷺ: أي الإسلام خير؟ قال: (تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف)<sup>(١)</sup> وقال ﷺ: (اعبدوا الرحمن، واطعموا الطعام، وافشوا السلام، تدخلوا الجنة بسلام)<sup>(٢)</sup>.

وقد طبق المسلمون تطبيقاً رائعاً الآية الكريمة: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ ﴿٨﴾ (الإنسان)<sup>(٣)</sup>. ولم يقصروا ذلك على مجرد الطعام وإنما مدوه إلى كل الحاجات الضرورية للأسير، واللازمة للحفاظ على تكامله الجسدي وسلامته الصحية، وكذلك تكامله المعنوي.

ولا شك أن ذلك يسرى من باب أولى على اللاجئ، وهو الذي لم يجارب المسلمين.

والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها مثلاً واحداً:

من ذلك حينما أقبل أسارى بدر، فرقهم الرسول ﷺ بين أصحابه، وقال: (استوصوا بالأسارى خيراً). قال أبو عزيز: وكنت في رهط من الأنصار حين أقبلوا بي من بدر، فكانوا إذا قدموا غداءهم وعشاءهم خصوني بالخبز، وأكلوا التمر، لو صية رسول الله ﷺ إياهم بنا، ما تقع في يد رجل منهم كسرة خبز

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيثار، باب إطعام الطعام من الإسلام، رقم ١٢، ج ١، ص ١٣؛ ومسلم، في الإيثار، باب: تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل، رقم ٣٩، ج ١، ص ٦٥.

(٢) سنن الترمذي، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في فضل إطعام الطعام، رقم ١٨٥٥، ج ٤، ص ٢٥٣، وقال الترمذي: حديث صحيح.

(٣) متفق عليه: البخاري (١٢)، ومسلم (٣٩)، والنسائي (٥٠٠٠) في الإيثار، أبو داوود في الأدب (٥١٩٤).

إلا نفحنى بها. قال: فأستحى فأردھا على أحدهم فيردھا على ما يمسه<sup>(١)</sup>.

## ثانياً: رعاية ومساعدة اللاجئ (ابن السبيل أو المشرّد)

المشرّد أو ابن السبيل<sup>(٢)</sup> وهو ما يدخل تحته قسم كبير من اللاجئین قرر له القرآن الكريم العديد من القواعد التي تخص وضعه القانوني، وهي:

١ - تقديم المساعدة المادية إليه طواعية واختيارياً وعن طيب خاطر. يؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿... وَأَتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ...﴾ (١٧٧) ﴿البقرة﴾.

٢ - أن أفضل الإنفاق يكون عليه. لقوله تعالى: ﴿... قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ...﴾ (٢١٥) ﴿البقرة﴾.

٣ - أن لابن السبيل حق واجب في أموال المسلمين في الغنيمة وفي الصدقات وفي الفع. يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ

---

(١) السيرة النبوية لابن هشام، المرجع السابق، ج ١، ص ٦٤٥؛ الكندهلوي: حياة الصحابة، ج ٢، ص ٣٣٧. راجع أيضاً أمثلة أخرى في أحمد أبو الوفا: كتاب الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام، المرجع السابق، ج ١٠، ص ٢٠٨-٢١٠.

(٢) ابن السبيل هو: «المسافر الذي لا مال له يكفيه ليصل إلى مقصده» معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، ج ١، ص ٥٥٣. وقيل أيضاً إن ابن السبيل هو: «المسافر البعيد عن منزله، نُسب إلى السبيل لممارسته إياه» الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ص ٢٢٣.

وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ . . . ﴿٤١﴾ (الأنفال). ويقول تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنَ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ ﴿٦٠﴾ (التوبة)<sup>(١)</sup>، ويقول تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِّنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِللَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ

(١) يذهب رأي - بخصوص هذه الآية - إلى أنه يترتب عليها عدم وجود مشكلة للاجئين. وهكذا يقرر هذا الرأي: «وبديهي أنه في ظل النظام الإسلامي لا تظهر مشكلة اللاجئين أو المحرومين من جنسية ما لأنهم يعتبرون من الذميين حكماً الذين ليس لهم دار غير دار الإسلام فيتمتعون بالحقوق المدنية يشملهم حكم «النص» القرآني «٦٠/٩» طالما ليس لهم دول أو جهات ترعى حقوقهم وتشملهم حماية الدولة الإسلامية ورعايتها. ونظام المعاشات والتأمينات التي يتمتع بها المسلمون والذميون من يتعطل منهم أو يعجز عن العمل لأن الدولة الإسلامية لا تقوم على أساس عنصري أو ديني طائفي بل على أساس إنساني شامل كما أن شريعتها إنما تقوم على المبادئ الإنسانية الخالصة والعدالة الموضوعية الشاملة والحقوق الإنسانية «وابن السبيل» هم الذين حرموا من عائلاتهم أو من العودة إلى ديارهم وأوطانهم أو عجزوا عن هذه العودة لسبب من الأسباب فتلتزم الدولة الإسلامية بحمايتهم بمقتضى شريعتها وبتخصيص نصيب لهم من إيرادات الدولة يصرف لهم كإعانات اجتماعية طبقاً للنص «٦٠/٩». ويشمل اللاجئين والمهاجرين والمشردين الذين لا مأوى لهم أو فقدوا ديارهم لأي سبب كان مهما كانت عقائدهم وعناصرهم. فالنص عام مطلق لا يفرق» (راجع: محمد كامل ياقوت: الشخصية الدولية في القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ص ٤٤١).

ويذهب رأي آخر إلى أن من بين أسباب الاقطاعات في الدول الإسلامية قدوم لاجئ من أصحاب السلطة والمكانة في بلده، بما يقتضيه ذلك من توفير الحياة الملائمة من باب الشهامة والنخوة، فضلاً عن الأخوة في السلطة، وإقطاعهم هو الوسيلة المألوفة يومئذ (انظر: إبراهيم على طرخان: النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م، ص ٦).

وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴿٧﴾ . . . ﴿٧﴾  
 (الحشر). وهكذا فإن حق «ابن السبيل» هو فرض واجب، وهو  
 حق بكل ما في الكلمة من المعاني. يقول تعالى: ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ  
 وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾﴾ (الإسراء)، وقوله  
 تعالى: ﴿فَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ . . . ﴿٣٨﴾﴾  
 (الروم). ومعنى كونه حق أو «فريضة» أنه لا يجوز منعه عنه، وأنه  
 ليس هناك سلطة تقديرية لسلطات الدولة الإسلامية في منحه أو  
 منعه<sup>(١)</sup>. يقول الشيخ يوسف القرضاوي إن الله تعالى جعل بذلك  
 «لابن السبيل حقاً في مصارف الزكاة، وفي مصارف الفيء من موارد  
 الدولة، وفي الحقوق الواجبة في المال بعد الزكاة»<sup>(٢)</sup>.

ويقترَب من ذلك أيضاً فكرة «ضيافة» أو «قرى» الضيف<sup>(٣)</sup>.

(١) لذلك يقرر رأي أن «الإنسانية» هي من المبادئ الجوهرية للإسلام:

«Humanitarianism is one of the fundamental principles of Muslim religion. The act of giving money or helping someone in distress is not left to the free choice of the believer, but instead an obligation in the same way as is prayer».

ويضيف أيضاً أن الدين الإسلامي يعتبر المساعدة التي تعطي للاجئ حقاً لقوله  
 تعالى: ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾﴾  
 (الإسراء)، راجع:

J. Krafess: The influence of Muslim religion in humanitarian aid, IRRIC, vol. 87, June 2005, pp. 327 and 334.

(٢) يوسف القرضاوي: أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد  
 الشرعية، الهلال الأحمر القطري، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، ص ٣٥.

(٣) والضيف هو «الإنسان الغريب الذي يحل ببلد ليس فيه أهل ولا منزل، فحث  
 الإسلام على إكرامه وقراه وجوباً واستحباباً، ولا سيما حينما لا يجد مأوى، كما =

ففي الحديث الصحيح: عن أبي شريح الكعبي، أن رسول الله ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته» قال وما جائزته يا رسول الله؟ قال: «يوم وليلة، والضيافة ثلاثة أيام، فما بعد ذلك فهو صدقة عليه، من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»<sup>(١)</sup>.

والأمر بإكرامه يدل على الوجوب، بدليل تعليق الإيثار عليه، وبدليل جعل ما بعد الثلاثة أيام صدقة<sup>(٢)</sup>.

يؤيد ذلك ما قال رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: «فإن لجسدك عليك حقاً، وإن لعينك عليك حقاً، وإن لزوجك عليك حقاً، وإن لزورك عليك حقاً»<sup>(٣)</sup>، وزورك أي زوّارك وأضيافك.

---

= في الأزمنة الماضية في كثير من القرى والبلاد، أو يجد المأوى (خاناً أو فندقاً)، ولا يجد المال الذي يدفعه له. فلا يترك في العراء دون إيواء» يوسف القرضاوي، ذات المرجع السابق، ص ٤٤.

(١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره، رقم ٥٦٧٣، ج ٥، ص ٢٤٠، وأخرجه مسلم في الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف رقم ٤٨، ج ١، ص ٦٩.

(٢) يوسف القرضاوي: أصول العمل الخيري في الإسلام، المرجع السابق، ص ٤٤.

(٣) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب حق الجسم في الصوم رقم ١٨٧٤، ج ٢، ص ٦٩٧، وأخرجه مسلم في الصوم، باب: النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به رقم ١١٥٩، ج ٢، ص ٨١٣.

## ٤ . ١ . ٢ في القانون الدولي

نصت اتفاقية ١٩٥١م على التزامات وحقوق اللاجئين، كما يلي:

١ - التزامات اللاجئين: إذ عليه بصفة خاصة مراعاة القوانين واللوائح وكذلك الإجراءات المتخذة لحفظ النظام العام في البلد الذي يتواجد فيه (م٢).

٢ - حقوق اللاجئين: وتشمل عدم التمييز (م٣)، حرية العقيدة (م٤)، الإعفاء من مبدأ التبادل أو المعاملة بالمثل (م٧)، الإعفاء من الإجراءات الاستثنائية (م٨)، الحالة الشخصية يحكمها قانون الموطن أو قانون محل الإقامة (م١٢)، الحقوق الخاصة بالملكية المنقولة والعقارية (م١٣)، حقوق الملكية الذهنية والفنية (م١٤)، حق التجمع (م١٥)، اللجوء إلى المحاكم (م١٦)، حق القيام بعمل ذي أجر مكسب (م١٧)، العمل الحر (م١٨)، المهنة الحرة (م١٩)، التوزيع المقنن للمواد غير المتوافرة (م٢٠)، الإسكان (م٢١)، التعليم العام (م٢٢)، العون العام (م٢٣)، تشريعات العمل والأمن الاجتماعي (م٢٤)، المساعدة الإدارية (م٢٥)، حرية التنقل (م٢٦)، وثائق الهوية (م٢٧)، وثائق السفر (م٢٨)، الأعباء الضريبية (م٢٩)، نقل الأموال والممتلكات (م٣٠)، عدم تطبيق عقاب على اللاجئين الذين يدخلون بطريقة غير مشروعة (م٣١)، الطرد (م٣٢)، حظر الطرد والإبعاد (م٣٣)<sup>(١)</sup>.

---

(١) كذلك نصت المادة ٩ من الاتفاقية على أنها «لا تمنع أية دولة، في وقت الحرب أو غيرها من الظروف الخطيرة والاستثنائية، من اتخاذ التدابير الوقائية التي تعتبرها ضرورية لأمنها القومي، إلى أن تحدد الدولة المتعاقدة أن هذا الشخص هو لاجئ =

## ٤ . ٢ . جمع شمل الأسرة

### ٤ . ٢ . ١ في الشريعة الإسلامية

محافظة على حقوق الأقارب ورغبة في جمع شمل الأسرة، أكدت السنة النبوية المطهرة وممارسات الدولة الإسلامية على ضرورة عدم التفريق بينهم، يدل على ذلك ما يلي:

- عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة)<sup>(١)</sup>.

يقول الإمام الصنعاني: إن الحديث: «نص في تحريم التفريق بين الوالدة وولدها وقيس عليه سائر الأرحام المحارم بجامع الرحامة»<sup>(٢)</sup>.

- وعن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما ففرقت بينهما فذكرت ذلك للنبي

---

= وأن استمرار هذه التدابير ضروري في حالته لصالح أمنها القومي». راجع أيضًا: Guidelines on the reception of asylum Seekers, International federation of Red Cross and Red Crescent Societies, Geneva, 2001, 34 pp.

(١) الجامع الصحيح، وهو سنن الترمذي، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية الفرق بين الأخوين، وبين الوالدة وولدها في البيع، رقم ١٢٣٨، وقال الترمذي: حسن غريب، ج ٣، ص ٥٨٠، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وانظر مسند الإمام أحمد، رقم ٢٣٤٩٩، ج ٣٨، ص ٤٨٥، ٤٨٦، تحقيق وإشراف: شعيب الأرنؤوط.

(٢) الصنعاني: سبل السلام، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٩٤ - ٤٩٥، باب شروط البيع وما نهى عنه، حديث رقم ٣٠.

- فقال ﷺ: (أدركهما فارتجعهما ولا تبيعهما إلا جميعاً) (١)
- رواه أحمد ورجاله ثقات وقد صححه ابن خزيمة (٢).
- وعن أبي موسى، قال: لعن رسول الله ﷺ وآله من فرق بين الوالدة وولدها، وبين الأخ وأخيه (٣).
- وروي عن رسول الله ﷺ، أنه أتى بسبي فقام فنظر إلى امرأة منهن تبكي، فقال: ما يبكيك؟ فقالت: ابني بيع في بني عبس، فقال رسول الله ﷺ للصحابي الذي باع الابن: (فرقت بينهما فلترجعن ولتأتين به)، فرجع فأتى به، وروى عن عمر رضي الله عنه، أنه كتب ألا يفرق بين الأخوين، وبين الأم وولدها، يعني إذا كانا صغيرين، أو كان أحدهما صغيراً والآخر كبيراً (٤).
- وجاء في الأثر عن النبي ﷺ حين رأى جارية والهة في الغنيمة، فقال: ما حالها؟ فقيل: بيع ولدها، قال: لا توله والدة بولدها (٥).

- 
- (١) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) رقم ٧٦٠، ج ٢، ص ٥٥١.
- (٢) يقول الصنعاني: «والحديث دليل على بطلان هذا البيع، ودل على تحريم التفريق كما دل عليه الحديث الأول إلا أن الأول دل على التفريق بأي وجه من الوجوه وهذا الحديث نص في تحريمه بالبيع، وألحقوا به تحريم التفريق بسائر الإنشاءات، كالهبة والنذر وهو ما كان باختيار المفرق، وأما التفريق بالقسم فليس باختياره فإن سبب الملك قهري وهو الميراث» سبل السلام، المرجع السابق، ح ٤، ص ٤٨٦، حديث رقم ٣١.
- (٣) ابن ماجه، السنن، كتاب التجارات، باب النهي عن التفريق بين السبي، رقم ٢٢٥٠، ج ٢، ص ٧٥٦.
- (٤) الإمام السرخسي: شرح كتاب السير الكبير للإمام الشيباني، ط القاهرة، المرجع السابق، ج ٥، ص ٢٠٧٣.
- (٥) نفس المرجع، ج ٣، ص ١٠٤٠.

يتضح مما تقدم عدة أمور:

١ - أن الأدلة في السنة النبوية المشرفة قاطعة في النهي عن التفريق بين الأم وولدها، أو بين الصغار الأقارب<sup>(١)</sup>. بل وصل احترام المسلمين لهذه السنة النبوية المشرفة إلى أن قال الإمام الشيباني أنه في حالة العجز عن حمل الأم والولد معاً وكان أخذ الولد بمفرده لا يمكن تغذيته فيجب إما تركهما معاً أو أخذهما معاً<sup>(٢)</sup>.

(١) وهكذا جاء في السير الكبير «فأما إذا كانت والدة وولد صغير أو أخوان صغيران، أو كبير وصغير، أو غلام لم يدرك وعمته أو خالته صغيرة أو كبيرة، فليس ينبغي أن يفرق بينهم في قسمة أو بيع» (نفس المرجع، ج ٥، ص ٢٠٧٣). ويقول البهوتي: «ويحرم ولا يصح أن يفرق بين ذي رحم محرم ببيع ولا غيره، من قسمة وهبة ونحوهما (ولو رضوا به) لأنهم قد يرضون بما فيه ضررهم، ثم يتغير قلبهم فيندمون (أو كان بعد البلوغ) لعموم حديث أبي أيوب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول (من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة) رواه الترمذي وقال: حسن غريب. وعن علي قال: «وهب لي رسول الله ﷺ غلامين آخرين، فبعث أحدهما، فقال لي رسول الله ﷺ ما فعل غلامك فأخبرته. فقال رده». الإمام البهوتي: كشف القناع عن متن الإقناع، ج ٣، ص ٥٧ - ٥٨.

(٢) وهكذا جاء في السير الكبير: «وإن قدروا على حملها فليست أحب لهم أن يتركوا واحداً منهما لما فيه من ترك إيصال المنفعة إلى المسلمين مع التمكن من ذلك، لما فيه من التفريق بين الوالدة وولدها. ولأنهم نقلوها إلى هذا المكان وفي ترك أحدهما في هذا المكان تضييع له فلا يجوز الإقدام عليه إلا عند العجز عن حملها. وبه فارق ما لو وجدوها في هذا الموضع، فإن هناك لا بأس بأن يأخذوا أحدهما أيهما شاءوا.

لأنهم ما نقلوها إلى هذا الموضع، ولهم أن يتركوها في هذا الموضع مع القدرة على حملها، فيكون لهم أيضاً أن يتركوا أحدهما ويأخذوا الآخر، لأنه تفريق بحق. وهذا =

٢- أن الأثر المترتب على مخالفة قاعدة التفرقة بين الأم وولدها أو بين الصغار واضح جداً في السنة النبوية: ضرورة جمعها معاً.

٣- أن النهي الوارد عن النبي ﷺ يخص الصغار فقط، إلا أننا نرى - محافظة على الاعتبارات الإنسانية - أنه من المستحب عدم التفريق أيضاً بين أفراد الأسرة الكبار. يؤيدنا في ذلك الواقعتان الآتيتان من السيرة النبوية:

- ما حدث في سرية زيد بن حارثة حيث أصاب امرأة من مزينة أسمها حليلة فدلتهم على محلة من محال بني سليم فأصابوا نعماً وشاء وأسرى وكان فيهم زوجها. يقول ابن الأثير: (فأطلقها رسول الله ﷺ وزوجها معها)<sup>(١)</sup>.

- ما حدث في غزوة خيبر: فقد كان الزبير بن باطا القرظي قد من على ثابت بن قيس بن شماس في الجاهلية، يوم بعث فأطلقه، فلما كان الآن أتاه ثابت فقال له: أتعرفني؟ قال: وهل يجهل مثلي مثلك؟ قال: أريد أن أجزيك بيدك عندي، قال: إن الكريم يجزي الكريم. فأتى ثابت رسول الله ﷺ، فقال: كان للزبير عندي يد أريد أن أجزيه بها فهبه لي فوهبه له، فأتاه، فقال له: إن النبي ﷺ قد وهب لي دمك فهو لك، قال: شيخ كبير لا أهل له ولا ولد، فاستوهب

---

إذا طمعوا أن يعيش الصبي في أيديهم بما يغذونه به إذا أخذوه، فإذا لم يطمعوا في ذلك فلا ينبغي لهم إلا أن يأخذوهما إن قدروا على ذلك أو يتركوهما. لأن في أخذ الصبي وحده تفريق غير مفيد» شرح كتاب السير الكبير للشيباني، المرجع السابق، ج ٤، ص ١٥٥٩.

(١) ابن سعد: الطبقات الكبرى: ٢ / ٨٥، الذهبي، محمد بن أحمد: السيرة النبوية، تحقيق: بشار عواد، ج ٢، ص ٢١، (بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).

ثابت أهله وولده من رسول الله ﷺ فوهبهم له، فقال الزبير: أهل بيت بالحجاز لا مال لهم، فاستوهب ثابت ماله من رسول الله ﷺ فوهبه له فمن عليه بالجميع<sup>(١)</sup>.

٤ - أن العلة من عدم التفريق بين الأقارب جد واضحة: توفير الحاجات المعنوية اللازمة للإنسان كإنسان، وقد قال الإمام أحمد: «لا تفرق بين الأم وولدها وإن رضيت وذلك والله أعلم لما فيه من الإضرار بالولد ولأن المرأة ترضى بما فيه ضررها ثم يتغير قلبها بعد ذلك فتندم»<sup>(٢)</sup>.

٥ - أن السنة النبوية المشرفة تكون بذلك قد تفوقت على ما وصل إليه القانون الدولي حديثاً، لأنها تجعل عدم التفريق إلزام وواجب على عاتق المسلمين، بينما اقتصر القانون الدولي على تجميع الأسرة المشتتة «بقدر الإمكان»، وهو ما يترك فسحة من السلطة التقديرية يمكن أن تسيء الدول، وكذلك الأفراد، استغلالها.

٦ - الظاهرة الملفتة للنظر في الشريعة الإسلامية تبدو في «الشفقة» على الطفل. وهذا أمر طبيعي إذ، لصغره، يكون ضعيفاً لا يقوى على شيء. وهو أمر لم تغفله ممارسات الدولة الإسلامية:

---

(١) ابن الأثير، ذات المرجع، ص ١٤٨.

(٢) ابن قدامة: المغني والشرح الكبير، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ج ١٠، ص ٤٦٨ - ٤٧١؛ البهوتي: كشف القناع عن متن الإقناع، ج ٣، ص ٥٧ - ٥٨. أما إذا كانا صغيرين، فقد جاء في السير الكبير: وأنها إذا كانا صغيرين فإن كل واحد منهما يأنس بصاحبه ويألف معه، فإذا فرق بينهما أخذه خشية الوحشة بالوحدة وقلب الصغير لا يحتمل ذلك، فأدى إلى هلاكه، وهذا المعنى معدوم فيما إذا كانا كبيرين «شرح كتاب السير الكبير للشيباني، المرجع السابق، ج ٥، ص ٢٠٧١.

- فقد أخرج ابن أبي شيبه عن أبي جعفر أن ابا أسيد جاء النبي ﷺ بسبي من البحرين فنظر النبي ﷺ إلى امرأة منهمن تبكي. فقال: ما شأنك؟ فقالت: باع ابني. فقال النبي ﷺ لأبي أسيد: أبعث ابنها؟ قال: نعم. قال: فيمن؟ قال في بني عيسى. فقال النبي ﷺ: أركب أنت بنفسك فأتى به<sup>(١)</sup>.

- ومن ذلك ما حدث أثناء حصار عكا، فقد كان للمسلمين لصوص يدخلون إلى خيام الفرنج فيسرقون، حتى أنهم كانوا يسرقون الرجال، فأخذوا في إحدى المرات طفلاً عمره ثلاثة أشهر، فوجدت عليه أمه و جداً شديداً واشتكت إلى ملوكهم فقالوا لها: إن سلطان المسلمين رحيم القلب وقد أذن لك في الخروج إليه، فاخرجي واطلبيه منه، فإنه يرده عليك، وفعلاً جاءت إلى السلطان وذكرت له حالها، فرق لها رقعة شديدة حتى دمعت عينه. ثم أمر بإحضار ولدها فإذا هو قد بيع في السوق، فرسم بدفع ثمنه إلى المشتري وأخذه منه، ولم يزل واقفاً حتى جيء بالغلام فأخذته أمه وأرضعته ساعة وهي تبكي من شدة فرحها وشوقها إليه، ثم أمر بحملها إلى خيمتها هي وطفلها على فرس مكرمة. ويعلق ابن شداد على ذلك فيقول: «فانظر إلى هذه الرحمة الشاملة لجنس بني البشر»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الكندهلوي: حياة الصحابة، دار المعرفة، بيروت، ج ٢، ص ٧٩.

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٧٧م، ج ١٢، ص ٣٤٢؛ ابن شداد: النوار السلطانية والمحاسن اليوسفية أو سيرة صلاح الدين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م، ص ١٥٩.

## ٤ . ٢ . ٢ في القانون الدولي

The reunion of separated refugee families - Family reunification تشمل الأسر المشتتة الممتدة في إطار حق اللجوء<sup>(١)</sup>، بالنظر إلى طابعه الإنساني، ولأن الأسرة - كما نص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق دولية أخرى - هي «الوحدة الجماعية الطبيعية والجوهرية للمجتمع وتستحق الحماية من المجتمع والدولة».

كذلك فقد نصت قواعد القانون الدولي الإنساني على هذه المسألة:

١ - فقد نصت اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ م في المادة ٢٦ منها على إمكانية أن يقوم أفراد الأسر المشتتة للحرب بإعادة اتصال renew contact كل فرد منها بالآخر، وبالتلاقي to meet.

٢ - بينما نصت المادة ٧٤ من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ م والملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ م على ما يلي: «تسهل

---

(١) وهو ما أكدته استنتاجات اللجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، راجع:

Conclusions on the international protection of refugees adopted by the executive committee of the UNHCR programme, Geneva, 1996, p. 19, No. 9 (28), pp. 55 - 56, No. 24 (32).

انظر أيضاً التوصيات بشأن الحماية الدولية للاجئين التي اعتمدها اللجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، القاهرة، ٢٠٠٣ م، ص ٢٤٥ - ٢٤٦، رقم ٨٨.

وقد نص على مبدأ وحدة الأسرة أيضاً الملحق «ب» من الصك الختامي لمؤتمر الأمم المتحدة ١٩٥١ م حول وضع اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية، راجع: Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. I, p. 30.

الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع، بكل طريقة ممكنة،  
اجتماع الأسر المشتتة كنتيجة للنزاع المسلح».

وقد قررت السيرة النبوية حماية أكبر من تلك التي قررها القانون الدولي  
المعاصر، والذي يقتصر على:

١ - مجرد إعادة الاتصال أو التلاقي.

٢ - التسهيل، بقدر الامكان، لعملية اجتماع الأسر المشتتة.

بينما السيرة النبوية المشرفة تضع إلزاماً على عاتق المسلمين بعدم التفريق  
بين الأقارب.

ومن المعلوم أن وحدة الأسرة - في إطار حق الملجأ - لها عدة صور،  
منها: أن يكون طالب اللجوء هو رب الأسرة والذي تتوافر فيه شروط  
اللاجئ، فإن تابعيه (كزوجته وأولاده تحت سن ١٨ سنة) يمكن أن يمنح لهم  
وضع اللاجئ رغبة في جمع شمل الأسرة. وهذا هو ما يعرف باسم «الوضع  
المشتق derivative status» للحق في اللجوء. حري بالذكر أن تابعي رب  
الأسرة الذين تتوافر فيهم شروط اللاجئ يمنحون وضع اللاجئ وليس  
الوضع المشتق للاجئ<sup>(١)</sup>.

(١) راجع:

Information for asylum-seekers and refugees in Egypt, UNHCR,  
regional representation in Egypt, Cairo, November 2005, p. 38.

راجع أيضاً التوجيه رقم ٨٦ / ٢٠٠٣م الصادر في إطار الاتحاد الأوروبي بخصوص  
جمع شمل الأسرة، في:

Collection of international instruments and legal texts concerning refugees  
and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. 4, pp. 1682-1690.

وانظر أيضاً في ذات المرجع (ص ١٤٠٩) التوصية ٢٣ (٩٩) الصادرة عن لجنة  
الوزراء في مجلس أوروبا.

## ٤ . ٣ . أموال وممتلكات اللاجئين

### ٤ . ٣ . ١ في الشريعة الإسلامية

يثبت الأمان لأموال اللاجئين، فلا يجوز بالتالي أخذها رغماً عنه أو مصادرتها. يقول الإمام النووي (بخصوص المستأمن):

«إذا دخل كافر دار الإسلام بأمان أو ذمة، كان ما معه من المال والأولاد في أمان، فإن شرط الأمان في المال والأهل، فهو تأكيد ولا أمان لما خلفه بدار الحرب، فيجوز اغتنام ماله وسبى أولاده هناك، وعن صاحب «الحاوي» أنه إن قال: لك الأمان، ثبت الأمان في ذريته وماله، وإن قال: لك الأمان في نفسك، لم يثبت في الذرية والمال، وأطلق الجمهور قالوا: وقد يفرق المالك والمملوك في الأمان، ولهذا لو دخل مسلم دار الحرب بأمان، فبعث معه حربي مالا لشراء متاع، كان ماله في أمان حتى يرده، وإن لم يكن المالك في أمان، وكذا لو بعثه مع ذمي دخل دار الحرب بأمان، وفي قول: لا يكون مع الذمي في أمان، لأن أمان الذمي باطل، والمشهور الأول، لأن الحربي اعتقد صحته، فوجب رده إليه»<sup>(١)</sup>.

(١) الإمام النووي: روضة الطالبين، المرجع السابق، ج ١٠، ص ٢٨٩.

وفي المذهب المالكي إذا كان عندنا رجلاً من أهل الحرب دخل إلينا بأمان فمات وترك مالا، فإن هذا المال لا يكون فينا وإنما يرد إلى ورثته، بل سئل مالك عن رجل من أهل الحرب دخل إلينا بأمان فقتله رجل من المسلمين، فقال مالك:

«يدفع ديته إلى ورثته في بلاد الحرب، يقول ابن القاسم: «فهذا يدل على... أن ماله لورثته ولا أعلم مالكا إلا وقد قال يعتق أيضاً القاتل رقبة ويدفع ماله وديته إلى حكامهم وأهل النظر لهم حتى كأنهم تحت أيديهم ماتوا عندهم» (المدونة الكبرى في فقه الإمام مالك لسحنون التنوخي، دار صادر، بيروت، مطبعة السعادة بمصر، =

ويقول قاضي القضاة البيضاوي إن الأمان الممنوح لغير المسلم «يتعدى إلى ما معه من الأهل والمال، وإن أطلق على الأظهر، لأنه ترك ما يؤذيه، ولأنها كالتابع»<sup>(١)</sup>.

ويستتبع ما تقدم، بالضرورة، أن ما لم يصطحبه اللاجئ من أشياء أو أموال لا تسرى عليها الحصانة، وكذلك من تركهم من أهل وولد لا يتمتعون بالحصانة إلا إذا جاءوا إلى دار الإسلام.

لذلك تنطبق هنا القاعدة التي قررها الإمام القرطبي:

«ومن خرج إلينا من أهل الحرب مستأمناً فلا أمان له على شيء مما تركه بدار الحرب من أهل وولد ومال»<sup>(٢)</sup>.

معنى ما تقدم أن حدود حصانة أموال اللاجئ تتمثل في ثلاثة جوانب: الأول: جانب إيجابي: مؤداه أن أموال اللاجئ الخاصة به والتي يصحبها معه مصونة، لجريان العرف بذلك ولأنها - كما قال الإمام البيضاوي - كالتابع.

الثاني: جانب سلبي: مضمونه أن هذا الأمان لا يسرى بدهاة على الأموال

---

= ١٣٢٣ هـ، المجلد الثاني، ص ٢٤). كذلك قيل: إنه «لا حق للمسلمين في ماله إن مات ولا فيه ولا في ديتته إن قتل بل يبعث بجميع ذلك إلى بلده (الإمام الخطاب: مواهب الجليل بشرح مختصر خليل، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م، ج ٣، ص ٣٦٣).

(١) الإمام البيضاوي: الغاية القصوى في دراية الفتوى، تحقيق على محيي الدين داغي، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٢ م، ج ٢، ص ٩٥٣.

(٢) الإمام القرطبي: «أبو عمر بن عبد البر النمري»: كتاب الكافي في فقه مذهب أهل المدينة المالكي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م، ج ١، ص

والأشياء التي تركها في بلده، بالنظر إلى إقليمية تطبيق القوانين والشرائع الوطنية، ولعدم امتداد ولاية الدولة الإسلامية إلى الدولة الأخرى.

الثالث: جانب عملي: يسرى الأمان على أهل اللاجئين الذين يصحبهم معه لأنهم من توابعه (ويسرى ذلك أيضاً على أموالهم)، ولا يسرى على أولئك الذين يتركهم فوق إقليم دولة أخرى.

## ٤ . ٣ . ٢ في القانون الدولي

نصت المادة ٣٠ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١م على أن تسمح الدولة، وفقاً لقوانينها ولوائحها، للاجئين: «بأن ينقلوا الأموال التي أحضروها إلى إقليمها، إلى أي بلد آخر تم فيه قبولهم بقصد الاستقرار فيه»، وبأن تنظر بعين العطف إلى طلبات اللاجئين بالسماح لهم بنقل الأموال والأمتعة إلى أي مكان أينما وجدوا والتي تكون لازمة لإعادة استقرارهم في بلد آخر تم قبولهم فيه».

## ٤ . ٤ الحماية الدبلوماسية للاجئين

### ٤ . ٤ . ١ في الشريعة الإسلامية

يُمكن للدولة الإسلامية ممارسة الحماية الدبلوماسية بخصوص اللاجئين الموجودين فوق إقليمها. نستنبط ذلك بقياس من باب أولى. وذلك من نظرية الاستنقاذ التي أكدها فقهاء المسلمين: فقد أقر الفقه الإسلامي نظرية الاستنقاذ كوسيلة لحماية المسلمين المضطهدين في دينهم أو

المأسورين لرفع الظلم عنهم وتخليصهم. وتعد هذه مساوية لنظرية التدخل  
Théorie de l'intervention d'humanité – Theory of الإنسانية في humanitarian intervention  
من أجل الإنسانية في الفقه الغربي.

وقد أكد هذه النظرية قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ  
وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ  
هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ  
نَصِيرًا﴾ ﴿٧٥﴾ (النساء).

وقد بسط فقهاء المسلمين هذه النظرية على أهل الذمة والمستأمنين.

وهكذا ورد في السير الكبير:

«يجب علينا نصره أهل الذمة إن قهروا وقوينا على نصرتهم وليس علينا  
ذلك في حق المستأمنين بعد ما دخلوا دار الحرب. يوضحه أن أهل الذمة تبع  
للمسلمين حين صاروا من أهل دارنا فيكونون تبعاً للمسلمين»<sup>(١)</sup>.

ويضيف أيضاً:

«الأصل أنه يجب على إمام المسلمين أن ينصر المستأمنين ماداموا في دارنا  
وأن ينصفهم ممن يظلمهم كما يجب عليه ذلك في حق أهل الذمة. لأنهم تحت  
ولايته ماداموا في دار الإسلام فكان حكمهم كحكم أهل الذمة»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) شرح كتاب السير الكبير للإمام الشيباني، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، المرجع  
السابق، ج ٢، ص ٦٨٨.

(٢) ذات المرجع، ج ٥، ص ١٨٥٣.

وهكذا يجب على الدولة الإسلامية أن تقوم باستنقاذ اللاجئين (من المستأمنين وأهل الذمة) ولو باستخدام القوة المسلحة من أيدي الأعداء، ومن باب أولى، ممارسة الحماية الدبلوماسية للدفاع عن حقوقهم التي اهتضمها الغير. لأن هذا يعد إنصافاً لهم ممن يظلمهم.

## ٤ . ٤ . ٢ في القانون الدولي

الحماية الدبلوماسية في القانون الدولي هي نظام بمقتضاه تتدخل الدولة لحماية رعاياها الموجودين في الخارج إذا حصل اعتداء على حقوقهم. فهي وسيلة تدافع بها الدولة عن الشخص المجني عليه، بكفالة حقها في احترام القانون الدولي في شخص هذا الأخير<sup>(١)</sup>.

ويمكن للدولة أن تمارس الحماية الدبلوماسية بخصوص اللاجئين، إذ تنص المادة ٨ / ٢ من مشروع المواد الخاص بالحماية الدبلوماسية الذي تبنته لجنة القانون الدولي عام ٢٠٠٦م، على أنه:

«يمكن للدولة أن تمارس الحماية الدبلوماسية بخصوص شخص تعترف به هذه الدولة كلاجئ، وفقاً للقواعد الدولية المقبولة، إذا كان هذا الشخص، وقت وقوع الضرر ووقت التقديم الرسمي لطلب الحماية، مقيم بطريقة مشروعة ومعتادة في تلك الدولة»<sup>(٢)</sup>.

إلا أن المادة ٨ / ٣ تضيف أن ذلك لا يطبق «بخصوص الضرر الذي يسببه فعل غير مشروع دولياً ارتكبه دولة جنسية اللاجئ».

(١) أحمد أبو الوفا: الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م، ص ٦٤١.

(٢) انظر أيضاً قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم أ / ٦١ / ١٠ (٢٠٠٦ م).

## ٤ . ٥ . الأطفال اللاجئون

### ٤ . ٥ . ١ في الشريعة الإسلامية

مما لا شك فيه حقوق الطفل في الإسلام يجب احترامها، ولو كان لاجئاً. فقد نص العهد الخاص بحقوق الطفل في الإسلام (٢٠٠٥م) الذي تبنته منظمة المؤتمر الإسلامي على حقوق الطفل، ومنها: المساواة، والتماسك الأسري، والحريات الشخصية، والتربية، والتعليم والثقافة، والراحة واللعب، والصحة، والحماية، والعدالة... الخ. ونص العهد أيضاً فيما يتعلق بالأطفال اللاجئين على أن تكفل لهم الدول الأطراف، بأقصى ما يمكن: «التمتع بالحقوق المنصوص عليها في هذا العهد في تشريعاتهم الوطنية» (م٢١)<sup>(١)</sup>.

وقد أخذت اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩م بنظام الكفالة الذي قرره الشريعة الإسلامية بالنسبة للأطفال المحرومين مؤقتاً أو بصفة دائمة من أسرهم. في هذه الحالة يكون من حق الطفل الحصول على عناية خاصة، منها الكفالة، أو التبني، أو الإيداع في مؤسسات مناسبة للعناية بالأطفال (م٣/٢٠). وهكذا فقد أخذت هذه الاتفاقية الدولية، بنظام ثابت وموجود في الشريعة الإسلامية هو نظام الكفالة.

وقررت السنة للطفل أموراً، منها<sup>(٢)</sup>: الحث على زواج المرأة الولود

---

(١) راجع الوثيقة OIC/9 – IGGE/HRI/2004/Rep. Final الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

(٢) راجع أيضاً: محمد عبد الجواد محمد: حماية الطفولة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، والسوداني، والسعودي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ٢٩-٨٠. ويقسم البعض حقوق الأبناء على الآباء إلى حقوق مادية (ثبوت النسب، والرضاع، =

ليتكأثر المسلمون، حسن اختيار الزوجة، الاحتفال بمولد الطفل (العقيقة)، حق الطفل في الاسم الحسن، ثبوت النسب (بفراش الزوجية أو البينة أو الإقرار)، حق الطفل في الحضانة، ملاعبة الطفل، حماية النساء والأطفال وقت الحرب، حماية الأمومة والطفولة في القانون الجنائي الإسلامي، الحق في التعليم والتربية، ولد الرقيقة يجررها. وتقررت حقوق أخرى للطفل باجتهاد فقهاء المسلمين، منها: حق الطفل في النفقة، الإشراف أو الولاية على نفس الطفل وماله، حقوق اللقيط، حق كل مولود في العطاء من بيت المال، والوصية الواجبة. وتطرت الشريعة الإسلامية كذلك إلى حقوق الجنين<sup>(١)</sup>.

ولا أدل على اهتمام الإسلام بالطفل من القصة المشهورة عن عمر بن الخطاب حينما جاءت رفقة من التجار فنزلوا المصلى فقال عمر لعبد الرحمن ابن عوف: هل لك أن نحرسهم الليلة من السرقة؟ فباتا يحرسانهم ويصليان، فسمع عمر بكاء صبي فتوجه نحوه فقال لأمه: اتقي الله وأحسني إلى صبيك، ثم عاد إلى مكانه فسمع بكاءه، فعاد إلى أمه ثلاث مرات، فذكرت له المرأة

---

= والحضانة، والولاية، والحق في النفقة)، وحقوق أدبية (حسن التربية والرعاية الخلقية، اختيار أحسن الأسماء، والعدل والتسوية بين الأبناء).

حقوق الآباء: بر الوالدين، الحق في الإنفاق عليها عند الكبر، إكرامهما في الحياة والمات، راجع:

(عبدالله محمد سعيد: الحقوق المتبادلة بين الآباء والأبناء في الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، القاهرة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص ٤٦٦).

(١) ومنها: الأهلية والذمة، نفي الحمل واستلحاقه، استحقاقه في تركة مورثه، الوصية له، الوقف عليه، عدم الاعتداء عليه بالإجهاض... الخ.

راجع: محمد سلام مذكور: الجنين والأحكام المتعلقة به في الفقه الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م، ص ٢٧١-٣٢٨.

أنها عجلت بقطامه لأن عمر لا يفرض للمولود حتى يفطم فأمر عمر منادياً  
فنادى: «لا تعجلوا أولادكم عن الفطام، فإننا نفرض لكل مولود في الإسلام،  
وكتب بذلك في الآفاق بالفرض لكل مولود في الإسلام»، وعلى ذلك سار  
الخلفاء الراشدون عثمان وعلي وعمر بن عبد العزيز<sup>(١)</sup>.

## ٤ . ٥ . ٢ في القانون الدولي

نصت اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ م على أن يتمتع الطفل بالعديد  
من الحقوق، منها: ضرورة أخذ مصلحته في الاعتبار عند اتخاذ أي إجراء  
أو قرار خاص به، والحق في الحياة والاسم والجنسية، والحق في التعليم  
الإلزامي، وعدم توقيع عقوبة الإعدام على من يقل سنه عن ١٨ سنة، وعدم  
جواز اشترك الأطفال أقل من ١٥ سنة في النزاعات المسلحة، كذلك نصت  
الاتفاقية على ضرورة حماية الأطفال اللاجئين وكفالة تمتعهم بحقوقهم (م  
٢٢)،... الخ<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع ابن سلام: كتاب الأموال، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٨٨ هـ/  
١٩٦٨ م، ص ٣٣٧ - ٣٤١.

(٢) راجع إعلان حقوق الطفل (١٩٥٩ م)، واتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩ م)،  
والميثاق الإفريقي الخاص بحق ورفاه الطفل (١٩٩٠ م)، واتفاقية منظمة العمل  
الدولية الخاصة بالقضاء على أسوأ صور عمل الطفل (رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩ م)،  
والبرتوكولان الاختياريان الخاصان بانخراط الأطفال في النزاع المسلح، وبيع  
ودعارة الأطفال (٢٠٠٢ م)، والتعليق العام رقم ٥ للجنة حقوق الطفل بخصوص  
الأطفال الذين لا يصطحبهم ذويهم خارج بلدتهم الأصلي (٢٠٠٥ م)، وقرار  
مجلس الأمن رقم ١٦١٢ بخصوص الأطفال والنزاعات المسلحة (٢٠٠٥ م)، في:  
Collection of international instruments and legal texts concerning  
refugees and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. 1, p. 469,  
= 405, 465, 419, 423, 594, 474; vol. 3, p. 1058.

ونصت المادة ٥ / ٤ من الإعلان الخاص بالقضاء على كل أشكال عدم التسامح والتمييز المستندة إلى الدين أو العقيدة على أنه: «في حالة الطفل الذي لا يكون تحت رعاية والديه أو أوصيائه القانونيين، يجب الأخذ في الاعتبار الواجب لرغبته المعلنة أو أي دليل آخر لرغبته في خصوص الدين أو العقيدة، على أن يكون المبدأ واجب المراعاة هو المصالح الأفضل للطفل»<sup>(١)</sup>.

## ٤ . ٦ الحقوق المالية

قرر الإسلام ضرورة المحافظة على أموال غير المسلمين سواء أكانت ثابتة أو منقولة، وسواء أثناء الحياة أو بعد الممات، فقد وصل تسامح المسلمين أن الخليفة المقتدر أصدر في سنة ٣١٠ هـ - ٩٢٣ م كتاباً في المواريث بأن «ترد تركة من مات من أهل الذمة، ولم يخلف وارثاً، على أهل ملته»، على حين أن تركة المسلم كانت ترد إلى بيت المال<sup>(٢)</sup>.

---

= انظر كذلك: أحمد أبو الوفا: الحماية الدولية لحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص ٥٤ - ٥٦.

وأن استمرار هذه التدابير ضروري في حالته لصالح أمنها القومي». راجع أيضاً:

Guidelines on the reception of asylum Seekers, International federation of Red Cross and Red Crescent Societies, Geneva, 2001, 34 pp.

- (١) راجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٦ / ٥٥ في ٢٥ نوفمبر ١٩٨١ م.
- (٢) آدم ميتز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، تعريب: محمد أبو ريده، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م، ج ١، ص ٧٧.

والحكمة من ذلك هي أنه - في الإسلام - «لا ميراث لمسلم من غير مسلم» ولأن «اختلاف الدين مانع من الإرث»<sup>(١)</sup>، ولأن السنة جرت بأن أهل كل ملة يرثون من هو منهم إذا لم يكن له وارث من ذي رحمه<sup>(٢)</sup>.

## ٤ . ٧ . التعامل مع غير المسلمين

يقرر الإسلام ضرورة السلام عليهم، وعيادتهم إذا كانوا مرضى، وشهود جنازتهم، وتعزيتهم، وتهنئتهم وغير ذلك من صنوف التعامل معهم<sup>(٣)</sup>.

## ٤ . ٨ . القاعدة العامة في الإسلام أن «اللاجئ مكرم شرعاً وإن كان غير مسلم»<sup>(٤)</sup>

وعلة ذلك أن الله تعالى سوى بين البشر في أصل الخليقة، إذ جعلهم لأب واحد وأم واحدة. ولعل ذلك أكده قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾<sup>(٧٠)</sup> (الإسراء). فقد ورد لفظ «بني آدم» عاماً غير مخصص، ولذلك فهو ينتظم المسلم وغير المسلم، إذ لم يخصصه الله تعالى بقوم

(١) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، ج ١٦، ص ٦٠٦٤، ٦٠٧٠.

(٢) أحمد أمين: ظهر الإسلام، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ٨١-٨٢.

(٣) ابن قيم الجوزية: أحكام أهل الذمة، المرجع السابق، ص ١٩١-٢٠٦.

(٤) ابن عابدين: حاشية رد المحتار، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م، ح ٥، ص ٥٨.

دون قوم أو جنس دون جنس أو إنسان دون إنسان أو دين دون دين، أو لاجئ أو غير لاجئ.

## ٤ . ٩ قرر الإسلام عدم إكراه غير المسلمين على تغيير معتقداتهم

بقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ...﴾ (البقرة) ٢٥٦.

يقول الإمام الرازي في تفسيره الكبير بعد أن ذكر أن الله تعالى بين دلائل التوحيد بياناً شافياً قاطعاً للمعذرة «أنه لا يبقى بعد إيضاح هذه الدلائل عذر للكافر في الإقامة على كفره إلا أن يُقر على الإيمان ويجبر عليه، وذلك مما لا يجوز في دار الدنيا التي هي دار الابتلاء، إذ في القهر والإكراه على الدين بطلان معنى الابتلاء والامتحان، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿... فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ...﴾ (٢٩) (الكهف)، وقال في سورة أخرى ﴿لَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (٩٩) (يونس)، وقال في سورة الشعراء: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسًا أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (٣) ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ (٤) (الشعراء). وذكر القاسمي: أنه تعالى ما بنى أمر الإيمان على الإكراه والقسر، إنما بناه على التمكين والاختيار<sup>(١)</sup>.

(١) تفسير الإمام الرازي، ج ٢، ص ٣١٩؛ الإمام إلكيا الهراسي: أحكام القرآن، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٤م، ج ١، ص ٣٣٩، ١٥٨.

وجاء في السير الكبير: «إن الكفر وإن كان من أعظم الجنايات فهو بين العبد وربّه جل وعلا، وجزاء مثل هذه الجناية يؤخر إلى دار الجزاء، فأما ما عجل في الدنيا - وهو قتال الكفار - فهو مشروع لمنفعة تعود إلى العباد»<sup>(١)</sup>. ومعنى ذلك أنه لا إكراه في الدين، وإنما يتم القتال فقط لمنفعة الناس كدرء اعتداء واقع، أو اضطرار نازل في الدين.

ويؤيد ذلك أن القرآن الكريم نفسه يقرر ثبوت الناس على دينهم والفصل في ذلك يوم القيامة، بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ ﴿١٧﴾ (الحج). ويقول تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُّؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ ﴿٢﴾ (التغابن)، ويقول أيضاً: ﴿... فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ...﴾ ﴿٢٥٣﴾ (البقرة).

ويسري ذلك على اللاجئ: يكفي أن نذكر هنا أموراً ثلاثة:

الأول: من الأمثلة الشهيرة أن موسى بن ميمون اليهودي أكره على الإسلام في الأندلس فأظهره وأسر اليهودية. ثم هرب إلى مصر ونزل مدينة الفسطاط بين يهودها فأظهر دينه. ولما وصل الفقيه أبو العرب الأندلسي إلى مصر حاققه على إسلامه ورام أذاه فمنعه عنه القاضي الفاضل وقال له: «رجل يُكره لا يصح إسلامه شرعاً»<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح كتاب السير الكبير للشيباني: المرجع السابق، ط حيدر آباد الدكن، ج ٣، ص ١٨٢.

(٢) العبري: تاريخ مختصر الدول، دار المسيرة، بيروت، ص ٢٣٩، ولذلك قيل: «وإذا أكره على الإسلام من لا يجوز إكراهه كالذمي والمستأمن فأسلم لم يثبت له حكم الإسلام حتى يوجد منه ما يدل على إسلامه طوعاً مثل أن يثبت على الإسلام بعد زوال الإكراه =

الثاني: جاء في رسالة المأمون إلى قسطنطين ملك الروم: «وأيم الله لو يعلم من قبلك من المساكين والزارعين والفقراء والضعفاء والعمله بأيديهم، ما لهم عند أمير المؤمنين لتحذروا إليه وأقبلوا عليه، من إيوائهم، وإنزالهم الأرض الواسعة، وإمكانهم من مسائل المياه السائحة، والعدل عليهم بما لا تبلغه أنت ولا تقاربه. رفقا بهم ونظراً لهم وإحساناً إليهم، مع تخليته إياهم وأديانهم، لا يكرههم على خلافها ولا يجبرهم على غيرها، لا اختاروا قرب أمير المؤمنين على قربك، وجواره على جوارك»<sup>(١)</sup>.

الثالث: هل هناك أفضل مما قاله القرافي بخصوص أهل الذمة: «فمن اعتدى عليهم ولو بكلمة سوء أو غيبة في عرض أحدهم أو نوع من أنواع

---

= عنه فإن مات قبل ذلك فحكمه حكم الكفار ...

أما ابن قدامة فهو يرى أنه «أكره على ما لا يجوز إكراهه عليه فلم يثبت حكمه في حقه كالمسلم إذا أكره على الكفر والدليل على تحريم الإكراه قوله تعالى: ﴿لا إكراه في الدين﴾ وأجمع أهل العلم على أن الذمي إذا أقام على ما عوهد عليه والمستأمن لا يجوز نقض عهده ولا إكراهه على ما لم يلتزمه ولأنه إكراه على ما لا يجوز إكراهه عليه فلم يثبت حكمه في حقه» (ابن قدامة: المغني والشرح الكبير، المرجع السابق، ج ١٠، ص ١٠٤ - ١٠٥).

كذلك يقول وليم الصوري إن المسلمين حينما استولوا على القدس سمحوا لأهلها «أن يعيدوا ترميم ما دمر من الكنائس وأداء شعائرهم الدينية، كما أبقوا لهم أسقفهم، وأذنوا لهم بممارسة الديانة المسيحية بلا قيد» وليم الصوري: الحروب الصليبية، ترجمة حسن حبشي: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج ١، ١٩٩١م، ص ٦٥ - ٦٦.

(١) أحمد فريد رفاعي: عصر المأمون، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٦ هـ/ ١٩٢٨م، ج ٢، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

الأذية أو أعان على ذلك فقد ضيع ذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ وذمة دين الإسلام»<sup>(١)</sup>.

#### ٤. ١٠ ايراعى القضاء الإسلامي حقوق اللاجئين غير المسلمين

ميزان العدل واحد، يجب ألا يفرق بين مسلم وغير مسلم، لأن العدالة لا تختلف في هذا المقام، حتى ولو كان الخصم لاجئاً.

وقد روى ابن عبد الحكم أن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب خطب يوماً، فكان من خطبته: «ألا إني إنما أبعث عمالي ليعلموكم دينكم وسنة نبيكم، ولا أبعثهم ليضربوا ظهوركم ولا يأخذوا أموالكم. ألا فمن أتى إليه شيء من ذلك فليرفعه إلى، فوالذي نفس عمر بيده لأقصنه منه. فقام عمرو بن العاص فقال: رأيت يا أمير المؤمنين إن عتب عامل من عمالك على بعض رعيتك فأدب رجلاً، إنه لمقصنه منه؟ قال: نعم... ألا أقصه وقد رأيت رسول الله ﷺ يقص من نفسه؟ ألا لا تضربوا المسلمين فتذلوهم، ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم ولا تجمروهم فتفتنوهم، ولا تنزلوهم الغياض فتضيعوهم.

---

(١) الفروق للقرافي: عالم الكتب، بيروت، ج ٣، الفرق، ١١٩، ص ١٤؛ وانظر أيضاً ما يجب لهم من البر وسد حاجتهم وغير ذلك، ص ١٥.  
ومن الكبائر «إيذاء الجار ولو ذمياً» ومنها أيضاً «ظلم السلاطين والأمراء والقضاة وغيرهم مسلماً أو ذمياً بنحو أكل مال أو ضرب أو شتم أو غير ذلك» (ص ٥٢٢).  
راجع الإمام ابن حجر الهيتمي: الزواجر عن اقتراف الكبائر، دار الشعب، القاهرة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، ص ٣٤٦، ومنها أيضاً «قتل المسلم أو الذمي المعصوم عمداً أو شبه عمداً» (ص ٤٨٢) وكذلك «ضرب المسلم أو الذمي بغير مسوغ شرعي» (ص ٤٩٥).

فأتى رجل من أهل مصر إلى عمر فقال: يا أمير المؤمنين عائد بك من الظلم. قال عُدت معاذاً. قال: سابقت ابن عمرو بن العاص فسبقته، فجعل يضربني بالسوط ويقول: أنا ابن الأكرمين.

فكتب عمر إلى عمرو يأمره بالقدوم عليه فقدم، فقال عمر: أين المصري، خذ السوط فا ضرب. فجعل يضربه بالسوط ويقول عمر: اضرب ابن الأكرمين! قال أنس (راوي الخبر): ف ضرب، فوالله لقد ضربه ونحن نحب ضربه، فما أقلع عنه حتى تمنينا أن يرفع عنه. ثم قال عمر للمصري: ضع على صلعة عمرو، فقال: يا أمير المؤمنين إنما ابنه الذي ضربني وقد اشتفيت منه. فقال عمر لعمرو: مذكم تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً! قال: يا أمير المؤمنين لم أعلم ولم يأتيني»<sup>(١)</sup>.

## ٤ . ١١ حماية حياة غير المسلمين

حمى الشريعة الإسلامية كذلك حياة غير المسلمين الذين لا يجارون الإسلام بل لا يجوز الاستناد إلى الضرورة للاعتداء على حياتهم. يقول الشيباني: «ولو كان معهم في السفينة قوم من أهل الذمة أو من أهل الحرب مستأمنين فهم في ذلك كالمسلمين لا يسعهم أن يطرحوهم في الماء وإن خافوا على أنفسهم. لأنهم آمنون فيهم بسبب الذمة أو الأمان فكانوا كالأمنين بسبب الإيذان»<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن عبد الحكم: فتوح مصر والشام، تحقيق عبد المنعم عامر، دار التعاون، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٢٢٤ - ٢٢٦.

(٢) شرح كتاب السير الكبير للشيباني، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، المرجع السابق، ج ٤، ص ١٥٦٢ - ١٥٦٣.

لذلك فإن حياة الإنسان - مسلماً أو غير مسلم - واجبة الاحترام في شريعة الإسلام<sup>(١)</sup>، حتى ولو كان لاجئاً.

## ٤ . ١٢ حق اللاجئين في العدل معهم

إذ جاء في السير الكبير: «الأصل أنه يجب على إمام المسلمين أن ينصر المستأمنين ماداموا في دارنا، وأن ينصفهم ممن يظلمهم، كما يجب عليه ذلك في حق أهل الذمة».

يعلل السرخسي ذلك بقوله: «لأنهم تحت ولايته، ماداموا في دار الإسلام، فكان حكمهم كحكم أهل الذمة»<sup>(٢)</sup>.

وهكذا، فإن العدل واجب في حق من حصل على الأمان من المسلمين، ولو كان من اللاجئين. لأن ذلك يعد من الإنصاف لهم<sup>(٣)</sup>. ويتضمن ذلك أمرين:

(١) قيل: «إن الحق في الحياة والحصول على الرزق واحد، لأنه يتعلق بالمعاش، والأسوة فيه خير من الأثرة» ولذلك يجب معونة المحتاج ولو كان من أهل الكتاب (راجع محمد الشحات الجندي: قواعد التنمية الاقتصادية في القانون الدولي والفقهاء الإسلاميين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥ م، ص ٦٢).

(٢) شرح كتاب السير الكبير للشيباني، المرجع السابق، القاهرة، ١٩٧٢ م، ص ١٨٥٣.

(٣) بل إن القرآن الكريم يتضمن ٣٩٦ إشارة إلى المسائل الخاصة بالحماية، وتقديم المساعدة منها ١٧٠ خاصة بالأشخاص الذين هم في وضع مهدد Vulnerables، ٢٠ تتعلق بالهجرة والأمان، ١٢ خاصة بالملاذ، ٦٨ تتعلق بالزكاة والإحسان، كما أنه يوجد حوالي ٨٥٠ حديثاً للنبي ﷺ تتعلق بالحماية والإحسان. واستناداً إلى ذلك يقرر رأي:

“The right of all humanity to enjoy protection and assistance, and the concomitant obligation to protect and assist those in need, including forced migrants, is one of the preeminent institutions of Islamic Law

الأول: إنصافهم ممن يظلمهم في دار الإسلام.

الثاني: إنصافهم تجاه من يعتدى عليهم من غير المسلمين (عن طريق رد أي اعتداء عسكري عليهم، أو ممارسة الحماية الدبلوماسية دفاعاً عن حقوقهم).

يؤيد ما قلناه أيضاً قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ﴿٨﴾ (المتحنة). ولا شك أن هذه الآية تسرى أيضاً على اللاجئ لأنه - بحسب تعريفه - من غير المقاتلين ولم يشارك في إخراج المسلمين من ديارهم.

---

which can be distilled both through literal interpretations of the = language of Sharia and by qiyas (analogy)”.  
=

ويضيف أيضاً (ص ٩-١١) أن الشريعة الإسلامية تقرر التزاماً  
يقضى بمنح الحماية والمساعدة للأشخاص المحتاجين لها .

راجع:

Kirsten Zaat : The protection of forced migrants in islamic law,  
New issues in refugee research, Research Paper N°. 146, UNHCR,  
December 2007, p. 6, reference 30; pp. 7-8 reference 32.

## الفصل الخامس

### عوارض حق الملجأ

في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي



## ٥ . عوارض حق الملجأ

### في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

نقصد بذلك تلك الأمور التي قد تؤثر على حق الملجأ بدء واستمراراً وانتهاء: أي تلك التي تمنع من منحه ابتداء (طوائف الأفراد الذين لا يحق لهم الحصول على وضع اللاجئ) أو التي تؤدي إلى تأقيت الملجأ الممنوح (الحماية المؤقتة)، أو يكون من أثرها التوصل إلى حل دائم أو انتهاء الملجأ (الحلول الدائمة وانتهاء الملجأ).

## ٥ . ١ . العوارض «ابتداء»: الأفراد الذين لا يحق لهم

### الحصول على وضع اللاجئ

هناك طوائف من الأشخاص ليس لهم حق الحصول على الملجأ، لأنهم غير مؤهلين لذلك.

## ٥ . ١ . ١ . في الشريعة الإسلامية

من الواضح أن السبب الثالث المذكور في المادة ١/ و من اتفاقية ١٩٥١ م لم يكن موجوداً وقت ظهور الإسلام، فالأمم المتحدة نشأت عام ١٩٤٥ م أي بعد ظهور الإسلام بما يقرب من أربعة عشر قرناً. إلا أنه لما كانت الدول الإسلامية أعضاء في الأمم المتحدة، إذ أنها أطراف في الميثاق المنشئ لتلك المنظمة، فإن هذا السبب يسرى عليها ومن ثم يجب عليها تنفيذه. أما السببان الآخران فهما، على نحو أو آخر، يتعلقان بارتكاب جرائم خطيرة. وهو ما نبحثه الآن، على النحو الآتي:

## أولاً: عدم جواز منح اللجوء للمجرمين (غير السياسيين)

عدم منح الملجأ للمجرمين، خصوصاً أولئك الذين ارتكبوا أفعالاً تستوجب عقابهم أو إقامة الحد عليهم، مثل القتل العمد بغير وجه حق، هو أمر ثابت في شريعة الإسلام.

وقد أخذ المسلمون بهذا السبب وطبقوه منذ بدايات الدولة الإسلامية وما بعد ذلك. ونشير هنا إلى مظهرين من مظاهر ذلك:

### ١ - عدم منح الملجأ للمجرمين بالتطبيق لمعاهدة دولية

وتفسير ذلك أنه إذا وجدت معاهدة تمنع الدولة الإسلامية من منح حق الملجأ لأشخاص بعينهم، وكانت هذه المعاهدة لا تتعارض مع نصوص الشريعة، وجب على الدولة الإسلامية الوفاء بها لأن قاعدة قدسية التعاقد والوفاء بالعهد من القواعد التي يصعب الفكك منها في الإسلام.

من ذلك ما جاء في كتابه ﷺ بين المهاجرين والأنصار الذي وادع فيه اليهود: «وأنه لا يجل لمؤمن أقرب بما في هذه الصحيفة، وآمن بالله واليوم الآخر، أن ينصر محدثاً ولا يؤويه، وأنه من نصره أو آواه، فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل»<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في عهد عبد العزيز بن موسى بن نصير إلى تدمير ملك أوريولة في شمالي الأندلس:

---

(١) راجع: نص الوثيقة: مجموعة الوثائق السياسية البند رقم ٢٢، العمري، أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة (محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة) ج ١، ص ٢٨٣؛ والعلي، ابراهيم. صحيح السيرة النبوية (الأردن، دار النفائس، =

«بسم الله الرحمن الرحيم: كتاب عبد العزيز بن موسى بن نصير لتدمير أنه نزل على الصلح، وأن له عهد الله وذمة نبيه ﷺ... وأنه لا يؤوي لنا أبقاً، ولا يؤوي لنا عدواً، ولا يخيف لنا آمناً، ولا يكتم خبر عدو علمه»<sup>(١)</sup>.

ومنه ما جاء في كتاب عمر إلى ملك الروم «حينما ارتحلت إياد بن نزار إلى أرض الروم أثناء فتح الجزيرة»: «أنه بلغني أن حياً من أحياء العرب ترك دارنا وأتى دارك، فوالله لتخرجه أو لنبذن إلى النصارى، ثم لنخرجنهم إليك «فأخرجهم ملك الروم»<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ أن منح الملجأ إلى شخص بعينه قد يرتبط بإبرام اتفاق معه، وحينئذ عليه الالتزام بالشروط الواردة في الاتفاق الذي منحه ذلك الملجأ، إذ في بعض الأحوال قد يترتب على عدم التزامه بذلك آثار خطيرة. وفي ممارسات المسلمين ما يدل على ذلك.

ومن ذلك أيضاً حينما فقد السقلاروس عرش روما بعد صراع مع منافس له، فلجأ إلى بلاد المسلمين وأبرم اتفاقاً مع صمصام الدولة جاء فيه:

ط ٦، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص ٢٠٥، بند ٢٢؛ السيرة النبوية لابن هشام، المرجع السابق، ج ١، ص ٣٠١. ومن ذلك ما حدث في عهد عمر بن الخطاب حينما بعث سويد بن مقرن إلى طبرستان، والذي كتب لهم كتاباً جاء فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من سويد بن مقرن للفرخان أصهبذ خراسان على طبرستان...: إنك آمن بأمان الله عز وجل على أن تكف بصوتك وأهل حواشي أرضك، ولا تؤوي لنا بغية...» الشيخ محمد الخضري: إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء، ص ٨٨ - ٨٩.

(١) الوثائق السياسية والإدارية في الأندلس وشمال أفريقيا، تجميع: محمد حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ص ١٢٠.

(٢) راجع أحمد زكي صفوت: جمهرة رسائل العرب، المكتبة العلمية، بيروت، ج ١، ص ٢٣٤.

«إنك سألت بسفارة أختنا وعدتنا وصاحب جيشنا (أبي حرب ربار بن شهر اكوب) تأمل حالك في تطاول حبسك، واعتياقك عن مراجعة بلدك، وبذلك - متى أفرج عنك وخلي طريقك وأذن لك في الخروج إلى وطنك والعود إلى مقر سلطانك - أن تكون لولينا ولياً ولعدونا عدواً ولسلمنا مسلماً ولحربنا حرباً. وأن تكف عن تطرق الثغور والأعمال التي في أيدينا وأيدي الداخلين في طاعتنا، فلا تجهز إليها جيشاً ولا تحاول لها غزواً، ولا تبدأ أهلها بمنازعة ولا تشرع لهم في مقارعة ولا تتناولهم بمكيدة ظاهرة ولا باطنة، ولا تقابلهم بأذية جلية ولا خفية»<sup>(١)</sup>.

كذلك يجب عند استقبال اللاجئين، بين أمور أخرى، مراعاة المعاهدات الدولية التي قد تكون مبرمة مع دولته<sup>(٢)</sup>.

---

(١) مذكرة في محمد ماهر حمادة: الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصور العباسية المتتابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م، ص ٣٢١.

(٢) من ذلك لجوء ملك ليون بعد أن طرده البابا من الكنيسة باعتباره مارقاً من الدين وأذن للملك البرتغال بمحاربتة، فقد قصد بنفسه إلى أشبيلية ملتجئاً إلى المنصور، طالباً منه معونته بالجند والمال، وإذا كان الخليفة قد استقبله بما يليق به كملك، إلا أنه لم يستجب له نظراً لوجود هدنة وسلام بين الموحدين وملك قشتالة (د. عبد الهادي التازي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، مطابع فضالة - المحمدية، ج ٦، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م، ص ٦٦).

فإذا لم توجد معاهدة دولية تمنع منح الملجأ، فإن القاعدة التي تطبق هي قاعدة «الأصل في الأشياء الإباحة»، فيجوز حينئذ منحه.

وهكذا يقول أبو شامة «إن قومي طرابلس قد التجأ إلى السلطان (صلاح الدين الأيوبي) وصار له على أهل ملته من الأعوان» أبو شامة: عيون الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٢ م، ج ٢، ص ١٣١.

## ٢ - عدم منح الملجأ بسبب ارتكاب اللاجئ لمظالم في بلده الأصلي

يتمثل الغرض الأساسي لمنح حق الملجأ في حماية الشخص من الاضطهاد الذي يقع عليه لو بقي في بلده الأصلي أو أي مكان آخر. ولذلك يجب عدم ارتكابه لمظالم يريد - عن طريق اللجوء - الهروب من العقاب الواجب عليه. لذلك اعتبر الهيتمي من الكبائر «إيواء المحدثين أي منعهم ممن يريد استيفاء الحق منهم والمراد بهم من يتعاطى مفسدة يلزمه بسببها أمر شرعي». ويؤيد ذلك ما قاله علي بن أبي طالب إن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله من ذبح لغير الله، لعن الله من لعن والديه، لعن الله من آوى محدثاً، لعن الله من غير منار الأرض»<sup>(١)</sup>. ولما كان الإسلام لا يقر الظلم، في أية صورة من صورته، لذلك لا يجوز منح اللجوء لمثل هذا الشخص<sup>(٢)</sup> خصوصاً إذا كان اللاجئ رئيساً للدولة أو ممن بيدهم الأمر والنهي أو المجرمين الخطرين.

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الأضاحي، باب تجريم الذبح لغير الله، رقم ١٩٧٨م، ج ٣، ص ١٥٦٧؛ ومسند الإمام أحمد، مسند علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، رقم ٨٥٥، ج ٢، ص ٢١٢.

(٢) لذلك في تفسير لقوله ﷺ: (المؤمنون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده من أحدث حدثاً فعلى نفسه، ومن أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) يقول الإمام الخطابي:

«وقوله: من آوى محدثاً فعليه لعنة الله يريد من آوى جانياً أو أجاره من خصمه وحال بينه وبين أن يقتص منه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين» الإمام الخطابي: معالم السنن، المرجع السابق، ج ٤، ص ١٦ - ١٩.

ومعنى من آوى محدثاً (أي من آوى أهل المعاصي)، راجع الإمام ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المرجع السابق، ج ١٣، ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

## في هذا المعنى يقرر ابن تيمية<sup>(١)</sup>

«يقع كثير من الرؤساء من أهل البادية والحاضرة إذا استجار بهم مستجير، أو كان بينهما قرابة أو صداقة، فإنهم يرون الحمية الجاهلية، والعزة بالإثم، والسمعة عند الأوباش: أنهم ينصرونه - وإن كان ظالماً مبطلاً - على المحق المظلوم، لا سيما إن كان المظلوم رئيساً يناديهم ويناويهم، فيرون في تسليم المستجير بهم إلى ما يناويهم ذلاً أو عجزاً، وهذا - على الإطلاق - جاهلية محضة. وهي من أكبر فساد الدين والدنيا. وقد ذكر أنه إنما كان سبب كثير من حروب الأعراب، كحرب البسوس التي كانت بين بني بكر وتغلب، إلى نحو هذا. وكذلك سبب دخول الترك، والمغول دار الإسلام واستيلاؤهم على ملوك ما وراء النهر وخراسان: كان سببه نحو ذلك».

ويضيف ابن تيمية تأكيداً لما سبق: «وإنما الواجب على من استجار به مستجير - إن كان مظلوماً ينصره. ولا يثبت أنه مظلوم بمجرد دعواه، فطالما اشتكى الرجل وهو ظالم، بل يكشف خبره من خصمه وغيره، فإن كان ظالماً رده عن الظلم بالرفق إن أمكن، إما من صلح أو حكم بالقسط، وإلا فبالقوة»<sup>(٢)</sup>.

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب ابن قاسم النجدي، مطابع الحكومة، الرياض، ١٣٨١ هـ ج ٢٨، ص ٣٢٦-٣٢٧.

(٢) تبين لنا القصة الآتية مدى الحرج الذي يتعرض له طالب الملجأ إذا كان قد ارتكب المظالم في بلاده قبل زوال الملك عنه: فقد هرب بعض بني مروان إلى بلاد الحبشة، لما ظهرت ولاية بني العباس فأتاه ملك الحبشة، وقال له: ما الذي جاء بك؟ قال: ولي الأمر غيرنا، فاستجرت بك، فقال: أنتم تزعمون أن نبيكم حرم الخمر فلم شربتموها! فقال: إنما يفعل ذلك رعاع الناس لا خلاق لهم، قال: وتقولون أنه حرم الحرير: فلما لبستموه! فقال: إنما يفعله أتباع لنا. قال: وتخرجون إلى الصيد في طلب عصفور، فتنزلون بالقرى، فتأخذون أموالهم، وتفسدون زروعهم فقال: إنما يفعله =

= الجهال. فقال: لا والله بل بارزتم الله بالذنوب فسلبكم الملك (انظر ابن الجوزي: الشفاء في مواعظ الملوك والخلفاء، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م، ص ٦٠).

ونذكر هنا أيضاً قول ابن شاهين أن على الملك ألا: «يقرب من أتاه هارباً من عند ملك نظيره ولا يفشى له سره بل يكرمه ويبعده عنه فإن كان هارباً ممن بينه وبين الملك عداوة فلا يشك إما أن يكون قليل الخير ما حفظ خير مخدومه أو لمكر ما ليطلع على أحوال الملك فيراسل من هو هارب منه وربما ينفر خواطر الجند بكلامه وإن كان هارباً من صاحب الملك فيكون عدم تقربه له إمساكاً لخاطر صاحبه فإن كان وجب على الهارب القتل من المهروب منه واستجار بالملك المهروب إليه فقد تقدم الكلام عن ذلك في قول أمير المؤمنين إياك وتعطيل حدود الله. وإن كان قد أذنب واستغفر منه فينبغي التشفع فيه وإعادته إلى مخدومه».

غرس الدين بن شاهين الظاهري: كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، صححه بولس راويس، دار العرب للبستاني، القاهرة، ١٩٨٨ م - ١٩٨٩ م، ص ٦٠ - ٦١.

معنى ذلك أن ابن شاهين يضع قواعد ثلاث بخصوص اللاجئين:

١. ضرورة الحذر التام، لأن من يأتي هارباً إلى الدولة الإسلامية قد يتم إرساله لغرض آخر (جمع المعلومات). وبذلك يكون ابن شاهين قد تنبه إلى ما تلجأ إليه أجهزة المخابرات الحديثة من زرع أشخاص داخل الدول الأخرى تحت ستار كونهم من اللاجئين السياسيين، أو المناوئين لنظام الحكم، أو الفارين من العدالة، أو المطلوب محاکمتهم عن جرائم اقترفوها.
٢. أنه إذا كان الهارب قد ارتكب جرماً يستوجب حدًّا، فإن على الملك إعادته لأنه مطالب بعدم تعطيل حدود الله (يبدو أن ابن شاهين يقصر ذلك على العلاقات بين الدول الإسلامية، لأنها هي التي تطبق فيها فكرة الحدود).
٣. إذا تاب المذنب ورجع عن أفعاله التي ارتكبها (بأن امتنع مثلاً عن مهاجمة نظام الحكم في بلده، أو امتنع عن الدعوة إلى الإطاحة بالحكومة)، فإنه يمكن تدخل الدولة الإسلامية للمطالبة بالعتف عنه، وإعادته إلى دولته مع اشتراط عدم =

## ثانياً: جواز تسليم اللاجئ

يمكن أن يتم ذلك في الفقه الإسلامي<sup>(١)</sup>، في حالتين:

### ١ - تسليم اللاجئ المجرم: مدى جواز تسليم المجرمين في الإسلام

من الأفضل أن تكون محاكمة الجاني في البلد الذي ارتكب فيه الجريمة لما في ذلك من تيسير إقامة الأدلة، والإثبات، وسماع الشهود، ومعاينة مكان الجريمة، والتحقق من آثارها وظروفها، الأمر الذي قد يدعو إلى تفضيل تسليم المجرم لمحاكمته في بلد ارتكاب الجريمة. غير أن أغلب دول العالم لا تفضل تسليم رعاياها إلى دولة أخرى لمحاكمتهم وفقاً لقوانينها، فما هو موقف الشريعة الإسلامية في هذا المقام؟.

وهناك اتجاهان أساسيان في الفقه الإسلامي بخصوص من يرتكب من المسلمين جريمة في دار الحرب ثم يفر إلى دار الإسلام:

١ - الاتجاه الأول: «الاتجاه الشخصي»: ويذهب إلى إمكانية فرض العقاب في هذه الحالة، لأن المسلم يلتزم بأحكام الإسلام أينما كان. وقد تبني الجمهور هذا الاتجاه.

٢ - الاتجاه الثاني: «الاتجاه المكاني»: ويرى أن العقاب على الجريمة رهن

---

= معاقبته في هذه الحالة، راجع: أحمد أبو الوفا: كتاب الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام، المرجع السابق، ج ١٤، ص ٥٥٥ - ٥٥٦.

(١) راجع أيضاً «مشكلات التسليم التي تؤثر على اللاجئين»، في: التوصيات بشأن الحماية الدولية للاجئين التي اعتمدها اللجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٣٩ (رقم ١٧ (٣١)).

بشوت الولاية الإسلامية وقت ارتكاب الفعل، ولما كانت هذه الولاية منتفية على دار الحرب فإن المسلم لا يعاقب على جرائمه التي ارتكبها هناك، وقد أخذ بهذا الاتجاه الفقه الحنفي.

ولكن هل يجوز - في إطار هذا الفرض - تسليم المسلم «أو الذمي» إلى دولة دار الحرب لتحاكمه عن الجريمة التي ارتكبها هناك حتى ولو كان ذلك بالتطبيق لمعاهدة دولية؟<sup>(١)</sup>.

يذهب الشيخ محمد أبو زهرة إلى عدم جواز ذلك للأسباب الآتية:

(١) ذهب مفتي جمهورية مصر العربية إلى جواز تسليم أسامة بن لادن بشروط: يقول: نصر فريد واصل: «الحرب ضد أفغانستان الآن تنال من الأبرياء والضعفاء وتخصد أرواحهم بالمئات، ومن ثم فلا مانع شرعاً في ظل هذا الوضع من أن يتقدم - أسامة بن لادن - التي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية المتهم الأول في الأعمال الإرهابية التي حدثت بواشنطن ونيويورك - بنفسه للمحاكمة من أجل الحفاظ على السلام الدولي وسلامة الشعب الأفغاني، أو أن يقدمه نظام طالبان الذي يؤويه إلى هيئة دولية إسلامية، أو جهة محايدة تحت إشراف دولي لتطمئن أنه سيحاكم محاكمة عادلة، خاصة أن الذي يقع عليه الظلم والاعتداء هم الضعفاء والمدنيون من الشعب الأفغاني، فإذا كان توقف الحرب ضد أفغانستان وإعادة السلام الدولي للعالم يتطلب تسليم «بن لادن» فيجب شرعاً تسليمه إلى جهة دولية يتحقق فيها العدالة، والمحاكمة العادلة التي تقرها الشريعة الدينية في جميع الشرائع السماوية، والشرعية الدولية التي يتم الإجماع عليها، والعبرة في الأمر أن يكون الحكم به عدالة، وأن يكون «بن لادن» من حقه القدرة على أن يدافع عن نفسه ويقدم كل الأدلة التي تدفع عنه الاتهام، ولكن إذا كانت هناك ضرورة بمعنى أنه لن تظهر الحقيقة ولن تتحقق العدالة إلا أمام قاضي مسلم فلا بد في هذه الحالة أن يحاكم «بن لادن» أمام محكمة إسلامية...».

نصر فريد واصل: مفاجأة يفجرها مفتي الجمهورية تسليم «بن لادن» لأمريكا واجب بشروط، جريدة صوت الأزهر، ٢٣ شعبان ١٤٢٢هـ - ٩ نوفمبر ٢٠٠١م، ص ٣.

أولها: اتفاق فقهاء المسلمين على أنه لا يصح أن يقضي على المسلم قاض غير مسلم.

ثانيها: اتفاق الفقهاء على أنه لا يصح أن يقضي على المسلم بشريعة ليست مشتقة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله<sup>(١)</sup>.

---

(١) الشيخ محمد أبو زهرة: الجريمة، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٣٨٢-٣٨٣. وفي معنى قريب: محمود إبراهيم الديك: المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، مطابع البيان التجارية، دبي، ص ٣٥٢-٣٥٤.

ويذهب رأي في الفقه إلى القول إن الإسلام كان أول من وضع مبدأ تسليم المجرمين وذلك تأسيساً على قوله تعالى: ﴿من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنها قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنها أحيا الناس جميعاً﴾ الأمر الذي يعني عدم قابلية العدالة للانقسام وضرورة معاقبة الجناة. وهكذا يقرر حرفياً:

«L'islam a posé, le premier, le principe de l'extradition, en indiquant de la façon la plus rationnelle et la plus concise, la base sur laquelle elle est fondée. En effet, il est dit dans le Koran ( S. V. v.32): «Celui qui aura tué un homme sera regardé meurtrier du genre humain», N'est – ce pas la proclamation de l'indivisibilité de la justice et de la nécessité de punir les coupables, non obstant les frontières politiques et les théories basées sur la notion de la souveraineté des Etats et la territorialité, des lois pénales». (A. Rechid: L'Islam et le droit des gens, RCADI, 1937, II, p. 434).

ويذهب حميد الله إلى القول بتسليم الرعايا المسلمين إذا ارتكبوا أعمال قطع الطريق، بقوله: «If subjects of a Muslim State commit highway robbery in a foreign country even against Muslim subjects, their case may not be heard in a Muslim court though they may be extradited if there is a treaty to that effect» (Hamidullah: Muslim conduct of State, Sh. M. Ashraf, Lahore, 1945, p. 178).

## ٢ - تسليم اللاجئ بالتطبيق لمعاهدة دولية

إذا ارتبطت الدولة الإسلامية بمعاهدة تبيح تسليم الشخص، فلا شك أنه يجب الوفاء بها، لأن الوفاء بالعهد من القواعد الأصولية في الشريعة الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

نستدل على ذلك بما حدث بعد صلح الحديبية حينما جاء أبو بصير إلى رسول الله ﷺ، فبعثت قريش تطلبه بواسطة رجلين منها، فقال رسول الله ﷺ: يا أبا بصير إنا قد أعطينا هؤلاء القوم ما قد علمت<sup>(٣)</sup>، ولا يصلح لنا في ديننا الغدر، وإن الله جاعل لك ولمن معك من المستضعفين فرجاً ومخرجاً، فانطلق إلى قومك، قال: يا رسول الله، أتردني إلى المشركين يفتنونني في ديني؟ قال: يا أبا بصير، انطلق فإن الله تعالى سيجعل لك ولمن معك من المستضعفين فرجاً ومخرجاً، فانطلق أبو بصير إليهم. فجعلوا لا يتركون لقريش عيراً ولا ميرة ولا ماراً، إلا قطعوا بهم. فكتبت في ذلك قريش إلى رسول الله ﷺ، وقالوا نرى أن تضمهم إلى المدينة فقد أذونا<sup>(٤)</sup>.

وأنزل الله تعالى بعد ذلك القرآن بنسخ الشرط المذكور في رد النساء<sup>(٥)</sup>، فمنع رسول الله ﷺ من ردهن.

(١) راجع أيضاً الإمام الماوردي: الحاوي الكبير، المرجع السابق، ج ١٨، ص ٤١٢ - ٤٢٦.

(٢) كان الشرط: «ولا يأتينك أحد منا وإن كان على دينك إلا رددته إلينا».

(٣) العلي، إبراهيم، صحيح السيرة النبوية، مرجع سابق، ٤٢٧، ٤٢٨.

(٤) وذلك بآية الامتحان في سورة الممتحنة: بقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهم فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وآتوهن ما أنفقوا ولا جناح عليكم أن تنكحوهن﴾ وتعليقاً على ذلك يقول ابن هشام:

ولكن هل يمكن القول أن ثمة تعارضاً بين ما قررناه سابقاً من عدم جواز تسليم اللاجئ وبين ما حدث في صلح الحديبية حيث التزم المسلمون برد من يأتيهم من أهل مكة المكرمة ولو كان مسلماً، ولا ترد قريش من يأتيها من المسلمين:

الواقع أن التعارض - من حيث الظاهر قائم - أما إذا بحثناه بالنسبة للعمق فهو غير موجود للسببين الآتين:  
السبب الأول: أن الوفاء بالعهد ضرورة من الضروريات التي قررتها الشريعة الإسلامية.

السبب الثاني: لكن ذلك يجب ألا يتعارض مع أصول الإسلام والتي تقضي بأن المستأمن آمن على نفسه وماله، الأمر الذي يقودنا إلى القول أن تسليم الشخص لدولته جائز في الإسلام بعد إبرام معاهدة بين دولته والدولة الإسلامية أما قبل ذلك فلا، لأن ذلك يعتبر خيانة وإخلاقاً بالأمان، لأن استمراره في الإقامة رغم المعاهدة دليل على رضائه الخضوع لحكمها.

ونرى أن على رئيس الدولة الإسلامية أن يوقت له وقتاً يمكنه فيه من

---

«ولولا الذي حكم الله به من هذا الحكم لرد رسول الله ﷺ النساء كما رد الرجال، ولولا الهدنة والعهد الذي كان بينه وبين قريش يوم الحديبية لأمسك النساء، ولم يردد لهن صداقاً، وكذلك يصنع من جاءه من المسلمات قبل العهد» (السيرة النبوية لابن هشام، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٢٦ - ٣٢٧).

ويقول الإمام الحازمي (بخصوص عدم جواز رد النساء): «وفيه دليل على أن الإمام إذا شرط في العقد ما لا يجوز فعله في حكم الدين فإن ذلك الشرط باطل، وقد قال ﷺ: (كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) (الإمام محمد بن موسى الحازمي: الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، المرجع السابق، ص ٣٣٢).

الخروج إلى دولته أو أي مكان آخر يختاره محافظة على الأمان الممنوح له. وتطبيقاً لمبدأ عدم الرد إلى مكان يخشى عليه من الاضطهاد<sup>(١)</sup>، ومنعاً لأي غدر. وهكذا تبين لنا سابقة الحديبية أمرين:

الأول: جواز تسليم المسلم إذا ارتبطت الدولة الإسلامية بمعاهدة دولية، وبشرط أن يحضر إلى دار الإسلام بعد إبرام الصلح.

---

(١) يذهب رأي إلى أن تسليم الدولة لرعايا الدولة الأجنبية إلى دولتهم لا يعد مخالفة لمقتضى الأمان، ولا لحكم الشرع، لأن الأمان الممنوح للمستأمن، مع وجود معاهدات التسليم، يكون مشروطاً بشرط ضمني هو رده إلى دولته إذا طلبته وتوافرت فيه شروط التسليم، راجع: عبد الكريم زيدان: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، مكتبة القدس - بغداد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص ١٢١. والواقع أننا نرى أن ذلك يكون فقط إذا أبرمت معاهدة التسليم قبل إعطاء الأمان، وفي هذه الحالة سيكون التسليم بناء على شرط صريح وبناء على معرفة مسبقة من المستأمن، أما إذا تمت المعاهدة بعد منح الأمان فلا يجوز التسليم بحال وإنما يخير المستأمن في أن يبلغ المأمن الذي يريد. ولا يمكن القول - في هذه الحالة - بوجود «شرط ضمني» بالتسليم، لأن ذلك في رأينا محض افتراض يقوم على الخيال ولا أساس له من الواقع.

يقول الإمام الشوكاني: «واعلم أن إرجاع من فر من المشركين إلى المسلمين وأراد الدخول في الإسلام فيه من المخالفة لما تقتضيه الشريعة، وتوجه العزة الإسلامية ما لا يخفى، فلا يجوز ذلك إلا عند أن يغلب على ظن الإمام أنه إذا لم يفعل ذلك وقع بالمسلمين من ضرر الكفار ما هو أعظم من ذلك وأشد إضعافاً للشوكة الإسلامية، قواها الله سبحانه» (الإمام الشوكاني: السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، مرجع سابق، ج ٤، ص ٥٣٧).

والثاني: أن من يأتي قبل إبرام المعاهدة الدولية لا يسرى عليه التسليم لعدم وجود شرط اتفاقي يقرره<sup>(١)</sup>.

وإلى جانب صلح الحديبية كمثال حي على اتفاق دولي ارتبطت به الدولة الإسلامية لتسليم شخص ما، هناك أمثلة كثيرة في ممارسات الدول الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

(١) وهكذا فقد خرج عبدان إلى رسول الله ﷺ يوم الحديبية قبل الصلح فكتب إليه مواليتهم قالوا يا محمد ما خرجوا إليك رغبة في دينك وإنما خرجوا هرباً من الرق فقال ناس صدقوا يا رسول الله ردهم إليهم فغضب رسول الله ﷺ وقال ما أراكم تنتهون يا معشر قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا وأبي أن يردهم وقال هم عتقاء الله (الخطابي: معالم السنن، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٩٥).

(٢) من ذلك ما جاء في معاهدة بين المسلمين والنوبة: «إنا عاهدناكم وعاهدناكم أن توفونا في كل سنة ثلاثمائة رأس وستين رأساً، وتدخلوا بلادنا مجتازين غير مقيمين، وكذا ندخل بلادكم، على أنكم إن قتلتم من المسلمين قتيلاً فقد برئت منكم الهدنة، وعلى إن أويتم للمسلمين عبداً فقد برئت منكم الهدنة، وعليكم رد أباقي المسلمين، ومن لجأ إليكم من أهل الذمة» (ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، تحقيق عبد المنعم عامر، لجنة البيان العربي، القاهرة، القسم التاريخي، ص ٢٥٤). ومن ذلك ما ورد في معاهدة بين السلطان ومتملك عكا: «وعلى أنه متى هرب أحد - كائناً من كان - من بلاد السلطان وولده إلى عكا بإرادته، يرد جميع ما يروح معه ويبقى عرياناً. وإن كان ما يقصد الدخول في دين النصرانية ولا يتنصر رد إلى أبوابها العالية بجميع ما يروح معه، بشفاعة ثقة بعد أن يعطي الأمان، وكذلك إذا حضر أحد من عكا والبلاد الساحلية الداخلة في هذه الهدنة، وقصد الدخول في دين الإسلام وأسلم بإرادته، يرد جميع ما معه ويبقى عرياناً، وإن كان ما يقصد الدخول في دين الإسلام ولا يسلم يرد إلى الحكام بعكا، والمقدمين بجميع ما يروح معه بشفاعة بعد أن يعطي له الأمان (القلقشندي: صبح الأعشى، المرجع السابق، ج ١٤، ص ٥٦ - ٥٧).

وجاء في الهدنة المبرمة بين صاحب سيس والسلطان قلاوون: «وعلى أنه متى هرب أحد من بلاد مولانا السلطان كائناً من كان... يلتزم الملك ليفون ونوابه يماسكه وإنفاذه تحت الحوطة إلى الأبواب السلطانية... وإن هرب أحد من رعية الملك

فإذا لم يوجد مثل هذا الاتفاق فإن الأمر يرجع إلى السلطة التقديرية للسلطة التي يوجد اللاجئ فوق إقليمها<sup>(١)</sup>.

ولا يتعارض ما قلناه مع ما هو مقرر في الشريعة الإسلامية.

= ليفون وغلمانه وأجناده واستمر على دينه يلتزم نواب السلطان برده إليه. وإن دخل في دين الإسلام يرد المال الذي يوجد معه» (محيى الدين بن عبد الظاهر: تشریف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق مراد كامل، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦١م)، ص ١٠٠.

وأيضاً (ص ١٠١): «أنه متى أخذت أخيدة أو قتل أحد من الجانبين يسلم القاتل ليقص منه». ومن ذلك ما جاء في الهدنة المعقودة بين المنصور قلاوون وبين الريديغون البرشلوني وأخيه صاحب صقلية: «أنه متى هرب أحد من بلاد مولانا السلطان الداخلة في هذه المهادة إلى بلاد الملك الريدراغون وبلاد إخوته، أو توجه ببضاعة لغيره، وأقام بتلك البلاد، كان على الريدراغون رد الهارب والمال معه إلى بلاد مولانا السلطان مادام المذكور مسلماً وإن تنصر فيرد المال الذي معه خاصة ولمملكة الريدراغون ولمملكة أخيه فيمن هرب من بلادهم إلى بلاد مولانا السلطان، هذا الحكم المذكور أعلاه» راجع النص في محمد ماهر حمادة: الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ص ٤٩٠.

(١) يقول ابن طباطبا في وصف ديبس بن صدقة صاحب الحلة في معرض حديثه عن لجوء الأمير أبو الحسن أخو الخليفة المسترشد، كان ديبس «صاحب الدار والجار والحمى والذمار... وكانت الحلة في زمانه محطة الرحال، وملجأ بني الآمال، ومأوى الطريد، ومعتصم الخائف الشريد». وكان الخليفة قد أرسل إليه يطالبه بالبيعة وبتسليم أخيه إليه، فوافق على البيعة، لكنه رفض تسليم أخيه وقال «والله لا أسلمه إليكم وهو جاري ونزيلي ولو قتلت دونه إلا أن أختاره» (ابن طباطبا: الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، بيروت، ص ٣٠٢).

وحينما قال العدلي بن الفرخ شعراً أغضب الحجاج، فطالبه هذا الأخير، فهرب العدلي إلى بلاد الروم، فكتب الحجاج إلى قيصر: «والله لئن لم تبعث به لأغزيناك جيشاً أوله عندك وآخره عندي؟» فطلب حتى أخذ وأتى به الحجاج (لكن الحجاج خلى =

## ثالثاً: مدى جواز تسليم الأسير اللاجئ

سبق القول إنه يجوز منح حق اللجوء الإقليمي لأسرى الحرب التابعين لدول غير إسلامية إذا أسلموا أو صاروا من أهل الذمة. لكن هل يجوز تسليم الأسير المسلم الذي يفلت من العدو ويستتقذ نفسه منهم؟

يمكن القول إن فقهاء المسلمين يكادون يجمعون على عدم جواز رد الأسير في هذه الحالة، حتى ولو كانت هناك معاهدة دولية تقرر الرد أو التسليم لأن المعاهدة تكون حينئذ مقترنة بشرط باطل، وهو ما لا يجوز<sup>(١)</sup>.

وهكذا يقول ابن حزم:

«ومن كان أسيراً عند الكفار فعاهدوه على الفداء وأطلقوه فلا يحل له أن يرجع إليهم ولا أن يعطيهم شيئاً ولا يحل للإمام أن يجبره على أن يعطيهم شيئاً»<sup>(٢)</sup>.

---

= سبيله بعد أن قال له شعراً يمدحه)، راجع الرقام البصري: كتاب العفو والاعتذار، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، ج ٢، ص ٣٥٣-٣٥٦). ومن أمثلة اللجوء أيضاً لجوء ابن الأشعث إلى كابل (أفغانستان) في عهد الحجاج أيضاً حيث أجاره شاه كابل (نفس المرجع، ص ٣٦٨).

(١) وهكذا يروى عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: إذا خرج الأسير المسلم يفادي نفسه، فقد وجب فداؤه على المسلمين، ليس لهم رده إلى المشركين، يقول الله «وإن يأتوكم أسارى تفادوهم وهو محرم عليكم إخراجهم» (البقرة: ٨٥) راجع الإمام حميد ابن زنجويه: كتاب الأموال، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، ج ١، ص ٣٢٣.

(٢) المحلي لابن حزم، ج ٧، ص ٣٠٨-٣٠٩، راجع أيضاً: الأم للشافعي: مرجع سابق، ج ٥، ص ١٩٤، الإمام النووي: روضة الطالبين، ج ١٠، ص ٢٨٣.

هذا بالنسبة للأسير المسلم. أما الأسير غير المسلم الذي يقع في قبضة المسلمين فإنه لا يجوز تسليمه أيضاً ويجب منحه الأمان والملجأ في أحوال معينة منها إذا طلب سماع كلام الله تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ . . . ﴾ ﴿٦﴾ (التوبة) أو إذا أسلم من باب أولى، ومنح الملجأ حينئذ يكون فرضاً على الدولة الإسلامية، بحيث لا تستطيع أن تنفك منه.

## ٥ . ١ . ٢ في القانون الدولي

ومما سبق يتضح أن الإسلام يفوق ما استقر عليه العمل الدولي حالياً، فقد جاء مثلاً في قوانين الحرب الأمريكية U.S. Army Field Manual لعام ١٩٥٦ بخصوص منح اللجوء إلى أسرى الحرب أن الأمر رهن بتقدير السلطة الحاجزة<sup>(١)</sup>.

(١) وهكذا جاء في تلك القوانين، ما يلي:

«A detaining Power may, in its discretion, lawfully grant asylum to prisoners of war who do not desire to be repatriated»

راجع: Whiteman: Digest of IL vol. 10 p. 260. وقد صرح وزير الخارجية الأمريكية في ٢٧ يوليو ١٩٥٣م بخصوص منح اللجوء السياسي لأسرى الحرب الكوريين والصينيين:

«The second principle of great importance that was established was the principle of political asylum, which never before has been applied to prisoners of war. Many of the North Korean and Chinese communist prisoners who surrendered do not want to be returned to captivity but to stay in a land of freedom».

ويضيف أن الشيوعيين أصرروا على طلبهم بضرورة العودة الإجبارية forcible return لأسرى الحرب، وهو ما رفضته الولايات المتحدة بشدة، الأمر الذي =

تنص المادة ١ / و من اتفاقية ١٩٥١ م (انظر أيضاً المادة ١ / ٥ من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية - التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩ م، والمادة ٢ من الاتفاقية العربية لعام ١٩٩٤) والخاصة بالأشخاص الذين لا يستحقون الحماية الدولية<sup>(١)</sup>، وبالتالي يستبعدون من نطاق تطبيقها، وهم الأشخاص الذين توجد أسباب جدية Serious reasons لاعتبار أن أيّاً منهم:

- قد ارتكب جريمة ضد السلم، أو جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية<sup>(٢)</sup>.

---

= جعلهم يتخلون عن ذلك الطلب، راجع:

Whiteman: Digest of IL, vol. 10, p. 262-263.

وواضح مما ذكرناه أعلاه أن المسلمين عالجوا هذه المسألة قبل ذلك بقرون عديدة.

(١) إلى جانب ذلك يستبعد طائفتان أخريتان من الأفراد:

١ - أولئك الذين يتمتعون بحماية هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (م ١ / د)؛

٢ - أولئك الذين يتمتعون بالحقوق وعليهم الالتزامات المرتبطة بامتلاك جنسية

بلد إقامتهم (م ١ / هـ).

(٢) راجع بخصوص هذه الجرائم:

Ahmed Abou-el-wafa: Criminal international law, Dar Al-Nahda Al-Arabia, Cairo, 2007, pp. 167-189.

وانظر توصية لجنة الوزراء في مجلس أوروبا إلى الدول الأعضاء بخصوص تفسير

وتطبيق ذلك النص (التوصية ٦ لعام ٢٠٠٥ م)، في:

Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. 4, pp. 1419

- 1420.

- قد ارتكب جريمة غير سياسية خطيرة خارج بلد الملجأ قبل قبوله في هذا البلد كلاجئ.

- قد ثبت أنه مذنب لارتكابه أفعالاً تخالف أغراض ومبادئ الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>.

ومن الواضح أن الغرض من ذلك هو منع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من الحصول على حق اللجوء، للإفلات من ملاحقتهم وفرض العقاب عليهم<sup>(٢)</sup>.

(١) بخصوص أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، راجع: أحمد أبو الوفا: الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م، ص ٣٠٧-٣٢٧.

(٢) وقد أكد على ذلك العديد من الوثائق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة:

- فتنص المادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لا يجوز طلب الملجأ: «إذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أفعال تناقض مقاصد الأمم المتحدة».

- وينص الإعلان الخاص باللجوء الإقليمي (الذي تبنته الجمعية العامة بقرارها رقم ٢٣١٢ عام ١٩٦٧م) على أنه لا يجوز طلب اللجوء من قبل أي شخص توجد أسباب جدية على أنه ارتكب جريمة ضد السلام، أو جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية (م ٢/١).

- وينص القرار رقم ٣٠٧٤ الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٧٣م بخصوص «مبادئ التعاون الدولي بشأن البحث عن واعتقال وتسليم وعقاب الأشخاص مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية» على أنه: «لا يجوز للدول منح الملجأ لأي شخص توجد بخصوصه أسباب جدية serious reasons لاعتبار أنه ارتكب جريمة ضد السلام، أو جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية» (الفقرة ٧).

- أخيراً نصت المادة ١٥ من الإعلان الخاص بحماية جميع الأشخاص ضد =

تجدر الإشارة أيضا أنه - فضلا عن الأشخاص المذكورين أعلاه والذين لا يستحقون اكتساب صفة اللاجئ - هناك أشخاص ليسوا بحاجة الى حماية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين اذا كانوا يتمتعون بمساعدة أو حماية منظمة أو هيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة (مثال ذلك الفلسطينيين الخاضعون لاختصاص الأنروا). يتضح ذلك من المادة ١ (د) من اتفاقية عام ١٩٥١م الخاصة بوضع اللاجئين التي تنص على أنه:

«لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون حاليا بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

فاذا توقفت تلك الحماية أو المساعدة لأي سبب من الأسباب دون أن يتم التوصل بشكل نهائي لتسوية بشأن مصير هؤلاء الأشخاص وفقا للقرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، يصبح هؤلاء الأشخاص، في واقع الأمر، مؤهلين للتمتع بمزايا هذه الاتفاقية».

معنى ذلك أن تطبيق هذا النص يحكمه قاعدتان:

الأولى: أن الشخص لا يتمتع بمزايا الاتفاقية اذا كان يستفيد من حماية أو مساعدة هيئة أو وكالة تابعة للأمم المتحدة غير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

الثانية: أن الشخص يتمتع بمزايا الاتفاقية بشرطين:

---

= الاختفاء القسري (١٩٩٢) على أنه: «يجب على السلطات المختصة في الدولة أن تراعى عند اتخاذها قرار منح اللجوء لشخص ما أو لرفضه، مسألة وجود أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن الشخص قد شارك في أعمال الاختفاء القسري شديدة الخطورة».

١ - إذا توقفت تلك الحماية أو المساعدة لأي سبب من الأسباب.

٢ - إذا لم يتم التوصل بشكل نهائي الى تسوية بشأن مصيره.

ومن ناحية أخرى، هناك أيضا فئة من الأشخاص الذين ليسوا في حاجة للحماية الدولية، و تنطبق هذه الحالة على الأشخاص الذين قد يكونون من نواح أخرى مؤهلين للحصول على وضع اللاجئ و الذين استقبلوا في بلد منحوا فيه معظم الحقوق التي يتمتع بها المواطنون عادة، ولكنهم لم يمنحوا الجنسية الرسمية (ويشار إليهم غالبا بوصفهم ”لاجئين وطنيين“). وكثيرا ما يكون البلد الذي استقبلهم بلد ينتمي سكانه الى الأصل العرقي ذاته الذين ينتمون إليه<sup>(١)</sup>.

---

(١) تنص الفقرة (هـ) من المادة الأولى من اتفاقية ١٩٥١ على ما يلي: «لا تنطبق أحكام هذه الاتفاقية علي أي شخص اعتبرته السلطات المختصة في البلد الذي اتخذ فيه مقاما له مالكا للحقوق وعليه الالتزامات المرتبطة بجنسية هذا البلد.» راجع هذه القاعدة في: «دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ بمقتضى اتفاقية عام ١٩٥١ وبرتوكول ١٩٦٧ الخاصين بوضع اللاجئ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، جنيف، ١٩٩٢م، ص ٤٥.

## ٥ . ٢ . العوارض «استمراراً»: الحماية المؤقتة

### ٥ . ٢ . ١ . في الشريعة الإسلامية

يقابل نظام الحماية المؤقتة في القانون الدولي نظام «الأمان» في الإسلام، والذي به يصبح اللاجئ «مستأمنًا»، ويحصل على الحماية بصفة مؤقتة لا تصل إلى سنة<sup>(١)</sup>. فإن أراد أن يستمر أكثر من ذلك، فإنه يصبح من أهل الذمة.

(١) قيل: «المراد بالمستأمن عند الفقهاء: من دخل دار الإسلام على أمان مؤقت من قبل الإمام أو أحد المسلمين، والفرق بين المستأمنين وبين أهل الذمة، أن الأمان لأهل الذمة مؤبد، وللمستأمنين مؤقت.

والأصل أن غير المسلم الذي لم يحصل على الذمة لا يمكن من الإقامة الدائمة في دار الإسلام، وإنما يمكن من الإقامة اليسيرة بالأمان المؤقت ويسمى صاحب الأمان (المستأمن).

وجهور الفقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة على أن مدة الإقامة في دار الإسلام للمستأمن لا تبلغ سنة، فإذا أقام فيها سنة كاملة أو أكثر تفرض عليه الجزية ويصير بعدها ذمياً، فطول إقامة غير المسلمين قرينة على رضاهم بالإقامة الدائمة وقبولهم شروط أهل الذمة.

وإذا لم يضرب له مدة قال أكثر الحنفية يصير ذمياً بإقامته سنة فإن أقام المستأمن فأطال المقام أمر بالخروج فإن أقام بعد ذلك حولاً وضعت عليه الجزية، واعتبار السنة من تاريخ إنذار الإمام له بالخروج فلو أقام سنين من غير أن يتقدم إليه الإمام بالخروج فله الرجوع إلى دار الحرب ولا يصير ذمياً» (الموسوعة الإسلامية العامة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ص ١٢٨٨).

ومن الثابت أن المستأمن هو من يطلب الأمان أو هو من يدخل دار غيره بأمان مسلماً كان أو حربياً، راجع محمد علاء الدين الحصكفي: شرح الدر المختار، ج ٢، مطبعة الواعظ، مصر، ص ٩٨. والمستأمن أجنبي عن دار الإسلام، إذ كما جاء في شرح السير الكبير «فأما المستأمن فلم يصير من أهل دارنا»، راجع د. عبد الكريم زيدان: أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، مرجع سابق، ص ٦٦-٦٧.

والأصل في الأمان قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ...﴾ (التوبة) ومن السنة قوله ﷺ: (المسلمون تتكافأ دماؤهم: يجير عليهم أديانهم وهم يد على من سواهم)<sup>(١)</sup>، الأمر الذي يعني أنه يجوز للفرد: امرأة أو رجلاً أو حتى العبد، أن يعطي الأمان<sup>(٢)</sup>.

وإذا عقد الأمان لزم المشروط، وعلى ذلك يجب الوفاء به لأن الوفاء بالعهد لازم في الإسلام. ويترتب على الأمان عصمة المستأمن ومن معه من أموال وأهل إذا شملها الأمان<sup>(٣)</sup>. في هذا المعنى يقول الإمام النووي:

«إذا انعقد الأمان، صار معصوماً عن القتل والسيء، فلو قتل، قال الإمام: الوجه عندنا أنه يضمن بما يضمن به الذمي، وهو لازم من جهة

(١) سبق تخريجه، ص ٨٥.

(٢) يعلق رأي على إعطاء الأمان من الأفراد، بقوله:

«Allowing foreigners to enter the country and accrediting them the protection of Muslim State simply on the basis of an invitation of a Muslim citizen of this State, was a unique system and one that has no equivalent in present international law». (I. Shehata: Islamic law and the world community, op. cit, p. 108).

(٣) ذلك أن القاعدة في الفقه الإسلامي أنه لا يجوز استرقاق «أهل الأمان» حتى لو فعل ما ينتقض عهده فإذا فعل ما يعتبر نقضاً لعهدده رد إلى مأمنه بعد أن يكون قد استوفى ما عليه من حق (موسوعة الفقه الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١ هـ، ج ٧، ص ٢٤ - ٢٥).

كذلك قيل إن الأجانب «غير المواطنين» في دار الإسلام، سواء كانوا من السائحين أو التجار أو اللاجئين هم مستأمنون يتمتعون بالحماية في دار الإسلام، راجع تدخل:

M. Abdel Rahim: Asylum and sanctuary in Islam, Séminaire de Khartoum sur les refugiés, Khartoum, 11-14 september 1982, Khartoum University press, Khartoum, 1984, p. 5.

المسلمين، فليس للإمام نبذه، فإن استشعر منه خيانة، نبذه، لأن المهادنة تنبذ بذلك، فأمان الأحاد أولى وهو جائز من جهة الكافر ينبذه متى شاء، ولا يتعدى الأمان إلى ما خلفه بدار الحرب من أهل ومال، وأما ما معه منهما، فإن تعرض له، اتبع الشرط، وإلا فلا أمان فيه على الأصل لقصور اللفظ»<sup>(١)</sup>.

معنى ذلك أن المستأمن معصوم في دار الإسلام، فلا يجوز الاعتداء عليه أو إهانته. يقول الإمام ابن يحيى المرتضى:

«ومن أرسل أو أمنه قبل نهي الإمام مكلف مسلم متمنع فيهم دون سنة ولو بإشارة أو تعال لم يجز خرمه فإن اختل قيد رد مأمنه «غالباً» ويجرم للغدر»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الإمام النووي: روضة الطالبين، المرجع السابق، ج ١٠، ص ٢٨١.

(٢) الإمام أحمد بن يحيى المرتضى: كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، مؤسسة غمضان، صنعاء، ص ٣٢٠ - ٣٢١. ويقول النووي: «والمعتبر في إبلاغ الكافر المأمّن أن يمنعه من المسلمين ومن أهل عهدهم، ويلحقه بدار الحرب، واكتفى ابن كج بإلحاقه بأول بلاد الكفر وقال: لا يلزم إلحاقه ببلده الذي يسكنه فوق ذلك إلا أن يكون بين أول بلاد الكفر وبلده الذي يسكنه بلد للمسلمين يحتاج إلى المرور عليه، وفي «البحر» أنه لو كان له مأمنان لزم الإمام إلحاقه بمسكنه منهما، ولو كان بلدين، فالاختيار للإمام، وفي هذا ما يتنازع في الاكتفاء بأول بلاد الكفر، ولو لم تظهر أمانة يخاف بسببها منهم نبذ العهد، ولا اعتبار الوهم المحض. (النووي: روضة الطالبين، المرجع السابق، ج ١٠، ص ٣٣٨-٣٣٩).

## ٥ . ٢ . ٢ في القانون الدولي

يقصد بنظام الحماية المؤقتة<sup>(١)</sup> temporary protection الحماية التي تمنحها الدول خصوصاً عندما تواجه تدفقاً جماعياً مفاجئاً وعلى نطاق واسع، فتعطي للأشخاص لجوء آمناً، وتعتبر بذلك استجابة سريعة قصيرة الأمد، عندما تصل أعداد كبيرة من الناس هرباً من النزاع المسلح، أو الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان وغيرها من أشكال الاضطهاد الأخرى. ويجب ألا تستمر الحماية المؤقتة لفترة طويلة، حتى في حالة عدم تحسن الظروف الأساسية، لأنه ينبغي عدم ترك الناس يعيشون في ظل الحد الأدنى من ظروف الحماية إلى ما لا نهاية. وينبغي على الدول إما تطبيق إجراءاتها المعتادة للجوء، أو منح المستفيدين حق الإقامة النظامية<sup>(٢)</sup>.

(١) تم تعريف الحماية المؤقتة بأنها «ترتيب أو آلية تستحدثها الدول لتوفير حماية ذات طبيعة مؤقتة للأشخاص الوافدين بصورة جماعية من حالات صراع أو عنف عام، وذلك قبل إجراء عملية تقرير وضع اللاجئ بصورة فردية» راجع: دليل القانون الدولي للاجئين رقم ٢ - ٢٠٠١م، المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٢) ذات المرجع، ص ٥٣.

تنص التوصية رقم ٩ (٢٠٠٠م) للجنة الوزراء في مجلس أوروبا على أن من يتم منحه الحماية المؤقتة يجب أن يوفر له، على الأقل: وسائل كافية للعيش، بما في ذلك المسكن، الرعاية الصحية المناسبة، التعليم للأطفال، والعمل وفقاً للتشريع الوطني، (انظر كذلك التوجيه الصادر عام ٢٠٠١م في الجماعات الأوربية)، في: Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. 4, p. 1410, 1620 – 1632.

تجدر الإشارة أن التوصية رقم ١٨ (٢٠٠١م) لذات اللجنة تبنت أيضاً مفهوم «الحماية الاحتياطية أو البديلة» Subsidiary protection والتي تطبق على =

## ٣.٥ العوارض «انتهاء»: الحلول الدائمة وأسباب انتهاء الملجأ

### ٥.٣.١ الحلول الدائمة

من المعلوم أنه، بالنسبة لمشكلة اللاجئين كما هو الحال بخصوص أية مسألة أخرى، الوقاية خير من العلاج، وأنه بالنسبة لهذا الأخير يتمثل الغرض النهائي للحماية الدولية في تحقيق «حل دائم للاجئين».

### والحلول الدائمة لوضع اللاجئين ثلاثة أنواع<sup>(١)</sup>:

أ- العودة الطوعية إلى بلد الأصل، وهي قرار يتخذه اللاجئ بنفسه

= الأشخاص الذين لا تتوافر فيهم المعايير اللازمة لوضع اللاجئ وفقاً لاتفاقية ١٩٥١ م وبرتوكول ١٩٦٧ لكنهم في حاجة إلى حماية دولية لكونهم معرضين للتعذيب أو أجبروا على ترك بلادهم، راجع: Ibid, p. 1412.

وقد أكدت اللجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الاستنتاج رقم ١٩ (٣١) على الطبيعة الاستثنائية للملجأ المؤقت وضرورة تمتع من يمنح له ذلك المعاملة الإنسانية النموذجية. انظر:

الاستنتاجات بشأن الحماية الدولية للاجئين التي اعتمدها اللجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المرجع السابق، ص ٤١.

كذلك بينت اللجنة الحد الأدنى للحقوق التي يتمتع بها اللاجئون المقبولون مؤقتاً، راجع الاستنتاج رقم ٢٢ (٣٢)، ذات المرجع، ص ٥٠ - ٥١.

(١) راجع أيضاً المادة ٤ / ١ من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية، التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا (١٩٦٩ م)، والمادة ٤ من الاتفاقية العربية (١٩٩٤ م).

وبناء على المعلومات التي توافرت لديه حول مجريات الأحوال في بلد الأصل.

ب - الدمج المحلي في بلد الملجأ.

ج - إعادة التوطين في بلد غير بلد الأصل وغير بلد اللجوء الأولى.

ونذكر هذه الحلول، فإذا انتهينا من ذلك فحقيق بنا أن نشير إلى أسباب أخرى يمكن أن تؤدي إلى انتهاء الملجأ في الإسلام.

## أولاً: العودة الاختيارية أو الطوعية

### ١ - في الشريعة الإسلامية

ينص إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام (١٩٩٠م) على أن لكل إنسان: «إذا تعرض للاضطهاد، الحق في طلب الملجأ في بلد آخر. وعلى دولة الملجأ كفالة حمايته إلى أن يصل مأمنه، إلا إذا كان اللجوء دافعه فعل تعتبره الشريعة جريمة» (م ١٢).

وهناك أمثلة كثيرة على العودة الاختيارية للاجئ:

- فبخصوص عودة المسلمين اللاجئين في الحبشة، يذكر ابن هشام أنه بلغهم، إسلام أهل مكة، فأقبلوا لما بلغهم من ذلك، حتى إذا دنوا من مكة، بلغهم أن ما كانوا تحدثوا به من إسلام أهل مكة كان باطلاً، فلم يدخل منهم أحد إلا بجوار أو مستخفياً<sup>(١)</sup>.

- كذلك فإن النبي ﷺ أرسل عمرو بن أمية الضمري إلى النجاشي ليعث

---

(١) ابن هشام: السيرة النبوية، المرجع السابق، ج ١، ص ٤٦٣.

من عنده من المسلمين، فحملهم في سفيتين فقدم بهم عليه وهو بخير بعد الحديبية ستة عشر رجلاً منهم جعفر بن أبي طالب<sup>(١)</sup>.

- وقال حويطب بن عبد العزي: لما دخل رسول الله ﷺ مكة عام الفتح خفت خوفاً شديداً، فخرجت من بيتي، وفرقت عيالي في مواضع يأمنون فيها، فانتهيت إلى حائط عوف، فكنت فيه، فإذا أنا بأبي ذر الغفاري (رضي الله عنه) وكانت بيني وبينه خلة - والخلة أبدأ مانعة - فلما رأيته هربت منه، فقال: أبا محمد. فقلت: لبيك. قال: مالك؟ قلت: الخوف. قال: لا خوف عليك، أنت آمن بأمن الله عز وجل، فرجعت إليه فسلمت عليه فقال: اذهب إلى منزلك. قلت: هل لي سبيل إلى منزلي؟ والله ما أراني أصل إلى بيتي حياً حتى ألقى فأقتل، أو يُدخل عليّ منزلي فأقتل، وإن عيالي لفي مواضع شتى. قال: فاجمع عيالك في موضع وأنا أبلغ معك إلى منزلك. فبلغ معي وجعل ينادي على أن حويطباً آمناً فلا يهجم. ثم انصرف أبو ذر رضي الله عنه إلى رسول الله ﷺ فأخبره. فقال «أوليس قد آمن الناس كلهم إلا من أمرت بقتلهم؟ قال فاطمأنتت ورددت عيالي إلى منازلهم...»<sup>(٢)</sup>.

- ومن ذلك ما حدث لابنة حاتم الطائي حينما وقعت في السبي، فقد طلبت من النبي ﷺ أن يمن عليها وترجع إلى بلادها، فقال لها: لا تعجلي بخروج حتى تجدي من قومك من يكون لك ثقة حتى يبلغك إلى بلادك ثم آذيني بذلك. ولما جاء من قومها رهط من الناس، ذهبت

(١) ابن اسحاق، أبو عبد الله محمد، السير ٢/ ٣٥٩؛ وانظر الخزاعي، علي بن سعود، تخریج الدلالات السمعية، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م) تحقيق: احسان عباس، ص ٢١٠..

(٢) الكاندهلوي: حياة الصحابة، المرجع السابق، ج ١، ص ١٣٦ - ١٣٧.

إلى رسول الله ﷺ وأخبرته بذلك. قالت: فكساني رسول الله ﷺ وحملني وأعطاني نفقة، فخرجت معهم حتى قدمت الشام<sup>(١)</sup>.

## ٢- في القانون الدولي

تشكل العودة الاختيارية voluntary repatriation الحل المثالي لمشاكل اللاجئين، لأنها تعني، إذا كانت ممكنة، عودة اللاجئ إلى أرض وطنه الأصلي في أمن وسلام وكرامة، كما أنها تساعد على سرعة الاندماج مع الآخرين. فالعودة الاختيارية أو مبدأ الإرادية principle of voluntariness تعبر عن اختيار حر من الشخص المعني<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، دار المعارف، القاهرة، ج ٣، ص ٣٠٩ - ٣١٠؛ ابن هشام: السيرة النبوية، المرجع السابق، ج ٢، ص ٥٧٩ - ٥٨١.

(٢) تعني العودة الاختيارية احترام رغبة اللاجئ، بمعنى أنه «لا يمكن عودة أي لاجئ رغماً عن إرادته» المادة ١/٥ من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية - التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا (١٩٦٩م).

وجاء في مبادئ إعادة المسكن والملكية للاجئين والأشخاص المهجرين (٢٠٠٥م)،  
الفقرة ١٠:

«All refugees and displaced persons have the right to return voluntarily to their former homes, lands or places of habitual residence, in safety and dignity. Voluntary return in safety and dignity must be based on a free, informed, individual choice.

States shall allow refugees and displaced persons who wish to return voluntarily to their former homes, lands or places of habitual residence to do so.

Refugees and displaced persons shall not be forced, or otherwise coerced, either directly or indirectly, to return to their former homes,  
= lands or places of habitual residence.

## ثانياً: الدمج المحلي

### ١ - في الشريعة الإسلامية

نبحث هذه المسألة - في الإسلام - من زاويتين:

#### أ - الدمج المحلي لغير المسلم في دار الإسلام (عقد الذمة)

نحن نعتقد أن حصول اللاجئ على وضع «أهل الذمة» يعادل «الدمج المحلي» في القانون الدولي المعاصر<sup>(١)</sup>، إذ الذمة تجعل منه حاملاً لجنسية الدولة الإسلامية، ويكون له ما للمسلمين وعليه ما عليهم، أي أنه يكون قد اندمج كلية في دار الإسلام، وحصل تقريباً على نفس المعاملة التي يعامل بها الإسلام المسلمون. ولبيان ذلك نذكر أنه متى تم الارتباط بعقد الذمة ترتب عليه عدة أمور،  
منها:

#### ١ - حرمة نفس الذمي.

States should, when necessary, request from other States or = international organizations the financial and/or technical assistance required to facilitate the effective voluntary return, in safety and dignity, of refugees and displaced persons».

Collection of International and Legal Texts Concerning refugees and others of concern to UNHCR op.cit., vo. 1. p. 568.

(١) يذهب اتجاه في الفقه إلى أن عقد الذمة يعتبر نوعاً من اللجوء المعطي لغير المسلمين. لذلك يقول رأي إن الحماية التي يعطيها عقد الذمة أو الأمان تجعل من دار الإسلام بالنسبة للأجنبي الذي يُقبَل وفقاً لأي منهما «أرض لجوء».

- Gh. Arnaout: Asylum in the Arab-Islamic tradition, UNHCR, Geneva, 1987, p. 23.

- L. Gardet: La cité musulmane, vie sociale et politique, Librairie philosophique, Vrin, Paris, 1954, p. 78.

٢- حرمة مال الذمي وهي أثر مترتب على ما سبق، لأن عصمة المال تابعة لعصمة النفس، وقد روى عن علي رضي الله عنه أنه قال: إنما قبلوا عقد الذمة لتكون أموالهم كأموالنا، ودماهم كدمائنا. ولذلك فقد قيل إن حكم عقد الذمة بالنسبة للمسلمين هو: «وجوب الكف عنهم وأن نعصمهم بالضمان نفساً ومالاً»<sup>(١)</sup>.

٣- هل يكتسب الذمي الجنسية الإسلامية؟

أ- القاعدة أن الجنسية الإسلامية لا تفرض على غير المسلمين بالتطبيق لقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ...﴾<sup>(٢٥٦)</sup> (البقرة).

ب- أن غير المسلمين يكتسبون الجنسية إما بالإسلام أي بصيرورتهم مسلمين أو بعقد الذمة الصريح أو الضمني (كالإقامة مثلاً في دار الإسلام). وبخصوص عقد الذمة ذهب البعض إلى أنه لا يمنح الجنسية الإسلامية لأهل الذمة على أساس أن الذميين لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المسلمون ولا يلتزمون بنفس التزاماتهم (مثل الحقوق السياسية، كما أنهم يلتزمون بالجزية بينما يلتزم المسلم بدفع الزكاة)<sup>(٢)</sup>. وقد رد البعض بأن ذلك الرأي ضعيف لأن الشريعة الإسلامية تأخذ - مع بعض الاستثناءات - بقاعدة المساواة في الحقوق والواجبات بين المسلم والذمي.

---

(١) الغزالي: الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي، ج ٢، ص ٢١؛ ابن جزى: قوانين الأحكام الشرعية، عالم الفكر، القاهرة، ١٤١٥هـ/ ١٩٨٦م، ص ١٥١.

(٢) محمد اللافي: نظرات في أحكام الحرب والسلم دراسة مقارنة، دار اقرأ، طرابلس، ليبيا، ص ٣٤٢.

بينما ذهب آخرون إلى تبني موقف عكسي على أساس أنه إذا ما دفع أهل الذمة الجزية، فالثابت أن «لهم ما لنا وعليهم ما علينا». وكما قال ابن عابدين: «فإذا قبلوا دفع الجزية فلهم ما لنا وعليهم ما علينا من إنصاف (المعاملة بالعدل والقسط) والانتصاف (الأخذ بالعدل)<sup>(١)</sup>. وقد اختلف أنصار هذا الاتجاه حول أساس اكتساب الذمي للجنسية الإسلامية: فذهب البعض إلى أن ذلك يرجع إلى التزامه أحكام الإسلام<sup>(٢)</sup>، بينما ذهب آخرون إلى أن ذلك يترتب على الإقامة غير الموقوتة في دار الإسلام<sup>(٣)</sup>، وذهب فريق ثالث إلى أن ذلك يرجع إلى عقد الذمة بالنسبة لمن يدخل في الذمة عن طريق العقد الصريح لأنه كما صرح به السرخسي «بعقد الذمة صار من أهل دار الإسلام» أما إذا لم يكن هناك عقد صريح فإن أساس الجنسية الإسلامية بالنسبة للذمي هو إرادة الدولة الإسلامية، وذلك يحدث في حالات اكتساب الذمي الجنسية الإسلامية عن طريق القرائن الدالة على رضاه، أو التبعية لغيره، أو بالغلبة أو الفتح، فالدولة الإسلامية في تلك الحالات تمنح غير المسلم الذمة (الجنسية) بمحض إرادتها وتقديرها<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار، المرجع السابق، ج ٣، ص ٣٠٧.

(٢) عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي، نادي القضاة، القاهرة، ١٩٨٤م، ج ١، ص ٣٠٧؛ محمد عاطف البنا: الوسيط في النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م، ص ٣٠.

(٣) أحمد مسلم: القانون الدولي الخاص، ج ٢، القاهرة، ١٩٥٦م، ص ٣٢٦.

(٤) عبد الغني عبد الحميد: آثار الاستخلاف الدولي في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، ص ٣٥٧.

ونرى أن أهل الذمة لا يتمتعون بالجنسية الإسلامية، وإنما بجنسية الدولة الإسلامية: لأن الجنسية في الإسلام تقوم على أساس توافر «رابطة شخصية»، هي اعتناق الدين الإسلامي، وليس استناداً إلى رابطة مكانية: التواجد في إقليم معين. فالمسلم يتمتع بالجنسية الإسلامية حيثما كان - أقام في دار الإسلام أو في غيرها. أما غير المسلمين - ونظراً لعدم توافر الرابطة السابقة - فهم من مواطني الدولة الإسلامية تسرى عليهم القاعدة الشرعية: «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» وما يترتب على ذلك من آثار كالوصول على جواز سفر، ودخول أقاليم الدولة الإسلامية، والإقامة فيه ويتمتعون بكل الحقوق إلا ما استثني منها وفقاً لقواعد الشريعة وأصولها الكلية.

معنى ذلك أنهم يتمتعون بجنسية الدولة الإسلامية لا بالجنسية الإسلامية<sup>(١)</sup>، فهي إذن «جنسية دولة» لا «جنسية دين».

٤ - وضعت الشريعة الإسلامية دستوراً في معاملة أهل الذمة لخصه الإمام أبو يوسف في كتابه إلى هارون الرشيد، بقوله:

«وقد ينبغي يا أمير المؤمنين أيدك الله أن تتقدم في الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد ﷺ والتفقد لهم حتى لا يظلموا ولا يؤذوا ولا يكلفوا فوق طاقتهم ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم. فقد روى رسول الله ﷺ أنه قال: «من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقتة فأنا حجيجه». وكان فيما تكلم به عمر بن الخطاب رضي

---

(١) لذلك في معنى آخر، قيل: إن الذميين مرتبطون بالدولة لا بالأمة الإسلامية: فالإسلام من حيث كونه عقيدة يعتبر المسلمين جميعاً إخواناً في العقيدة، ومن حيث كونه جنسية فإنه يضم المسلمين والذميين ويعتبرهم إخواناً في الوطن، محمد سلام مذكور: معالم الدولة الإسلامية، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ص ١٠٦ - ١٠٧.

الله عنه عند وفاته «أوصى الخليفة من بعدي بذمة رسول الله ﷺ أن يوفي لهم بعهدهم وأن يقاتل من ورائهم ولا يكلفوا فوق طاقتهم»<sup>(١)</sup>.

٥ - كرم الإسلام أهل الذمة وأوصى بالإحسان إليهم، ولذلك يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾<sup>(٨)</sup> (المتحنة). والإخلاق بواجب العدل فيهم منهي عنه لقوله ﷺ: (ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقتة أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس، فأنا حجيجه يوم القيامة)<sup>(٢)</sup> وكذلك قوله: (أيما رجل أمن رجلاً على ذمة، ثم قتله فأنا من القاتل برئ، وإن كان المقتول كافراً) بل حكى ابن حزم في «مراتب الإجماع» أن من كان من الذمة وقصده العدو في بلادنا وجب الخروج لقتالهم حتى يموت دون ذلك، صوناً لمن هو في ذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ، لأن تسليمه إهمال لعقد تلك الذمة<sup>(٣)</sup>.

٦ - القاعدة العامة بالنسبة للذميين هي أن «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» ذلك أنهم قبلوا عقد الذمة «لتكون أموالهم كأموالنا ودماؤهم كدمائنا»<sup>(٤)</sup> أو أنهم «قبلوا عقد الذمة لتكون أموالهم وحقوقهم كأموال المسلمين وحقوقهم»<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو يوسف: الخراج، المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٢) أبو داود، السنن، كتاب الخراج والإمارة والفتى، باب في تشهير أهل الذمة إذا اختلّفوا بالتجارات رقم ٣٠٥٢، ج ٣، ص ٢٨٨.

(٣) ابن الأزرق الأندلسي: بدائع السلك في طبائع الملك، الدار العربية للكتاب، تونس - ليبيا، ١٩٨٠م، تحقيق محمد بن عبد الكريم، ج ٢، ص ٦٨٨.

(٤) الكاساني: بدائع الصنائع، المرجع السابق، ج ٧، ص ١١١.

(٥) شرح السير الكبير للشيباني، ج ٣، ط حيدرآباد، المرجع السابق، ص ٢٥٠.

على أن هناك بعض الاختلاف بينهم وبين المسلمين مرجعه اختلاف الدين بينهم فالذمي يلتزم بالجزية بينما المسلم يدفع الزكاة، ويلتزم المسلم بالقتال والدفاع عن حدود دار الإسلام وليس ذلك واقع على عاتق الذمي. كذلك هناك وظائف لا يتولاها الذمي كالخلافة أو الإمارة على الجهاد لأن من شروط توليها الإسلام.

وقد أنصف كثير من غير المسلمين نظام «أهل الذمة»

فقد ذهب البعض إلى أن الإسلام قبل أن تتعايش معه ديانات أخرى وهو أمر تم تناسيه في السياسة العالمية لزم من طويل<sup>(١)</sup>. ويقرر آخرون أن الإسلام سبق المسيحية بأن اعترف لأهل الذمة بالشخصية الإنسانية الكاملة، وعلى قدم المساواة<sup>(٢)</sup>. ويذهب رأي ثالث إلى القول إن حماية غير المسلمين في أرض

---

(١) وهكذا يقول المستشار القانوني لوزارة الخارجية في السويد السفير جونسون: «... Co - existence was possible: One could here, e.g. mention the Islamic principles regulating the positions of the zimmi - believers in another faith -within the Islamic realm. Other faiths were accepted within Islam. Something that has been forgotten in world politics for quite a while».

(B. F. Gohnson: Changes in the norms guiding the international legal system, R. Egyp. DI,1980, p. 7).

(٢) في هذا المعنى يقول الأستاذ ما سيجنون:

« Et, pour les deux catégories d'exclus, les barbares étrangers (les dhimmis) et les barbares esclaves, l'Islam, quoi qu'on en pense ordinairement en Occident, a précédé la chrétienté (qui lui était antérieure) dans un effort juridique destiné à leur restituer la personnalité humaine.

C'est que l'Islam ne séparant pas le spirituel du temporel, est tenu = de se faire une philosophie originale des «fondements du droit»

الإسلام كانت شيئاً أصيلاً في الوقت الذي كان فيه الغرب قد بدأ يتلمس أهمية وضع قواعد تحكم العلاقات مع الأجانب<sup>(١)</sup>.

بل وقرر آخرون: «كانت معاملة الذميين تنطوي في بعض الأحيان على ما يشير إلى مساواتهم التامة بالمسلمين في كافة الحقوق»<sup>(٢)</sup>.

---

(usul al - fiqh), du Droit des gens, dont il n'existe pas d'analogue = dans le droit canon chrétien ...

Dès l'époque du prophète, Muhammad, on avait tendu à accorder aux Dhimmiyûn la pleine personnalité humaine, à égalité» (L. Massignon: Le respect de la personne humaine en Islam et la priorité du droit d'asile sur le droit de la juste guerre, RICR, 1952, pp. 353-354).

(١) يقول الأستاذ بوازارد:

«La protection des non - musulmans en terre d'Islam mérite une analyse, car elle s'est affirmé comme une voie originale, au moment même où l'Occident allait sortir du Moyen Age et prendre conscience de la nécessité de fixer des règles régissant les rapports avec les étrangers».

ويضيف أيضاً:

«Le respect dans la différence fut la plus belle expression de la tolérance musulmane. Il serait faux et injust de dénoncer le fanatisme de l'Islam en considérant certains des abus peu nombreux qui ont marqué, par intermittance, l'histoire de l'Etat musulman».

M. Biosard, L'Islam et la morale internationale, Droz, Genève, 1980, p. 176, 188.

(٢) ترتون: أهل الذمة في الإسلام، دار الفكر العربي، ترجمة حسن حبشي، القاهرة، ص ١٥٣. ويقول قنصل إنجلترا الأسبق في تونس: «ومعلوم أن أهل الذمة لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم إذا ثبت أن غايتهم الوطنية موافقة لغاية المسلمين وأنهم مثلهم في إثارة مصلحة الوطن والخير العام».

أخيراً، يذهب البعض إلى القول إن نظام الذمة في الإسلام يعادل ما كان مطبقاً تحت اسم «الجوار» قبل بزوغ فجر الإسلام . وقد كان الجوار مطبقاً بين القبائل العربية عن طريق وضع فرد أو مجموعة من الأفراد تحت حماية قبيلة معينة<sup>(١)</sup>.

### الدمج المحلي للمسلم في بلاد غير المسلمين:

بحث الفقهاء هذه المسألة خصوصاً بالنسبة لمدى مشروعية حصول المسلم على جنسية دولة غير إسلامية. في هذا الخصوص، عرض على مجمع

= ويضيف أن طوائف نصرانية متعددة بقيت «آمنة نامية مترففة تحت حكم المسلمين، بل كانت في بعض الأحيان تمتاز حالتها الاجتماعية على حالة مواطنيها من المسلمين».

(السير ريتشارد وود: الإسلام والإصلاح، هدية مجلة الأزهر، عدد شعبان ١٤٠٦ هـ/ مايو ١٩٨٦ م، ص ٢١، ٣٢).

كذلك قيل إن الإسلام «يحرم على المسلمين إكراه الآخرين على تغيير دينهم» كما أن «حروب التحويل عن العقيدة محظورة» إيمانويل ستافراكي: المفهوم الإنساني في القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ١٧، ١٩٩١ م، ص ٣٦.

(١) ويقول رأي:

R. Caspar: Entre les declarations universelles des droits de l'home et le statut de la Dimma un: Essai de F. Huwaidi.

والمنشورة في الملتقى الإسلامي المسيحي الثالث: حقوق النساء، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية. المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ١٩٨٥ م، ص ٢١٠ - ٢١١.

Islam recognizes certain other religions and tolerates their co - existence with Islam».

Reisman: Islamic fundamentalism and its impact on international law and politics, in «The influence of religion on the development of international law» ed. by M.W. Janis, M. Nijhoff, Dordrecht, 1991, p. 123.

الفقه الإسلامي بعض الاستفسارات من المعهد العالمي للفكر الإسلامي  
بواشنطن، كان من بينها السؤال الآتي:

ما حكم التجنس بالجنسية الأجنبية أمريكية كانت أو أوروبية. علماً  
بأن معظم الذين قبلوا التجنس بهذه الجنسيات أو يعتزمون الحصول عليها  
يؤكدون أنهم ما فعلوا ذلك إلا لأنهم قد أودوا واضطهدوا في بلادهم  
الأصلية بالسجن أو التهديد ومصادرة الأموال وغيرها.

وبعضهم يرى أنه مادامت الأحكام الشرعية والحدود معطلة في بلاده  
الأصلية فأى فرق بين أن يحمل جنسية ذلك البلد الذي اضطهده والبلد  
الذي اختار أن يستوطن فيه، وفي كليهما لا تطبق الأحكام الشرعية، ولا تقام  
الحدود، وهو في بلد مهجر مصانة حقوقه الشخصية دمه وماله وعرضه، ولا  
يمكن سجنه أو تهديده إلا إذا فعل ما يستوجب ذلك»<sup>(١)</sup>.

---

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثالثة، العدد ٢،  
١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م، ص ١٠٩٥.

وأجاب الشيخ أحمد بن حمد الخليلي: «التجنس بجنسية دولة غير مسلمة أمر  
تتوقف الفتيا فيه على النظر في جوانب مختلفة منه، فالتجنس يعني الالتحاق التام  
بمواطني الدولة المانحة للجنسية في الحقوق والواجبات بحيث يكون المتجنس  
وعليه ما للمواطنين الأصليين وعليهم من حقوق المواطنة وواجباتها، فلو اقتضى  
الأمر فرض تلك الدولة على مواطنيها مقاومة دولة إسلامية لكان على هذا المسلم  
الحامل لجنسيتها، بموجب نظامها، أن ينخرط في هذا السلك ويتحمل هذا  
الفرض، لذلك نرى أن التجنس بجنسية دولة غير مسلمة من الأمور التي يصرار  
إليها مع الضرورة، كما إذا طورد المسلم ولم يأمن على حياته أو عرضه أو ولده أو  
ما مائل ذلك، ولم يتمكن من اللجوء إلى بلد إسلامي لانسداد الأبواب بين يديه»،  
المرجع السابق، ج ٢، ص ١١١٩.

وقد أجاب بعض أصحاب الفضيلة أعضاء المجمع على السؤال السابق،  
ونكتفي هنا بذكر بعضها، فقد أجاب الحاج عبد الرحمن باه:

«التجنس بالجنسيات غير المسلمة سواء كانت أمريكية أو أوروبية أو غيرها قد تكون جائزة إذا دعت الضرورة إليه، لا حياً للتشبه بأهل الكفر والتسمي بأسمائهم أو الاتصاف بصفاتهم، بشرط أن لا يؤدي هذا التجنس إلى تعطيل أو نقص شيء من أمور دينه، أو يجره إلى موالاة أعداء الله وإلا فلا، قال تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (١٠٦) ﴿النحل﴾<sup>(١)</sup>.

### وأجاب الشيخ محمد تقي الدين العثماني

أن التجنس بجنسيات البلاد غير المسلمة يختلف حكمه حسب الظروف والأحوال، وأغراض هذا التجنس، على الشكل التالي:

«إن اضطر مسلم بسبب أنه أذى في وطنه، أو اضطره بالسجن، أو مصادرة أمواله لغير ما ذنب أو جريمة، ولم يجد لنفسه مأناً إلا في مثل هذه البلاد، فإنه يجوز له التجنس بهذه الجنسيات دون أي كراهة، بشرط أن يعزم على نفسه المحافظة على دينه في حياته العملية، والابتعاد عن المنكرات الشائعة هناك.

والدليل على ذلك أن الصحابة رضي الله عنهم هاجروا إلى الحبشة بعد ما اضطهدوا من قبل أهل مكة، والحبشة يومئذ يسودها الكفار، وأقاموا بها حتى أن بعض الصحابة لم يزلوا مقيمين بها بعد ما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة، فإنما رجع أبو موسى الأشعري رضي الله عنه عند غزوة خيبر، يعني في السنة السابعة من الهجرة.

(١) ذات المرجع، ذات الموضوع.

ثم إن من حقوق النفس أن يصونها المرء من كل نوع من أنواع الظلم، فإذا لم يجد الإنسان مأمناً لنفسه إلا في بلاد الكفار، فلا مانع من هجرته إليها، مادام يحتفظ بفرائضه الدينية، والابتعاد عن المنكرات المحرمة.

ولو تجنس مسلم بهذه الجنسية لدعوة أهلها إلى الإسلام، أو لتبليغ الأحكام الشرعية إلى المسلمين المقيمين بها، فإنه يثاب على ذلك، فضلاً عن كونه جائزاً، فكم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم توطنوا بلاد الكفار لهذا الغرض المحمود، وعد ذلك من مناقبهم وفضائلهم<sup>(١)</sup>.

حاصل ما تقدم أن هناك قاعدتين أساسيتين تحكمان لجوء المسلم إلى دولة غير إسلامية، واندماجه في سكانها:

**القاعدة الأولى:** أن هذا اللجوء يكون فقط في حالة الضرورة، وبحيث يكون هناك خطر حال ووشيك سيقع على الشخص ويهدد سلامته الجسدية أو حياته أو أهله أو ماله.

**القاعدة الثانية:** ألا يترتب على هذا اللجوء خروج على القواعد الإسلامية العليا كالاشتراك في حرب ضد الدول الإسلامية أو تدبير المكائد والمؤامرات ضدها.

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٢٩ - ١١٣٠. راجع أيضاً في نفس المعنى إجابة الشيخ محمد المختار السلامي، ص ١١٥٦. يراجع أيضاً الشيخ محمد بن سبيل: التجنس بجنسية دولة غير إسلامية، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، عدد ٤، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م، ص ١٦٥ - ١٦٦. انظر كذلك ما قالته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، في مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوى والإرشاد، الرياض، العدد ٣٢، ١٤١٤هـ - ١٤١٢هـ، ص ٩٨، ١٠١ - ١٠٣.

وهناك حادثة شهيرة: فقد أراد المنصور لما انهزمت عساكره الدخول إلى بلد الروم، فقيل له: «تدخل بأحداث من ولدك وشملك مستجيرين بكافر قد أمن سربه، واستقام أمره؛ ولعل ولدك يروقهم ما يرونه في مملكته، فيحملهم ذلك على التنصر، ولأن تمادي في مسيرك حتى تدخل مصر فتجد فيها الرجال والكرع والمال، تملك بها اختيارك» وفعلاً غير المنصور وجهته صوب مصر<sup>(١)</sup>.

## ٢ - في القانون الدولي

تنص المادة ١/ هـ من اتفاقية ١٩٥١ م على أن من بين من يتم استبعادهم «الأشخاص غير المحتاجين للحماية الدولية» ويقصد بهم كل شخص تعترف به السلطات المختصة للبلد الذي اتخذه محلاً لإقامته باعتباره له الحقوق والالتزامات التي تعطي لمن يحمل جنسية ذلك البلد<sup>(٢)</sup>. بذلك يكون الشخص قد اندمج مع مواطني الدولة المعنية، وأصبح كأنه واحد منهم.

---

(١) راجع ابن الداية: كتاب المكافأة وحسن العقبي، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ص ٨٥.

ومن ذلك كتابه ﷺ لأهل جربا وأذرح: «وإن الله عليهم كفيلاً بالنصح والإحسان إلى المسلمين ومن لجأ إليهم من المسلمين»، على بن حسين على الأحمدي: مكاتيب الرسول، دار صعب، بيروت، ج ٢، ص ٢٩٤.

ومن ذلك ما جاء في كتابه لأهل أذرح: «والله كفيلاً عليهم بالنصح والإحسان للمسلمين، ومن لجأ إليهم من المسلمين من المخافة والتعزير إذا خشوا على المسلمين» (نفس المرجع، ص ٢٩٥).

(٢) نص برنامج عمل كوتونو (عام ٢٠٠٤ م) على أن:

«Where refugees have developed strong family, social and economic links with host communities, it may be in the interest of the host country to facilitate their local integration, through granting of = permanent residence and ultimately naturalization».

معنى ذلك أن الشخص لا تنطبق عليه اتفاقية ١٩٥١م إذا كان في وضع مماثل is assimilated لذلك الذي يتمتع به الوطني من رعايا الدولة المعنية. ويطلق على هذه الطائفة من الأشخاص عادة اسم «اللاجئون الوطنيون» national refugees، إذ يتم دمجهم محلياً local integration مع سكان الدولة التي منحتهم الملجأ.

## ثالثاً: إعادة التوطين

### ١ - في الشريعة الإسلامية

ليس في الإسلام ما يحول دون إعادة توطين اللاجئين في دولة أخرى، إن هو أراد ذلك. ويدخل ذلك في إطار حرية الشخص في التنقل والسكني في المكان الذي يريده، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ ﴿١٥﴾ (الملك)، وقوله سبحانه: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ﴿١٠﴾ (الزخرف).

### ٢ - في القانون الدولي

يشكل إعادة التوطين resettlement في بلد آخر أحد الحلول الدائمة المتصورة. ومن المعلوم أن إعادة التوطين في بلد آخر ليست حقاً، كما أنها

= راجع النص في :

Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. 3, p. 1027.

تجدر الإشارة أن عقد الذمة في الإسلام أفضل لأنه: ١- يعطي بمجرد طلبه دون انتظار؛ ٢- يترتب عليه أن يكون الشخص حاملاً لجنسية الدولة الإسلامية.

ليست أمراً تلقائياً not automatic، فهي رهن بقرار تصدره سلطات الدولة المراد إعادة التوطين فيها، وهي تفترض توافر عدة أمور، منها أن يكون الشخص لاجئاً في البلد الحالي، وأن تصادفه عقبات قانونية أو مادية لا يمكن حلها محلياً أو تكون إعادة التوطين هي الحل الوحيد لحلها، أو أن يكون له أعضاء من أسرته المباشرة يقيمون بطريقة قانونية في البلد الذي يريد إعادة التوطين فيه<sup>(1)</sup>.

## ٥ . ٤ حالات انتهاء الملجأ

### ٥ . ٤ . ١ في الشريعة الإسلامية

يمكن - في الإسلام - أن ينتهي وضع اللاجئ في أحوال عديدة، منها:

## أولاً: إسلام اللاجئ

هذا السبب خاص بالشريعة الإسلامية.

ونرى أن إسلام اللاجئ يعد سبباً يؤدي إلى انتهاء حق الملجأ في الإسلام للأسباب الآتية:

الأول: وحدة دار الإسلام، رغم اختلاف وتعدد دولها.

الثاني: كفالة المساواة بين كل المسلمين، لأنه من غير العدل أن يظل المستجير الذي يعتنق الإسلام «لاجئاً»، والمسلمون الآخرون في دار الإسلام «مواطنون» لهم كل حقوق المواطنة، وهو يتمتع فقط بحقوق اللاجئ.

---

(1) Information for asylum-seekers and refugees in Egypt, op. cit., p. 58, 76.

الثالث: أن الثابت في الإسلام أن (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته)<sup>(١)</sup> (حديث للنبي ﷺ) ومن الخذلان والظلم استمرار اعتبار اللاجئ الذي يعتنق الإسلام «لاجئاً».

والقاعدة أن «الإسلام يجب ما قبله» أي أن الشخص الذي أسلم لا يكون مسئولاً عما ارتكبه قبل الإسلام، لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّهَوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ . . . ﴿٣٨﴾﴾ (الأنفال)، ولقوله ﷺ: «الإسلام يجب ما قبله»<sup>(٢)</sup>، وقوله لعمر بن العاص: «أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها»<sup>(٣)</sup>.

معنى ذلك أنه، كقاعدة عامة، لا يكون اللاجئ الذي يعتنق الإسلام، مسئولاً عن أفعاله التي ارتكبتها قبل إسلامه.

## ثانياً: خطورة اللاجئ

### ١ - في الشريعة الإسلامية

إذا ارتكب المستجير أفعالاً خطيرة تضر - خصوصاً - بأمن الدولة الإسلامية، فيمكن إنهاء الملجأ في هذه الحالة. يقول الله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوا

---

(١) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم ٢٥٨٠، ج ٤، ص ١٩٩٦ م.

(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند عمر بن العاص، رقم ١٧٧٧٥، ج ٢٩، ص ٣١٥.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله .. رقم ١٢١، ج ١، ص ١١٢.

إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ﴿٤﴾ (التوبة). كذلك يقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِّنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ ﴿١٢﴾ (التوبة).

ويقول الله تعالى: ﴿وَمَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾ ﴿٥٨﴾ (الأنفال). ومعنى هذه الآية - في إطار حق الملجأ - أنه إذا خيف من خيانة اللاجئ، فيجب إعلامه بنقض الملجأ وإنهائه وأن يستوي في هذا العلم هو والمسلمون، وعليه:

- لا يجوز الإنهاء المفاجئ، بلا إعدار وبلا مقدمات.

- يجب إعطاء اللاجئ فترة معقولة تسمح له بتدبير انتقاله إلى مكان آمن آخر.

## ٢ - في القانون الدولي

تنص المادة ٣ من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية - التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا (١٩٦٩ م) على ضرورة:

١ - أن يتطابق سلوك اللاجئ مع القوانين واللوائح المطبقة في دولة إقامته وكذلك مع اللوائح والإجراءات المتخذة لحفظ النظام العام.

٢ - أن يمتنع عن أي أنشطة هدامة ضد أي دولة عضو في منظمة الوحدة الإفريقية.

٣ - أن يمتنع عن أي نشاط من شأنه أن يسبب توتراً بين الدول الأعضاء، خصوصاً استخدام الأسلحة، أو من خلال الصحافة أو الراديو.

## ثالثاً: رد الجوار

### ١ - في الشريعة الإسلامية

يمكن للمستجير أن يرد على المجير جواره، بحيث لا يستظل بحمايته أو أمنه. ويمكن أن نذكر هنا مثالين:

الأول: حينما دخل أبو بكر الصديق في جوار ابن الدغنة، فخشيت قريش أن يفتن - بقراءته للقرآن - الصبيان والنساء، فمشى ابن الدغنة إليه، فقال له: يا أبا بكر «إني لم أجرك لتؤذي قومك، إنهم قد كرهوا الذي أنت فيه، وتأذوا بذلك منك، فادخل بيتك، فاصنع فيه ما أحببت؛ قال: أو أرد عليك جوارك وأرضى بجوار الله؟ قال: فاردد علي جوارِي؛ قال: قد رددته عليك. فقام ابن الدغنة، فقال: يا معشر قريش، إن ابن أبي قُحافة قد ردّ عليّ جوارِي فشأنكم بصاحبكم»<sup>(١)</sup>.

والثاني: حينما رد عثمان بن مظعون جوار الوليد<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن هشام: السيرة النبوية، المرجع السابق، ج ١، ص ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٢) يحكى ابن هشام ذلك، بقوله: «لما رأى عثمان بن مظعون ما فيه أصحاب رسول الله ﷺ من البلاء، وهو يغدو ويروح في أمان من الوليد بن المغيرة، قال: والله إن غدوي ورواحي أمناً بجوار رجل من أهل الشرك، وأصحابي وأهل ديني يلقون من البلاء والأذى في الله ما لا يُصيبني، لنقص كبير في نفسي. فمشى إلى الوليد بن المغيرة، فقال له: يا أبا عبد شمس، وقت ذمتك، قد رددت إليك جوارك؛ فقال له: (لم) يا ابن أخي؟ لعله آذاك أحد من قومي، قال: لا، ولكني أرضى بجوار الله، ولا أريد أن أستجير بغيره؟ قال: فانطلق إلى المسجد، فاردد عليّ جوارِي علانية كما أجرْتُك علانية. قال فانطلقا فخرجا حتى أتيا المسجد، فقال الوليد: هذا عثمان قد جاء يرد علي جوارِي، قال: صدق، قد وجدته وفيأ كريمة الجوار، ولكني قد أحببت أن لا أستجير بغير الله، فقد رددت عليه جواره (المرجع السابق، ص ٣٧٠).

## ٢ - في القانون الدولي

يقترَب هذا السبب من العودة الاختيارية أو الطوعية.

### رابعاً: زوال السبب الدافع إلى اللجوء<sup>(١)</sup>

#### ١ - في الشريعة الإسلامية

إذا زال السبب زال المسبب. ومن ثم فإن اللجوء يمكن أن ينتهي إذا زالت الدوافع التي أدت إليه. ويكون ذلك إما بعفو سلطات الدولة عن الأفعال التي ارتكبتها اللاجئ، أو باعتذار يقدمه هذا الأخير تقبله تلك السلطات. مثال ذلك ما حدث من كعب بن زهير والذي كان قد هجا رسول الله ﷺ، وهرب، ثم جاء إلى النبي ﷺ تائباً.

فقد ضاقت عليه الأرض برحبها، وأرجف به فأتى أبا بكر رحمه الله، فلما صلى الصبح أتاه به وهو ملتئم بعمامته. فقال أبو بكر: يا رسول الله! رجل يبائعك على الإسلام. فبسط رسول الله يده، فحسر كعب عن وجهه فقال: بأبي أنت وأمي يا رسول الله! (هذا) مكان العائذ بك، أنا كعب بن زهير. فتجهمته الأنصار وغلظت عليه لما ذكر به رسول الله، ولانت له قريش وأحبوا إسلامه، فآمنه رسول الله ﷺ، فأنشده مدحته التي أولها:

بانتُ سعادُ فقلبي اليوم متبول متيم إثرها لم يشف مكبول  
حتى انتهى إلى قوله:

وقال كل خليل كنت أمله لا ألهينك إني عنك مشغول  
فقلت: خلوا سبيلي لا أبا لكم فكل ما قدر الرحمن مفعول

(١) عن طريق العفو عن أو الإعتذار من اللاجئ.

كل ابن أنثى وإن طالت سلامته يوماً على آلة حذباء محمول

نبئت أن رسول الله أوعدني والعفو عند رسول الله مأمول<sup>(١)</sup>

ومن ذلك ما حكاه الرقام البصري تحت باب «العفو عن الهرب والمنفيين وردهم إلى أوطانهم بالشفاعة لهم وبالاعتذار منهم» بخصوص عكرمة بن أبي جهل، فقد أسلمت زوجته، فأنت رسول الله ﷺ فاستأمنته لعكرمة فآمنه، فلحقته باليمن حتى جاءت به، فأقرها رسول الله ﷺ على نكاحها الأول<sup>(٢)</sup>.

## ٢- في القانون الدولي

يقترب هذا السبب من السببين ١، ٤ المذكورين في المادة ١/ج من اتفاقية ١٩٥١ م.

## خامساً: الدخول في مفاوضات مع دولة الأصل لتأمين عودة اللاجئين

### ١- في الشريعة الإسلامية

يمكن أن ينتهي الملجأ في الإسلام بأخذ الأمان للاجئ من سلطات الدولة التي فر منها، وأنها لن تقوم باضطهاده أو ملاحقته. وهناك مثال شهير في هذا المعنى، حدث خلال المفاوضات بين عضد الدولة وملك الروم

(١) راجع الرقام البصري: كتاب العفو والاعتذار، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٤٧ - ٤٥١. وانظر أمثلة أخرى، ص ٤٥٥ - ٤٦١.

(٢) العفو والاعتذار، ذات المرجع، ج ١، ص ٢٩٠ - ٢٩١. وانظر أمثلة أخرى، ص ٢٩٢ وما بعدها؛ سنن ابن ماجة في كتاب النكاح، باب: الزوجين، يسلم أحدها قبل الآخر، رقم ٢٠٠٨، ج ١، ص ٦٤٧، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ رد ابنته على عمر بن العاص بن الربيع، بعد سنتين، بنكاحها الأول.

(سنة ٣٧٢هـ). وكان سبب هذه المفاوضات هو لجوء أحد الأفراد وكان يسمى «ورد» إلى الدولة الإسلامية. وفي أثناء المفاوضات طلب ملك الروم تسليم ذلك الشخص، فرد عليه المفاوض المسلم (وكان يسمى ابن شهرام): «ما سمعت هذا ولا حضرته وإنني أستبعد فعله». وقد نجحت المفاوضات بين الدولتين، ورغبة في عدم الإخلال بالأمان الذي أعطى للاجئ، أرسل المسلمون إلى ملك الروم بأخذ الأمان له وبضمان الإحسان إليه وإلى أخيه وإعادتهما إلى مراتبهما القديمة وأحوالهما المستقيمة. كذلك أخذت على ورد الموائيق بالأمان يهدد أمن الروم<sup>(١)</sup>.

## ٥ . ٤ . ٢ في القانون الدولي

هناك حالات يمكن أن ينتهي فيها الملجأ في دولة ما، مثل إعادة التوطين إذا حصل الشخص على الملجأ في بلد آخر. وبالإضافة إلى ذلك تنص المادة ١/ج من اتفاقية ١٩٥١ على الأحوال التي يترتب عليها انتهاء تمتع الشخص بوصف اللاجئ أو ما يصطلح عليه بنود الإنقطاع cessation clauses، وهي<sup>(٢)</sup>:

---

(١) راجع مسكويه: كتاب تجارب الأمم، مكتبة المثنى ببغداد، مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر، ١٣٣٣هـ / ١٩١٥م، ج ٢، ص ٣٩٦-٣٩٧؛ الوزير أبو شجاع الملقب ظهير الدين الروذراوي: ذيل كتاب تجارب الأمم، مكتبة المثنى ببغداد، مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر، ١٣٣٤هـ / ١٩١٦م، ص ٢٨-٣٩، ص ١١١ وما بعدها.

انظر أيضاً وقائع تلك المفاوضات ونتائجها، في د. أحمد أبو الوفا: كتاب الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام، المرجع السابق، ج ٩، ص ٤٧٨-٤٩٩.

(٢) انظر أيضاً أحوال أخرى نصت عليها المادة ١/٤ من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية - التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا، ١٩٦٩م.

- ١- إذا استأنف باختياره الاستئلال بحماية بلد جنسيته؛ أو
- ٢- إذا استعاد باختياره جنسيته بعد فقدانه لها؛ أو
- ٣- إذا اكتسب جنسية جديدة وأصبح يتمتع بحماية هذه الجنسية الجديدة؛ أو
- ٤- إذا عاد باختياره إلى الإقامة في البلد الذي غادره أو الذي ظل مقيمًا خارجه خوفًا من الاضطهاد؛
- ٥- إذا أصبح بسبب زوال الأسباب التي أدت إلى الاعتراف به باعتباره لاجئًا غير قادر على مواصلة رفض الاستئلال بحماية بلد جنسيته؛
- ٦- إذا كان شخصًا لا يحمل جنسيته وأصبح، بسبب زوال الأسباب التي أدت إلى الاعتراف به باعتباره لاجئًا، قادرًا على أن يعود إلى بلد إقامته المعتادة السابقة<sup>(١)</sup>.

---

(١) في استنتاجها رقم ٦٩ بخصوص «انتهاء وضع اللاجئ»، تقول اللجنة التنفيذية إنه يجب بدقة تقويم تغير الأحوال حتى يمكن التأكد بطريقة موضوعية من انقضاء الموقف الذي برر منح وضع اللاجئ، وأن تغير تلك الأحوال لا ينطبق على اللاجئين الذين يظل يساورهم خوف يستند إلى أسانيد قوية من الاضطهاد، راجع التوصيات بشأن الحماية الدولية للاجئين التي اعتمدها اللجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، المرجع السابق، الاستنتاج رقم ٦٩ (٤٣)، ص ١٧٠-١٧١.

## الفصل السادس

مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

بخصوص الحق في اللجوء



## ٦ . مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي

### بخصوص الحق في اللجوء

نشير أولاً إلى أوجه الاتفاق بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ثم نوضح ثانياً: أوجه الاختلاف بينهما بخصوص الحق في اللجوء.

## ٦ . ١ أوجه الاتفاق بين الإسلام والقانون الدولي

### بخصوص الحق في اللجوء

- تتمثل أهم مظاهر الاتفاق بين الإسلام والقانون الدولي في الآتي:
- ١ - عدم جواز الرد إلى بلد يكون فيه اللاجئ مهدد بخطر التعرض للاضطهاد.
  - ٢ - عدم فرض عقوبات على اللاجئ الذي يدخل أو يتواجد بطريقة غير مشروعة في إقليم الدولة.
  - ٣ - مبدأ عدم التمييز.
  - ٤ - مبدأ الطبيعة الإنسانية لحق اللجوء.
  - ٥ - عدم جواز منح اللجوء للمقاتلين.
  - ٦ - إمكانية منح الملجأ لأسرى الحرب.
  - ٧ - ضرورة توفير الحاجيات الضرورية للاجئ.
  - ٨ - ضرورة جمع شمل الأسرة.
  - ٩ - حماية أموال وممتلكات اللاجئ.

- ١٠ - تمتع اللاجئ بالحقوق والحريات الضرورية له كإنسان وكشخص قانوني.
- ١١ - عدم جواز منح اللجوء للمجرمين (غير السياسيين).
- ١٢ - إمكانية استفادة طالب اللجوء من الحماية المؤقتة.
- ١٣ - انتهاء اللجوء بزوال أسبابه.

## ٦ . ٢ . أوجه الاختلاف بين الإسلام والقانون الدولي بخصوص الحق في اللجوء

إذا كان الملجأ في القانون الدولي المعاصر هو حماية توفرها دولة تجاه دولة أخرى يستفيد منها شخص معين أو أشخاص معينون «اللاجئ أو اللاجئون»، فإنه في الإسلام يختلف عنه في القانون الدولي من نواحي عديدة أهمها: من حيث من يعطي الملجأ، ومن يستفيد منه، ومن الناحية المكانية، ومن حيث طبيعة هذا الحق، ونظام الملجأ الإجمالي، وبالنسبة لتسليم اللاجئ، وكيفية معاملته، وبخصوص الأمان الذي يتم أخذه عن طريق الحيلة، ومن حيث تجنس اللاجئ بجنسية دولة الملجأ، ومن حيث أنواع الملجأ.

### ٦ . ٢ . ١ من حيث من يعطي الملجأ

يجوز إعطاء الملجأ في الشريعة الإسلامية من جانب سلطات الدولة، وكذلك الأفراد العاديين<sup>(١)</sup> تطبيقاً لقوله ﷺ: (المسلمون تتكافأ دماءهم: يسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم)<sup>(٢)</sup> وبالتطبيق لفكرة الجوار

(١) ابن قيم الجوزية: أحكام أهل الذمة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣م، تحقيق: صبحي الصالح، ج ٢، ص ٨٥٨.

(٢) سبق تخريجه، ص ٨٥.

التي مارسها النبي ﷺ حينما دخل في جوار المطعم بن عدي ومارسها المسلمون من بعده. بينما في القانون الدولي المعاصر يقتصر منح حق الملجأ على الدول وحدها، ويكون اللاجئ تحت سلطان وحماية الدولة فقط:

قال ﷺ: (إذا آمنك الرجل على دمه فلا تقتله)<sup>(١)</sup> رواه ابن ماجة، وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (الأيمان قيد الفتك، لا يفتك مؤمن)<sup>(٢)</sup>.

وهكذا إذا كانت القاعدة في الإسلام - كما هي الحال لدى الدول الأخرى - هي أن للدولة وحدها حق التصرف في إطار شؤونها الخارجية لقوله ﷺ: (كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسئول عن رعيته...) <sup>(٣)</sup>، ونتيجة لذلك يكون للحكام وحدهم حق رعاية شؤون الأمة في الداخل والخارج ولا يحل لأحد من المسلمين أن يقوم بذلك إذا كان الحاكم لم يفوضه أو يأذن له في القيام بمثل هذا العمل<sup>(٤)</sup>، فإن حق الملجأ يشكل استثناء على هذه القاعدة: إذ يمكن أيضاً للأفراد العاديين منح الملجأ.

---

(١) سنن ابن ماجة، كتاب الدييات، باب: من أمن رجل على دمه فقتله، رقم ٢٦٨٩، ج ٢، ص ٨٦٩.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في العدو يؤتى على غرة.. رقم ٢٧٦٩، ج ٣، ص ١٤٥.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، رقم ٨٥٣، ج ١، ص ٣٠٤.

(٤) أحمد أبو الوفا: كتاب الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام، المرجع السابق، ج ٤، ص ٦١.

## ٦ . ٢ . ٢ من حيث الاستفادة من الملجأ

يمكن أن يستفيد من الملجأ المسلمون، وأهل الذمة والحريون، وعلى ذلك فليست هناك فئات مستبعدة من هذا الحق<sup>(١)</sup>، بينما في القانون الدولي المعاصر تقييد العديد من الدول منح الملجأ، خصوصاً في الآونة الأخيرة<sup>(٢)</sup>.

كذلك في القانون الدولي يكتسب وصف اللاجئ وفقاً للمادة ١/أ من اتفاقية ١٩٥١م فقط كل شخص يكون لديه خوف مبرر من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية. بينما في الإسلام يمكن، إلى جانب ذلك، أن يستفيد من الملجأ

---

(١) اعترف رأي في الفقه غير الإسلامي بمنح الملجأ لأعداء الدولة الإسلامية، بقوله إن أحد المبادئ الجوهرية للقانون الدولي الإسلامي تتمثل في احترام حقوق غير المسلمين. ويضيف أن ذلك الاحترام يبدو واضحاً في:

«The right of asylum granted to foreigners, even enemy foreigners»  
Roger C. Glase: Protection of civilian lives in warfare - A comparison between Islamic law and modern international law concerning the conduct of hostilities, Revue de droit pénal militaire et de droit de la guerre, 1977, p. 249.

(٢) لتقييد عدد طالبي الملجأ refugee candidates – asylum – seekers لجأت الدول الأوروبية إلى وضع العديد من القيود: مثل توقيع جزاءات على شركات الطيران التي تجلب أشخاصاً لا يحملون وثائق تسمح لهم بدخول البلاد، ووضع قيود على دخول اللاجئين إلى إقليم الدولة بتحديد الحالات التي يتم فيها رفض دخولهم، وإنشاء أجهزة تختص بوضع اللاجئ. راجع مثلاً الوضع في بلجيكا، في:

Johnson: Refugee law reform in Europe - the Belgian example, Col. J. of trans . L. , Vol. 27, 1989, pp589- 613 .

من يأتي لسماع كلام الله (اللجوء الديني) أو أي شخص يأتي - لأي سبب - للحصول على وضع آمن (المستأمنون) أو يقيم بصورة دائمة (أهل الذمة).

## ٦ . ٢ . ٣ من الناحية المكانية

يترتب على منح اللجوء في إقليم إسلامي تمتع اللاجئ بهذا الحق في كل أقاليم «دار الإسلام»<sup>(١)</sup> لأن طبيعة الأحكام واحدة، ولوحة الدولة الإسلامية، وإن كان تفرق المسلمين إلى دول عديدة يمنع الآن من تطبيق هذا الحكم. أما في القانون الدولي المعاصر - والذي يقوم أساساً على تقسيم الدول إلى وحدات سياسية مستقلة تعيش كل منها داخل حدود معينة - فيقتصر منح اللجوء على الدولة التي تمنحه ولا يسرى بالضرورة تجاه الدول الأخرى.

(١) وهكذا تقول دار الإفتاء المصرية إن «... البلاد الإسلامية تعتبر كلها داراً لكل مسلم» (الفتاوى الإسلامية من دار الافتاء المصرية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ج٧، ص ٢٦٤٥).

وقد تم الأخذ بهذا المبدأ الإسلامي حديثاً إذ ينص البروتوكول رقم ٢٩ حول حق اللجوء لرعايا الاتحاد الأوربي (١٩٩٧م) على أن المعاهدة المنشئة للجماعة الأوربية تنشئ نطاقاً *une espace* بلا حدود داخلية وتمنح لكل مواطن في الاتحاد الحق في التنقل والإقامة بحرية فوق إقليم الدول الأعضاء، راجع النص في:

L. Dubois et C. Gueydan: Les grands textes du droit de l'Union Européenne, Dalloz, Paris, 2002, tome 1, P. 195.

وكانت العدو المغربية مقراً رئيسياً وأميناً للاجئين السياسيين أو الثائرين المنفيين إليها من قبل حكومة قرطبة (عبد العزيز فيلالي: العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٣م، ص ٨٦).

تجدر الإشارة أن اللجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين في استنتاجها رقم ١٢ بخصوص «الأثر الممتد إقليمياً لتحديد وضع اللاجئ» قالت إن «نصوصاً عديدة في اتفاقية ١٩٥١ م تمكن اللاجئ المقيم في إحدى الدول المتعاقدة من ممارسة «بعض الحقوق» باعتباره لاجئاً - في دولة أخرى متعاقدة - وأن ممارسة مثل هذه الحقوق لا تتوقف على تحديد جديد لوضعه كلاجئ»<sup>(١)</sup>.

وواضح أن ذلك يقتصر على ممارسة «بعض الحقوق»، بينما في دار الإسلام يمكن للاجئ ممارسة «كل» حقوقه في أي بلد إسلامي.

## ٦ . ٢ . ٤ من حيث طبيعة حق الملجأ

تجدر الإشارة أن الخلاف في الفقه يدور حول السؤال الآتي: هل الملجأ هو «حق للدولة» أم «حق للأفراد»؟ بمعنى هل للأفراد حق في مواجهة الدول يعطيهم إمكانية التمتع بالملجأ ولو لمدة يسيرة بما يترتب على ذلك من عدم إمكانية إرجاعهم عند الحدود أو طردهم أو تسليمهم لدولة الأصل؟ يمكن القول إن الملجأ - في الإسلام - هو حق ثابت للأفراد من ناحيتين: من حيث منحه وبالنسبة للتمتع به والحصول عليه.

وتقرر المادة ٩ من البيان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن المجلس الإسلامي في لندن ١٩٨١ م:<sup>(٢)</sup>

(١) راجع التوصيات بشأن الحماية الدولية للاجئين التي اعتمدها اللجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، المرجع السابق، ٢٠٠٤، ص ٢٧.

(٢) قيل إنه في الإسلام يعتبر حق اللجوء «حقاً حقيقياً للإنسان» un veritable droit de l'homme، راجع:

«L'asile et les refugiés dans la tradition musulmane»، International law association, Report of the Sixty-ninth conference, op. cit., p. 308.

«لكل شخص يلقى الاضطهاد والظلم الحق في البحث عن ملجأ وملاذ. وهذا الحق مضمون لكل إنسان مهما كان عنصره أو دينه أو لونه أو جنسه».

كذلك تقرر المادة ١٣ من وثيقة حقوق الإنسان في الإسلام «المؤتمر الإسلامي، دكا، ١٩٨٣ م»:

«ولكل شخص الحق في التنقل بحرية، واختيار مكان إقامته داخل بلده أو خارجه، وإذا لقي اضطهاداً فإن له الحق في البحث عن ملاذ في بلد آخر غير بلده الأصلي. وعلى البلد الذي يتوجه إليه بطلب في هذا الشأن أن يمنحه اللجوء السياسي ويحميه، إلا إذا كان اللجوء السياسي قد طلب لأسباب تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية»<sup>(١)</sup>.

بينما تنص المادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل إنسان في أن يطلب أو يبحث عن الملجأ، وليس عن حقه في أن يحصل عليه. كذلك فمن الثابت والمعروف أن اتفاقية ١٩٥١ م لا تمنح الحماية التلقائية أو الدائمة لمن يطلب اللجوء. كذلك تكتفي المادة ١/٢ من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية - التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في

---

(١) بل يقرر البعض أن الشريعة الإسلامية جعلت الملجأ حقاً للاجئ والتزاماً يقع على عاتق الدولة الإسلامية، كما أن الملجأ يمنح للمسلم ولغير المسلم دون تفرقة استناداً إلى المبدأ العام الذي يقرر «أن المسلم والكافر في مصائب الدنيا سواء». وإن كان يمكن الاتفاق على عدم إعطاء حق الملجأ كما حدث في صلح الحديبية من النص على رد من يأتي من قريش إلى المسلمين مع عدم رد من يأتي من عند المسلمين إلى قريش، محمد طلعت الغنيمي: الأحكام العامة في قانون الأمم، المرجع السابق، ص ٧٢٠؛ حمدي الغنيمي: الملجأ في القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ١٩٧٦ م، ص ١٣٢.

أفريقيا (١٩٦٩م) بالنص على أن تبذل الدول كل ما في وسعها tout ce qui est en leur pouvoir لاستقبال اللاجئين وكفالة استقرارهم.

## ٦ . ٢ . ٥ نظام الملجأ الإجباري

رأينا فيما سبق أنه لا يجوز رد اللاجئين إلى دولته رغماً عنه إذا اكتسب وصف أهل الذمة أو صار مسلماً أو كان من المستأمنين، وأنه حتى لو وافق اللاجئ على الرجوع إلى دولته فإنه لا يجوز ذلك إذا خشى من رجوعه فقدانه لحق الحياة لأن ذلك لا رخصة فيه، وإلا اعتبرت الدولة الإسلامية مشاركة في الاعتداء على هذا الحق الجوهري من حقوق الإنسان. ولا شك أن ذلك غير مُطبق في القانون الدولي المعاصر: إلا إذا رفض اللاجئ نفسه الرجوع خشية فقد الحياة<sup>(١)</sup>.

وهناك مظهر آخر لنظام الملجأ الإجباري في الشريعة الإسلامية يتمثل في التزام الدولة الإسلامية بمنحه لمن يطلب سماع كلام الله بالتطبيق لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ...﴾ (٦) ﴿التوبة﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) قارن بخصوص حماية حق الحياة في القانون الدولي المعاصر، مقالتنا:

«Le devoir de respecter le droit à la vie en droit international Public», R. Egypt. DI, 1984, P. 9-70.

(٢) بخصوص قوله تعالى: ﴿... فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ...﴾ (٦) ﴿التوبة﴾

(التوبة) يقول ابن العربي: «معناه سأل جوارك، أي أمانك وذمامك فأعطه إياه ليسمع القرآن... والآية إنما هي فيمن يريد سماع القرآن والنظر في الإسلام. فأما الإجارة لغير ذلك فإنها هي لمصلحة المسلمين، والنظر فيما يعود عليهم به منفعة، وذلك يكون من أمير أو مأمور: فأما الأمير فلا خلاف في أن إجارته جائزة، لأنه

=

وإلزامية احترام الملجأ كحق للإنسان ثابتة في الإسلام لأنها جزء لا يتجزأ منه كعقيدة وشريعة. في هذا الصدد تنص ديباجة العهد الخاص بحقوق الطفل في الإسلام الذي تبنته منظمة المؤتمر الإسلامي عام ٢٠٠٥م على أن:

«الحقوق الأساسية والحريات العامة في الإسلام جزء لا يتجزأ منه ليس لأي أحد أن يوقفها، أو ينتهكها، أو يتجاهلها»<sup>(١)</sup>. فنظام الشريعة «كل لا يقبل التجزئة»<sup>(٢)</sup>.

= مقدم للنظر والمصلحة، نائب عن الجميع في جلب المنافع ودفع المضار. وأما إن كان رعية فقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: «المسلمون تتكافأ دماءهم ويسعى بذمتهم أدناهم، ويرد عليهم أقصاهم» (ابن العربي: أحكام القرآن، المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٩١؛ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج ٨، ص ٧٦).

وبخصوص نفس الآية يقول ابن قدامة: ومن طلب الأمان لسمع كلام الله، ويعرف الشريعة، وجب أن يعطاه ثم يرد إلى مأمنه» ابن قدامة المقدسي: الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ج ٤، ص ٣٣٢. ويقول رأي آخر:

فقوله تعالى: «فأجره» أمر دال على الوجوب، ولا وجوب إلا عند هذا الغرض، وليس هذا الغرض من الأمان المعروف في الشرع في شيء، فإن الأمان هو الذي يحصل بسبب من المسلم موقوفاً على خيرته: إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، وفي الاستجارة لسماع كلام الله عز وجل يجب الأمان وتنكف السيوف عن رقبتة ويتحرس دمه متى طلب ذلك سواء كان جرى منا الأمان أو لم يجر» (الإمام عماد الدين بن محمد الطبري المعروف بإلكيا الهراس: أحكام القرآن، تحقيق موسى محمد، وعزت عطية، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ج ٤، ص ٦٢).

(١) راجع النص في:

Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. 3, p. 1171 (par. 6).

(٢) أبو الأعلى المودودي: نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ص ١٥٩.

ولعل عدم قيام دولة ما بتنفيذ التزاماتها بمنح الملجأ في القانون الدولي المعاصر، يرجع إلى أمرين:

أولاً: أنها هي التي لها تقدير أسباب منحه. في هذا المعنى تنص المادة ٣/١ من الإعلان الخاص بالملجأ (١٩٦٧م) أنه: «يعود للدولة مانحة الملجأ تقدير أسباب منح الملجأ».

ثانياً: أن حق الشخص في طلب والحصول على الملجأ في دولة أخرى «يكون وفقاً لقوانين تلك البلدان والاتفاقات الدولية» (م ٣/١٢ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ١٩٨١م).

بينما في الإسلام - كما سبق البيان - يكون منح الملجأ إجبارياً ولا خيرة فيه، في أحوال كثيرة.

## ٦ . ٢ . ٦ من حيث كيفية معاملة اللاجئ

الواقع أن التاريخ الإسلامي مشرق في هذه الناحية أيضاً. إذ إنه من الثابت أن اللاجئ - المسلم أو غير المسلم - كان يلقي معاملة لا تقل، إن لم تزد، عن تلك المقررة لأهل البلد أنفسهم. ولا شك أن ذلك له ما يبرره: الاعتبار الإنسانية أولاً، وطمأنة اللاجئ الذي يجئ في ظروف يكون فيها مهدداً في حياته<sup>(١)</sup>، وكذلك لأن من شيم العرب والمسلمين «إقراء الضيف» وإكرامه.

---

(١) قيل: وكان اللاجئون في المغرب، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين، عرباً أو عجماً، لا يختلفون عن بقية المواطنين، وهي ظاهرة حيرت الذين وردوا على المغرب من الخارج إنهم كانوا لا يجدون فرقاً بين هؤلاء وأولئك (عبد الهادي التازي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٠ - ٨٢).

بينما لاحظ القرار رقم ١٥٢/٥٠ لعام ١٩٩٥م الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة أن حماية اللاجئين معرضة للخطر في مواقف كثيرة نتيجة لرفض قبولهم، وللطرد غير المشروع، والإبعاد، والاعتقال غير المبرر، وغير ذلك من التهديدات لسلامتهم البدنية، وكرامتهم، ورفاههم، وعدم احترامهم، وعدم كفالة حرياتهم الأساسية، وحقوق الإنسان<sup>(١)</sup>.  
في عبارة وجيزة، يمكن القول إن الحماية الدولية للاجئ حالياً «معرضة للتهديد»<sup>(٢)</sup>.

## ٦. ٢. ٧ الأمان الذي يحصل عليه اللاجئ يسرى على الدولة الإسلامية ولو تم الحصول عليه بالاحتيال والخديعة

يدل على ذلك القصة المشهورة التي وقعت بين عمر والهرمزان (ملك

---

(1) Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. I, p. 102.

(٢) دليل القانون الدولي للاجئين، مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - الاتحاد البرلماني الدولي، رقم ٢ - ٢٠٠١م، المرجع السابق، ص ٦. تجدر الإشارة أنه إذا حتمت الظروف احتجاز اللاجئ، فإن ذلك لا يجوز إلا في أحوال أربعة، هي: للتحقق من الهوية، لتحديد العناصر التي يقوم عليها طلب اللجوء، في حالات قيام طالبي اللجوء بإتلاف وثائق سفرهم أو استخدامهم لوثائق مزورة، لحماية الأمن القومي والنظام العام (ذات المرجع، ص ٨٢).

كذلك لاحظت اللجنة التنفيذية أن عدداً كبيراً من اللاجئين وطالبي اللجوء، في أماكن مختلفة من العالم، تم احتجازهم بسبب دخولهم أو وجودهم غير المشروع بحثاً عن الملجأ. راجع: التوصيات بشأن الحماية الدولية للاجئين التي اعتمدها اللجنة التنفيذية لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاستنتاج رقم ٤٤ (٣٧)، المرجع السابق، ص ١٠٠.

الأهواز). فقد تم أسر هذا الأخير وجرى به إلى عمر فقال له عمر: وما حجتك في نقض العهد مرة بعد مرة؟ فقال: أخاف أن تقتلني قبل أن أخبرك. فقال عمر: لا تخف. فطلب الهرمزان ماء فأتى به، فقال: إني أخاف أن أقتل وأنا أشرب الماء، فقال عمر: لا بأس عليك حتى تشربه، فأراق الهرمزان الماء، وقال: لا حاجة لي بالماء، لقد أردت أن أستأمن به. فقال له عمر: إني قاتلك. قال الهرمزان: قد أمتنتني. وقد شهد أنس بن مالك في صف الهرمزان وقال لعمر: لقد أمتنته، فقد قلت له: لا بأس عليك حتى تشرب الماء. فقال عمر للهرمزان: خدعتني، والله لا أنخدع إلا لمسلم: فأسلم الهرمزان، ففرض له عمر ما يعادل ألف درهم، وأسكنه في المدينة<sup>(١)</sup>.

وهكذا يتضح أنه - رغم الخديعة والحيلة - التزم عمر بالأمان الذي صدر عنه لا عفواً صفوفاً، وإنما بالخديعة.

بينما في القانون الدولي يمكن إلغاء وضع اللاجئ في حالتين:

الحالة الأولى: عندما يتضح أن الشخص قدم عملاً أو أخفى حقائق مادية صحيحة للحصول على وضع اللاجئ.

الحالة الثانية: عندما تظهر أدلة جديدة تفيد عدم أحقية الشخص في الحصول على صفة اللاجئ، لأنها لا تنطبق عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) ابن الجوزي: سيرة ومناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، المكتبة القيمة، القاهرة، تحقيق: حمزة الشرقي وآخرون، ص ١٥٠.

(٢) راجع دليل القانون الدولي للاجئين رقم ٢ - ٢٠٠١م، المرجع السابق، ص ٦٠. وينص الصك الختامي لمبادئ بانكوك المعدلة حول وضع ومعاملة اللاجئ (نيودلهي ٢٠٠١م) على أن يفقد اللاجئ وضعه كلاجئ إذا اتضح أنه حصل على ذلك الوضع استناداً إلى معلومات خاطئة، أو أدلة غير صحيحة أو الغش أثرت على قرار السلطة الوطنية التي منحت اللجوء، راجع:

## ٦ . ٢ . ٨ من حيث تجنس اللاجئين بجنسية دولة اللجوء

تنص المادة ٣٤ من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين على أن:

«تسهل الدول المتعاقدة بقدر الإمكان استيعاب اللاجئين ومنحهم جنسيتها، وتبذل على وجه الخصوص كل ما في وسعها لتعجيل إجراءات التجنس وتخفيف أعباء ورسوم هذه الإجراءات إلى أدنى حد ممكن».

وما هو مطبق في الإسلام يفوق النص المذكور من حيث أن الحصول على وضع «أهل الذمة» يترتب عليه «فوراً» اكتساب جنسية الدولة الإسلامية. وبالتالي فليست هناك «سلطة تقديرية» في منح أو منع التجنس. بينما وفقاً للمادة ٣٤ من اتفاقية ١٩٥١ تملك الدولة سلطة تقديرية واسعة بخصوص تجنس أو عدم تجنس اللاجئين. يتضح ذلك خصوصاً:

من عبارة «بقدر الإمكان» - as far as possible - في النصوص المستخدمة مرتين (في النص الإنجليزي والفرنسي) بخصوص التجنس وتعجيل إجراءاته.

تجدر الإشارة أيضاً أن إعلان كوتونو (٢٠٠٤م) نص على أنه قد يكون من مصلحة الدولة المضيفة it may be in the interest of the host country أن تسهل الدمج المحلي للاجئين من خلال منح الإقامة الدائمة وفي النهاية التجنس<sup>(١)</sup>، بينما - كما سبق ذكره - في الإسلام يترتب على منح عقد الذمة أن

---

= Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. 3, p. 1182.

(1) Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. 3, p. 1027.

يكون «لهم مالنا وعليهم ما علينا»، وهذه عبارة تعطي حقوقاً أكثر بكثير من مجرد منح الإقامة الدائمة أو تسهيل إجراءات التجنس.

## ٦ . ٢ . ٩ . بخصوص جمع شمل الأسرة

ذكرنا سلفاً أن جمع شمل الأسرة نصت عليه قواعد القانون الدولي وكذلك قواعد الشريعة الإسلامية، إلا أن هناك فارق بينهما:

- ففي القانون الدولي على الدولة أن تسهل بقدر لإمكان in every

possible way اجتماع شمل الأسرة (المادة ٧٤ من البروتوكول

الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ م الملحق باتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ م).

- بينما في الشريعة الإسلامية لا يجوز التفرقة بين أفراد الأسرة، ويعد

ذلك «حرام»، الأمر الذي يعني أن هناك التزام بعدم فعل ذلك. في

هذا الخصوص تعليقاً على قوله ﷺ: «من فرق بين والدة وولدها فرق

الله بينه وبين أحبته يوم القيامة»، يقول الإمام الصنعاني إن الحديث:

«نص في تحريم التفرقة بين الوالدة وولدها وقيس عليه سائر الأرحام

المحارم بجامع الرحامة»<sup>(١)</sup>.

## ٦ . ٢ . ١٠ من حيث أنواع الملجأ

في الإسلام وفي القانون الدولي يمكن منح الملجأ الإقليمي والملجأ

الدبلوماسي. إلا أن الإسلام، على خلاف القانون الدولي، ينص على إمكانية

منح اللجوء الديني (لسماع كلام الله، أو عند الدخول في الحرم)<sup>(٢)</sup>. بينما لا

يتخذ القانون الدولي - كما سبق القول - من الدين أساساً لقواعده.

(١) الصنعاني: سبل السلام، المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٩٤ - ٤٩٥.

(٢) انظر سابقاً، ٧٥، ٧٦.

## ٦ . ٢ . ١١ من حيث أثر السيادة على منح حق الملجأ

تعد السيادة من الأفكار الأساسية التي أسس عليها صرح وبنيان القانون الدولي المعاصر ، بالنظر إلى المسائل الجوهرية التي تتعلق بها . وتمثل السيادة في أمرين: السلطة العليا على الأشخاص والرعايا المقيمين فوق إقليم الدولة (عنصر السيادة الشخصية) imperium ، وكذلك اختصاص الدولة فوق كل ما يوجد على إقليمها من الأشياء (عنصر السيادة الإقليمية) dominium .

وعلى ذلك يخضع كل الأشخاص والأشياء المتواجدين فوق إقليم الدولة لسيادتها وسلطانها<sup>(١)</sup>، تطبيقاً لقاعدة qui quid est in territorio est etiam de territorio .

(١) للسيادة جانبان أساسيان:

- جانب إيجابي ، يتمثل في ممارسة الدولة لكل مظاهر السيادة فوق إقليمها البري والبحري والجوي؛

- وجانب سلبي ، يتجلى في امتناع الدول الأخرى عن الاعتداء على هذه السيادة .  
راجع تفصيلات أكثر في تعليقنا على قضية الأنشطة الحربية وشبه الحربية في نيكارجوا وضدها، المجلة المصرية للقانون الدولي ، ١٩٨٦ م ، ص ٣٦٤ .  
وكانت محكمة العدل الدولية قد قررت منذ عام ١٩٤٩ م في قضية مضيق كورفو (ص ٣٥) أنه:

«Between independent States respect for territorial sovereignty is an essential foundation of international relations» .

انظر أيضًا حول فكرة السيادة :

- Ahmed ABOU – EL Wafa : Arbitration and adjudication of international land boundary disputes, R . Eryp. DI , 1986 , p 145-147 .

= - Descamps : Le droit international nouveau , RCADI , 1930 , p 439 .

والواقع أن وجود الدولة في إطار الجماعة الدولية يفرض - بطريقة أو بأخرى - بعض القيود على سيادتها . وذلك ليس بالشيء الغريب، ذلك أن التواجد في مجتمع دولي منظم يحتمه؛ إذ إنه كما أن وجود الفرد في مجتمع منظم (الدولة) أدى إلى تقييد حريته في التصرف ، بل وغل هذه الحرية في بعض الأحوال (فقدياً كان الفرد له أن يأخذ حقه بيده، كما كانت القبائل تغير بعضها على البعض الآخر لحل منازعاتها ، وقد انتهى كل ذلك الآن مع بسط سيادة الدولة وسلطانها على إقليمها) ، فكذلك الحال بالنسبة للدولة : إذ ترتب على وجودها في مجتمع منظم (الجماعة الدولية الحالية) أو في مجتمع تنظيمي (المنظمات الدولية المعاصرة) إيراد بعض القيود على سيادتها<sup>(١)</sup> .

وتبدو مظاهر تقييد سيادة الدولة - بخصوص حق اللجوء - في ضرورة

- 
- Van Kleffens : Sovereignty in international law , RCADI , 1953 , 1 , p 8 .
  - “ L' Etat souverain à l'aube du XXe siècle “ SFDI , colloque de Nancy, Pedone, Paris, 1994, 318 pp.

وتنص موثيق المنظمات الدولية على مبدأ السيادة . وهكذا يقرر ميثاق الأمم المتحدة أن المنظمة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها (م ٢ / ١) ؛ وينص ميثاق منظمة الدول الأمريكية على أن النظام الدولي يقوم أساساً على احترام شخصية وسيادة واستقلال الدول (م ٥ / ب) ؛ وينص ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على أن من وظائف المنظمة : الدفاع عن سيادة وسلامة أراضي واستقلال الدول الأفريقية (م ٢ / ١) .

كذلك تحدثت محكمة العدل الدولية (مجموعة ١٩٨٦ م، الفقرتان ٢٥٨ ، ٢٦٣) عن :  
« le principe fondamental de la souveraineté sur lequel repose tout le droit international ».

(١) أحمد أبو الوفا: الوسيط في القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص ٤١٤ .

التزامها ببعض المبادئ الأساسية ، خصوصاً مبدأ عدم الرد عند الحدود<sup>(١)</sup> .  
كذلك من الضروري : «قيام الدول بوضع تدابير للتعامل على نحو  
مسئول وفعال مع طالبي اللجوء الذين تم رفض طلبهم»<sup>(٢)</sup> .

وعلى الرغم ذلك فمن الثابت أن بعض الدول - في ممارساتها العملية -  
لا تلتزم ، كما سبق القول ، بتطبيق ذلك كما يجب ، بل وضعت قيوداً كثيرة على  
قبول اللاجئين<sup>(٣)</sup> ، بل وقامت برد الكثيرين منهم عند الحدود<sup>(٤)</sup> .

(١) لذلك قيل : «تعتبر حماية اللاجئين أساساً مسؤولية الدول ، إذ يقع على عاتق  
الدول الموقعة على اتفاقية ١٩٥١ م التزام قانوني بحماية اللاجئين وفقاً  
للشروط المبينة في الاتفاقية ، ومطلوب منها أن تطبق هذه الشروط دون تمييز  
بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ ، وأن تحترم مبادئ الحماية الأساسية ، من  
قبيل عدم الرد وعدم الطرد (والتي تلتزم باحترامها أيضاً الدول غير الموقعة على  
الاتفاقية)» .

راجع : «حماية اللاجئين» دليل ميداني للمنظمات غير الحكومية ، صدر بالتعاون  
بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها من المنظمات غير  
الحكومية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م ، ص ٢٢ .

(٢) راجع التوصيات بشأن الحماية الدولية للاجئين التي اعتمدها اللجنة التنفيذية  
لبرامج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، المرجع السابق ، رقم  
٦٢ ، ص ١٥١ .

(٣) راجع سابقاً ، ص ٥٤ .

(٤) فقد أصدرت بعض الدول العديد من القوانين والإجراءات الإدارية لتقييد دخول  
اللاجئين إليها . وتتمثل هذه الإجراءات أساساً في منح سلطات واسعة إلى رجال  
الحدود لمنع دخول طالبي حق اللجوء ، وكذلك توقيع غرامات كبيرة على شركات  
الطيران وغيرها من الشركات التي تقوم بنقل طالبي الملجأ الذين لا يحملون وثائق  
صحيحة تخول لهم دخول البلاد .

راجع :

=

أما في الإسلام ، فقد لاحظنا - مما سبق ذكره - أن سيادة الدولة

- 
- M.Fullerton : Restricting the flow of asylum-seekers in Belgium, Denmark, the Federal Republic of Germany and the Netherlands – New challenges to the Geneva Convention relating to the status of refugees and the European convention on human rights, Virginia Journal of Inter. Law, vol. 29, 1988, pp. 33-114.
  - Ph. de Bruycker : La comptabilité de la législation Belge avec le droit international, RBDI, 1989, pp. 201-225.
  - Symposium : Refusing refugees : political legal barriers to asylum, Cornell ILJ, vol. 26, 1993, p. 495-770.
  - Symposium : Refugee law and policy, Virginia JIL, vol . 33, 1993, p. 473-526 .

ويلاحظ أن جماعة القانون الدولي Inter. Law Association بعد أن تبنت في عام ١٩٨٦م إعلان المبادئ الخاص بالطرد الجماعي (الدورة ٦٢- سيول) ، تبنت في عام ١٩٩٢م بالقاهرة إعلان مبادئ القانون الدولي الخاصة بتعويض اللاجئين . وقد جاء في هذا الإعلان أن الدولة التي تجبر الشخص على التحول إلى وضع اللاجئ ترتكب فعلاً غير مشروع دولياً ، وأن ذلك يمكن أن يعتبر «إبادة للجنس» إذا كان قد ارتكب بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لمجموعة وطنية أو عرقية أو دينية . وتلتزم الدولة المسئولة عن إبعاد اللاجئ: أ) بوقف ذلك الفعل، ب) بإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل وقوع الفعل ، ج) بدفع تعويض عند استحالة إعادة الوضع السابق ؛ د) بتقديم ضمانات لعدم تكرار حدوث ذلك الفعل؛ هـ) بتطبيق طرق الطعن المنصوص عليها في قوانينها الوطنية (راجع نص الإعلان في: AJIL, 1993, p. 157-159).

تجدر الإشارة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت في قرارها رقم ٧٠/٤١ (١٩٨٦م) على حق اللاجئين في العودة بحرية وأمان إلى أوطانهم، وكذلك حقهم في الحصول على تعويض كاف إذا لم يرغبوا في العودة .

ويذهب رأى إلى حد القول إن بعض اللاجئين «تم تجاهلهم وهم غير مرغوب فيهم» ، راجع

=

الإسلامية مقيدة بأمر كثيرة بخصوص قبول اللاجئين وكيفية معاملته. من هذه القيود:

- أ - ضرورة منح الملجأ لكل مستغيث أو معرض للظلم أو الاضطهاد .
- ب - حتمية قبول اللاجئين الذي يأتي لسماح كلام الله .
- ج - حتمية إبلاغ اللاجئين مأمنه إذا انتهى حقه في الملجأ (لأى من الأسباب التي تسوغ ذلك والتي سبق ذكرها) ، وبالتالي عدم جواز رده إلى مكان يكون فيه خوف من تعرضه للاضطهاد<sup>(١)</sup>.

= A. Harper : Iraq's refugees : ignored and unwanted, IRRC, vol. 90, 2008, No, 869 .

(١) يفرق رأى بين الإجارة وتكون «من خطر اعتداء يتوجسه المستجير في مكان وجوده الفعلى سواء كانت إقامته فيه دائمة أو عابرة»، واللجوء ويكون «من خوف الاضطهاد في الوطن الأصيل الذي غادره اللاجئ، أما المكان الذي يوجد فيه فعلاً فهو آمن ولذلك اختاره للجوء والعيش المؤقت» أحمد الخمليشى: مدى توافق الشريعة مع التشريعات الدولية الخاصة باللاجئين، المرجع السابق، ص ٢١ .

ويقرر نفس الرأى أيضاً أنه لا يجوز الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلَغَهُ مَأْمَنَهُ . . . ﴾ ﴿٦﴾ (التوبة) على أنها مصدر لحق اللجوء في شريعة الإسلام، وذلك لأن: «المشرك يستجير من الخطر الذي يتهده في مكان وجوده العرضى وهو أرض المجير أما موطنه الأصيل (أرض المشركين) فهو فيه آمن وهذا ما تؤكد الآيه صراحة عندما تأمر بإبلاغ المستجير إلى «مأمنه» الذي هو موطنه الأصيل بينما اللاجئ يتهده الخطر في موطنه الأصيل ويستظل بالأمان في ملجئه المؤقت أى أرض مانح اللجوء فالآية إذن خاصة بالإجارة ولا علاقة لها باللجوء في مفهومه الاصطلاحي المتداول اليوم» نفس المرجع، ص ٢١-٣١ .

ونحن لا نوافق على هذا الرأى، للأسباب الآتية:

= أولاً: أن الآيه جاءت ألفاظها عامة، غير مخصصة بانطلاق الشخص من إقليم فيه تهديد

## د- احترام السلطات في الدولة الإسلامية الملجأ الذي يمنحه الأفراد العاديون<sup>(١)</sup>.

= أو أمان له. فهي يمكن أن تسرى على الفرضين. يقول الزركشي إن الآية «يستفاد منها عموم النكرة في سياق الشرط» (الإمام الزركشي: البرهان في علوم القرآن، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ج-٢، ص ٦). ذلك أن «العام يستغرق الصالح له من غير حصر»، راجع الإمام السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ج-٣، ص ٣٢-٤٢.

ثانيًا: أن إبلاغ «المأمن» جاء أيضًا عامًّا بحيث يشمل المكان الأصلي الذي جاء منه اللاجئ، أو أي مكان آخر يجد فيه مأمنه.

ثالثًا: معنى ذلك أن إبلاغ المأمن المذكور في الآية يكون حيث يريد اللاجئ الرجوع إلى بلده (فيجب حينئذ إبلاغه مأمنه)، أما إذا أراد البقاء في دار الإسلام فيجب الاستجابة له أيضًا وعدم إجباره على الرجوع إلى بلده، لقوله تعالى: [فَأَجْرُهُ] وكذلك الحال إن أراد الرجوع إلى بلد آخر غير بلده الأصلي، فيجب حينئذ إبلاغه المأمن الذي يختاره هو، لقوله تعالى: [ثُمَّ أبلغه مأمنه].

رابعًا: أن فقهاء المسلمين استخدموا كلمة «الاستجارة» بمعناها العام الذي لا يقصرها على فرض دون فرض أو مكان دون مكان. يقول البيضاوي إن «من عادة المستجير أن يأخذ بذيل المستجار به أو بطرف رداءه وإزاره، وربما أخذ بحق إزاره مبالغة في الاستجارة. فكأنه يشير به إلى أن المطلوب أن يجرسه ويذب عنه ما يؤذيه، كما يجرس ماتحت إزاره، ويذب عنه، فإنه لاصق به، لا ينفك عنه» راجع الأحاديث القدسية، ج ١-٢، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م، ص ١١٧.

(١) يقرر رأى: «الاختلاف إذن واضح بين الماضي والحاضر في موضوع صلاحية منح اللجوء، ولم يعد مقبولاً الآن القول بحق الفرد في هذا المنح داخل الفقه الإسلامي وخارجه، لأنه يصادم المبادئ المنظمة للمجتمع السياسي» أحمد الخليلي: مدى توافق الشريعة مع التشريعات الدولية الخاصة باللاجئين، المرجع السابق، ص ٣٢.

ونحن لا نوافق على هذا الرأي لسببين:

الأول: من حيث «مضمونه»: هذا الرأي لا يتفق مع قوله ﷺ: (المسلمون تتكافأ دماؤهم =

---

= ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم) ، مما يعنى أن أى مسلم ، ولو كان من أدنى المسلمين ، له حق إعطاء الأمان واللجوء .

الثاني: من حيث «تسبيه» : العلة التى يستند إليها فى عدم جواز منح اللجوء من جانب الفرد لأن ذلك «يصادم المبادئ المنظمة للمجتمع السياسي» ، لا يمكن قبولها أيضاً، لأن ذات العلة كانت موجودة منذ ظهور الدولة الإسلامية فى عهد الرسول ﷺ وما تلاه من عهود سمح فيها للفرد بمنح الملجأ رغم وجود «مبادئ منظمة للمجتمع السياسي» .

ومع ذلك، نحن نرى أيضاً أنه يمكن لولى الأمر فى الدولة الإسلامية تنظيم هذه المسألة على النحو الذى يتفق ومصالح دار الإسلام. ويدخل ذلك فى اطار سلطته فى تنظيم المباح ووظيفته فى مراعاة مصالح الدولة الإسلامية.



## الخاتمة

### أولاً: ملاحظات ختامية

لقد وضعت الشريعة الإسلامية القواعد المرعية والأسس المرضية لحق اللجوء، اسماً ورسماً، روحاً ومعنى ولفظاً، حساً ومادة، عملاً وقولاً. ومراعاة ما قرره الإسلام في هذا الخصوص من أكد الأمور، يجب أن يراعيها كل غيور<sup>(١)</sup>.

وأهمية حق الملجأ جد واضحة، لا تخفى على أحد. إذ هو حق تنظم بمنحه كافة حقوق الإنسان، كما أن عدم منحه قد يؤدي - في بعض الأحيان - إلى زوال كل حقوق الآدمي<sup>(٢)</sup>.

بل إن القرآن الكريم يقرر صراحة أن من يأوي من هاجر إليه (أي التجأ إليه) هو «المؤمن حقاً». يقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ

---

(1) Dans l'Islam, l'asile est un devoir tout d'abord du persécuté, qui est obligé de fuir dans le cas où il ne peut résister à l'oppression, puis ensuite, une obligation pour tous les musulmans de protéger la personne qui cherche asile («L'asile et les réfugiés dans la tradition musulmane», op. cit., p. 322).

(٢) إذ في الواقع، كما لاحظته إعلان كوتونو (بنين ٢٠٠٤م):

«no country is immune from the risk of generating and receiving refugee flows, and that therefore protecting refugees is a shared duty of all states and is a matter of respect for basic human rights».

راجع النص منشوراً في:

Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to UNHCR, op. cit., vol. 3, p. 102.

وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ . . . ﴿٧٢﴾ (الأنفال)؛ ويقول أيضاً: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا...﴾ ﴿٧٤﴾ (الأنفال).

فالهجرة، تعادل في مصطلحات القانون الدولي المعاصر: «اللجوء الإقليمي». أي الانتقال من دار يخشى فيها الإنسان على نفسه وأهله وماله، إلى دار يستظل فيها بالأمن والحماية. ومن يقوم بإيواء اللاجئين أو المهاجر هو - في الإسلام - من المؤمنين حقاً، لأنه يطبق القواعد المحررة والأسس المقررة في شريعة الإسلام.

لفظة هاجر تعني «ترك وطنه» كما أن عبارة «تهاجروا فيها» المراد بها «تتقلوا من دار الفتنة إلى دار الأمن»<sup>(١)</sup> وذلك في قوله تعالى: ﴿... قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا...﴾ ﴿٩٧﴾ (النساء)، (الأنفال: ٧٤).

## ثانياً: رأي الفقهاء غير المسلمين

أنصف غير المسلمين الإسلام حتى بخصوص حق الملجأ أو اللجوء، كحق أساسي من حقوق الإنسان.

فقد ذهب رأي في الفقه الغربي إلى إرجاع أصل حق الملجأ في الإسلام إلى فكرة الكرم أو الضيافة hospitalité وأنه في أرض الإسلام يعتبر حقاً مقدساً للاجئين: «en terre d'Islam le Droit d'asile des Réfugiés est sacré».

---

(١) راجع معجم ألفاظ القرآن الكريم، المرجع السابق، ج ٢، ص ١١٤١.

ويقول إنه إذا كان الإسلام يبيح حمل السلاح ضد أولئك الذين لا يعترفون بحق الله على المجتمع الإنساني، فإن ذلك يوازنه ويخفف منه منح حق اللجوء إلى من يريد<sup>(١)</sup>.

ويخشى نفس الكاتب أن يترتب على التقاليد الغربية إنكار الدول الإسلامية لحق الملجأ «وهو يذكر ذلك بخصوص ما حدث على أثر تصفية الإمبراطورية العثمانية»<sup>(٢)</sup>.

(١) وهكذا يقول:

«L’Islam... estime qu’il est juste de tirer l’épée contre ceux qui ne reconnaissent pas le droit de Dieu sur la Société humaine. Mais il tempère cette (guerre sainte) par le Droit d’asile, l’hospitalité. Ce n’est pas seulement en temps de paix, ... que les Dhimmiyun ont été traités à égalité par l’Etat musulman..., C’est en temps de guerre que l’Etat musulman fait combattre pour protéger la vie et les biens de Dhimmiyun comme ceux des Musulmans: leurs prisonniers aussi, le Bayt al-Mal musulmans doit payer équivalentement la rançon des Dhimmiyun et celle des Musulmans... Il y a plus: Si un étranger résident en temps de paix en territoire islamique devient un ennemi du fait d’une déclaration de guerre contre son pays d’origine, ses droits acquis persistent en temps de guerre: cet étranger «ennemi» peut continuer paisiblement son séjour jusqu’ à la date prévue dans le visa».

راجع:

L. Massignon: Le respect de la personne humaine en Islam et la priorité du droit d’asile sur le devoir de juste guerre, Rev. Inter. De la croix Rouge, 1952, p. 458 – 9, 460, 467.

(٢) يقول نفس الكاتب:

«la liquidation de cet Empire par l’Europe en 1923, ou le traité de Lausanne, aboutit à une regression du droit international en = consacrant le principe raciste (assyrien) des transferts massifs de

كذلك أكد أحد غير المسلمين أن « أكرم حق للجوء موجود في التقاليد العربية الإسلامية»<sup>(١)</sup>.

ولذلك يقرر رأى ضرورة أن نستلهم من الشريعة الإسلامية المفاهيم المناسبة لحماية ومساعدة من هاجروا اضطرارًا، وأنه يجب وضع نهاية للمقولة التي تقرر إن الشريعة هي سبب إساءة استخدام حقوقهم ووسائل معيشتهم<sup>(٢)</sup>.

population, d'échanges, pour (incompatibilité d'humeur avec leurs =  
voisins), des personnes déplacées: échange entre les Musulmans  
turcs de Macédoine et les Chrétiens grecs.. cet échange qui a dé-  
terminé, des deux côtés, une situation misérable... a servi de type  
et de modèle à d'autres échanges diplomatiques, à commencer par  
certains replis raciaux hitleriens... pour aboutir à l'expulsion mas-  
sive, par l'Etat d'arabes musulmans des Juifs... Nous avons ainsi  
amené les Musulmans à nous imiter en expulsant les minorités... Et  
l'on peut se demander si les Etats musulmans, pour nous combattre  
avec nos armes, ne vont pas renier comme nous le Droit d'asile, qui  
est, pourtant, dans leur tradition et leur droit international fonda-  
mental» Loc. cit.

(١) وهكذا يقول حرفياً :

«Perhaps the most generous right to asylum (is) found in the Arab –  
Islamic tradition» .

راجع :

Eduardo ; Hoy: Convention refugee definition in the west: Disharmony  
of interpretation and application, I . J . of refugee law , 5 , 1993 ,  
p. 69 .

(٢) يقول صاحب هذا الرأى حرفياً ما يلي :

« Those concerned with the wellbeing of refugees and IDPs within  
the international community should approach Islamic Law with  
much good will and an inquisitive spirit, which seeks to draw from  
ancient Arabo-Islamic traditions complimentary, indigenous and  
culturally appropriate approaches to the protection and assistance

بل يشير البعض إلى العودة إلى العادات الشرقية في إطار اللجوء والملاذ<sup>(١)</sup>.

ومن هذه العادات احترام الجوار . لذلك لم يتردد الشاعر العربي في هجاء من لا يحترم الجوار، ويقوم بإخافة المستجير وإذلاله . يقول البرج بن مسهر الطائي :

فنعم الحى كلب غير أنا رأينا فى جوارهم هنات  
ونعم الحى كلب غير أنا رزينا من بنين ومن بنات  
فإن الغدر قد أمسى وأضحى مقيمًا بين خبت إلى المسات  
تركنا قومنا من حرب عام ألا يا قوم للأمر الشتات  
وأخرجنا الأيامى من حصون بها دار الإقامة والثبات  
فإن نرجع إلى الجبلين يومًا نصالح قومنا حتى المات<sup>(٢)</sup>

كذلك تعليقًا على قوله ﷺ: (إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق)<sup>(٣)</sup>،

= of forced migrants. The boorish days of simply condemning the Sharia as a cause for the abuse of the rights and livelihoods of forced migrants must end» .

راجع :

Kirsten Zaat: The protection of forced migrants in Islamic law , op. cit . , p. 35 .

(1) S. Akram: Orientalism revisited in asylum and refugee claims, I. J. of refugee law, 12 (I), 2000, pp. 7-40.

(٢) ذكره: مرزوق بن تنباك، الجوار في الشعر العربي حتى العصر الأموي، حوليات كلية الآداب، الكويت، ١٤١٠هـ - ١٤١١هـ / ١٩٨٩م - ١٩٩٠م، ص ٩٣ .

(٣) سبق تخريجه، ص ١٥ .

يقرر رأى أن من مكارم أخلاق العرب (الكرم بمعناه الواسع، والشجاعة، والمروءة، وحماية الجار، والرفق بالغريب)<sup>(١)</sup>.

## ثالثاً: رأينا الخاص

نلاحظ أن حق الملجأ يتفق مع ثلاثة مبادئ في الإسلام<sup>(٢)</sup>، هي:

### ١ - المبدأ الأول

ضرورة حماية المظلوم أو المضطهد<sup>(٣)</sup>. ومنح الملجأ يشكل أقل صورة من صور تلك الحماية أو النصر. يؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ ﴿٨﴾ (الحشر).

(١) ذات المرجع، ص ١١.

(٢) يقرر رأي:

«Dans le monde musulman d'aujourd'hui, les pratiques et les législations relatives à l'asile et aux réfugiés sont loin d'être musulmanes. Elles s'alignent très souvent sur la pratique internationale moderne, très souvent restrictive et assez peu généreuse».

انظر:

«L'asile et les réfugiés dans la tradition musulmane», op. cit., pp.333,337.

(٣) بل قيل إن الجوار صار «واحداً من معالم السياسة الخارجية في الإسلام»، وأنه «جامع لكثير من مكارم الأخلاق، فإنه يعني حماية إنسان - أو جماعة - نفساً وعرضاً وأهلاً ومالاً» د. علي أحمد الخطيب: مقدمة قبل هجرة النبي ﷺ، الجزء الأخير - الجوار، المرجع السابق، ص ٤٦١.

## ٢ - المبدأ الثاني

أن القرآن الكريم يحض على الحركة وعدم الارتباط بأرض معينة إذا وجدت أسباب تدعو إلى ذلك مصداقاً لقوله تعالى<sup>(١)</sup>: ﴿... إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿١٢٨﴾ (الأعراف).

﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ ﴿١٠٥﴾ (الأنبياء).

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ ﴿١٥﴾ (الملك).

﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ ﴿١٠﴾ (الزخرف).

﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ...﴾ ﴿١٠﴾ (الجمعة).

﴿... عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...﴾ ﴿٢٠﴾ (المزمل).

---

(١) وهو أمر يقرره أيضاً القانون الدولي، راجع:

C. Mubanga-Chipoya: The right to everyone to leave any country, including his own and to return to his country, UN doc. E/C4/Sba.2, 1988/35, June 1988, final report.

### ٣ - المبدأ الثالث

أن خرم (انتهاك) الأمان الممنوح للاجئ أمر لا يُقره الإسلام أبداً<sup>(١)</sup>.  
ذلك أنه من الثابت أن: «احترام المهاجرين وأولئك الذين يطلبون اللجوء هو أحد الملامح الدائمة للعقيدة الإسلامية»<sup>(٢)</sup>.  
وحق الملجأ هو حق عربي أصيل، تمت المناداة بإحيائه حتى في إطار الشعر العربي<sup>(٣)</sup>.

(١) ذلك أنه من الثابت أن :

« Any violation , by a muslim, of the conditions of Aman is punished under Islamic law».

Ahmed Abou – el – wafa: Islam and the west: coexistence or clash ?, Dar Al-Nahda Al-Arabia, Cairo , 1427 – 2006 , p . 79 .

كذلك قلنا (نفس المرجع، ص ١٩٤) :

«Asylum has deep – rooted origins in Arab and Muslim traditions».

(2) «Respect for migrants and those seeking refuge has been a permanent feature of the Islamic faith».

OIC: Enhancing refugee protection in the Muslim world , Ministerial conference on the problems of refugees in the Muslim world , 28 - 30 , November 2005 (www.oic – ioc . org).

(٣) من ذلك حينما استجارت هند بنت النعمان بصفية بنت ثعلب الشيبانية فأجارتها وقامت إلى قومها تعلنهم هذه الإجارة ضد كسرى وجيوشه، بقولها:

أحيوا الجوار فقد أماتته معا كل الأعراب يا بني شيبان

ما العُذر؟ قد لفت ثيابي حرة مغروسة في الدر والمرجان

وعلى الأكاسرة قد أجرت لخرة بكهول معشرنا وبالشبان

شيبان قومي هل قبيل مثلهم؟ عند الكفاح وكرة الفرسان

قوم يجيرون اللهيف من العدا ويحاط عمري من صروف زماني

لذلك جاء في المادة ١٢ من إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام الذي تبناه المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية بمنظمة المؤتمر الإسلامي (القاهرة ١٤١١هـ / ١٩٩٠م)، أن:

«لكل إنسان الحق في إطار الشريعة في حرية التنقل، واختيار محل إقامته داخل بلاده أو خارجها وله إذا اضطهد حق اللجوء إلى بلد آخر وعلى البلد الذي لجأ إليه أن يحميه حتى يبلغه مأمنه ما لم يكن سبب اللجوء اقراراً جريماً في نظر الشرع»<sup>(١)</sup>.

= فقام بنو شيان بجوارها وحاربوا جنود العجم وكسروهم، فقالت صافية:  
قولوا لكسرى أجرنا جارة فثوت في شامخ العزيا كسرى على الرغم  
نحن الذين إذا قمنا لداهية لم نبتدع عندها شيئاً من الندم  
نحوظ جارتنا من كل نائبة ونرفد الجار ما يرضى من النعم  
محمد عناني: المختار من أشعار المرأة العربية في الجاهلية والإسلام، الهيئة العامة  
للكتاب، القاهرة ١٩٩٧م، ص ٢٧ - ٤٢.

(١) لذلك قيل إن إبعاد المسلم عن دار الإسلام يعرضه للفتنة، ويؤدي به إلى الهلكة، ويحول بينه وبين إظهار شعائر دينه، ويضيف أنه: «ليس لدولة إسلامية أن تحرم دخول أرضها على رعايا دول إسلامية أخرى، لأن في يد كل دولة من إجراءات الأمن، ومن نصوص الشريعة، ما يسد الحاجة ويدفع كل ضرورة، وإذا كان هذا كله في متناول الدولة ولا يعطل تنفيذه قاعدة من قواعد الشريعة، فليس للدولة أن تعدل عنه بحجة الضرورة إلى ما يعطل قاعدة هامة من قواعد الشريعة، وهذا الذي نقول هو الرأي الذي يتفق مع أغراض الشريعة الإسلامية ومراميها في توحيد دار الإسلام وجعلها دار أمن وسلام لكل مسلم وذمي، أما الرأي المضاد فيؤدي فوق ما ذكرنا له من عيوب إلى عدم المساواة، وإثارة النعرات الوطنية والجنسية، وهذا ما يجاربه الإسلام ولا يرضاه» عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي، المرجع السابق، ج ١، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

= وقد ذهب الشيخ ابن سودة في رده على رسالة أمير المؤمنين المنصور بخصوص

## رابعاً: فتوى مهمة للإمام ابن النابلسي الحنفي

في النهاية لا يسعنا إلا أن نذكر رأياً جريئاً لأحد أئمة المسلمين بخصوص حق التنقل والإقامة واللجوء. وهكذا في رسالة عنوانها «تخيير العباد في سكنى البلاد» يقول الإمام ابن النابلسي الحنفي:

«فأما إجبار الإنسان على السكنى في مكان مخصوص، وإلزامه بذلك بطريق الإقهار له، والتغلب عليه، فهو ظلم وتعد، يجب كفه عن الرجل المسلم، ومنع الظالم به وردعه وزجره وجوباً متأكداً على المسلمين، خصوصاً الحكام ومن له قدرة على ذلك، بالقدر الممكن: من نصيحة أو تعنيف بالكلام، إلى غير ذلك من قبيل إزالة المنكر، والنهي عن الواجب على الخاص والعام». ويضيف:

«وبهذا ورد في الأثر «حب الوطن من الإيمان، فإذا تركه الإنسان وخرج منه، وأعرض عنه، فإن ذلك لا يكون إلا بسبب حصول أمر مشق عليه، ومتعب له غاية التعب: من جور الحكام، وتعدّي المفترين، وغير ذلك من

---

= بعض المسلمين الذين لجأوا إلى الترك فقتلوهم ونكلوا بهم، إلى القول: «لا شك أن فعل ما ذكر من القتل والتنكيل بمن أوى إلى الله من المسلمين وانحاز إلى طائفة من المجاهدين لا ينبغي أن يعد فاعله من أهل الدين، ولا أن يدخل في غمار المسلمين، لما اقتضاه فعله هذا من رقة الديانة وضعف الأمانة... وجزاؤه هو أن يؤخذ فيقتل بعد أن يطاف به وينكل، وجزاء السيئة بمثلها وقصاصاً من نفسه الخبيثة بسوء فعلها، ثم يرد إلى ربه، وهو أعلم بقصده ونيته فإن كان قتله للمجاهدين نصرة لأعداء الله وحمية لهم ومحبة في دينهم فهذا خلع من عنقه ربة الإسلام واستحق أن يلحق بمن عبد الأوثان والأصنام». د. عبد الهادي التازي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، المرجع السابق، ج ١، ص ١٣٩.

الأسباب التي تسهل عليه مفارقة وطنه، والخروج عن أهله وسكنه، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ . . . ﴾ ﴿٦٦﴾ (النساء). فجعل سبحانه الخروج من الوطن بمنزلة قتل النفس، ويعادها في إدخاله المشقة على الإنسان». ويضيف أيضاً:

«وخروج أهل القرى من قراهم وتركهم مساكنهم وأملاكهم بسبب الجور والظلم الزائد عليهم، وعدم تحملهم ذلك لضعف قدرتهم عليه، بحيث لا يمكنهم عبادة الله تعالى، بتحريم الحرام وتحليل الحلال، من فسق الظلمة وعدوانهم عليهم وطلبهم منهم ما لا يرضى به الله تعالى، فإن الذي تفعله أهل القرى من الخروج عن قراهم أمر يثابون عليه. كما قال تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ ﴿٥٦﴾ (العنكبوت). وقال الإمام النسفي .. في تفسيره:

«يعني أن المؤمن إذا لم تتسهل له العبادة في بلد هو فيه، ولم يتمش له أمر دينه، فليهاجر إلى بلد يقدر فيه أسلم قلباً، وأصلح ديناً وأكثر عبادة»<sup>(١)</sup>.

---

(١) راجع الفتوى كاملة منشورة في:

Institut français de Damas: Bulletin d'études orientales, Tome XXXIX - XL, Années 1987-1988, PP. 28-37.



## المراجع

- ابن أبي شيبه، أبو بكر عبدالله، كتاب المغازي، تحقيق الدكتور: عبدالعزيز إبراهيم العمري، الرياض، دار إشبيليا.
- الاتحاد البرلماني الدولي، دليل القانون الدولي للاجئين رقم ٢ - ٢٠٠١م.
- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- أحمد أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- أحمد أبو الوفا، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- أحمد أبو الوفاء، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- أحمد أبو الوفاء، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- أحمد أبو الوفا، كتاب الإعلام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية في شريعة الإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الأرناؤوط، اللجوء والملاذ في التقاليد العربية الإسلامية، مجلة اللاجئون، تصدرها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، العدد ٣، ١٩٨٥م.
- ابن الأزرق الأندلسي، بدائع السلك في طبائع الملك، الدار العربية للكتاب، تحقيق: محمد عبد الكريم، تونس، ليبيا.

الأزهري: أبو منصور، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تحقيق: محمد جبر  
الألفي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٣٩٩ هـ  
- ١٩٧٩ م.

ابن إسحاق، أبو عبدالله محمد، السير والمغازي.  
الأشعث؛ أبو داود سليمان، سنن أبي داود، تحقيق: عزت عبدالله علي، وعادل  
السيد، بيروت: دار ابن حزم ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.  
الأصفهاني، الراغب، المفردات في غريب القرآن، مكتبة مصطفى البابي  
الحلبي، القاهرة.

أمين، أحمد، ظهر الإسلام، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢ م.  
الأنصاري، ابن حديدة، المصباح المضيء في كتاب النبي الأمي ورسله إلى  
ملوك الأرض من عربي وعجمي (دار الندوة الجديدة، بيروت،  
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

الأنصاري؛ زكريا، أسنى المطالب شرح روض الطالب (مصور من الطبعة  
اليمينية، ١٣١٣ هـ).

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد خرج أحاديثه: محمد  
فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط ٤، ١٤١٧ هـ  
- ١٩٩٧ م.

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ضبط وترقيم  
مصطفى ديب البغا (دمشق، دار اليمامة، ط ٥، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م).  
أبو البركات: مجد الدين، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل،  
مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.

برهان أمر الله، النظرية العامة لحق الملجأ في القانون الدولي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣م.

البغوي، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش، دار بدر، القاهرة.

البلخي، مقاتل بن سليمان، الأشباه والنظائر في القرآن الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

البناء، أحمد بن عبدالرحمن، الفتح الرباني ترتيب سند أحمد بن حنبل الشيباني مع شرحه بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني، دار الشهاب، القاهرة.

البناء، محمد عاطف، الوسيط في النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع.

البيانوني، محمد أبو الفتح، الأصول الشرعية للعلاقات بين المسلمين وغيرهم في المجتمعات غير المسلمة، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٦، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

البيضاوي، الغاية القصوى في دراية الفتوى، تحقيق: علي محيي الدين داغي، دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٢م.

البيهقي، أبوبكر أحمد بن حسين، الجامع لشعب الايمان، تحقيق: مختار أحمد الندوي، (الهند، بومباي، الدار السلفية، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).

التازي، عبدالهادي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، مطابع فضالة، المحمدية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

ترتون، أهل الذمة في الإسلام، دار الفكر العربي، ترجمة: حسن حبشي، القاهرة.

ابن التركماني: بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.  
الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.

تنباك، مرزوق، الجوار في الشعر العربي حتى العصر الأموي، حوليات كلية الآداب، الكويت، ١٤١٠هـ - ١٤١١هـ، ١٩٨٩ - ١٩٩٠م.  
التنوخى، المستجاد من فعلات الأجواء، دار العرب للبستاني، القاهرة، ١٩٨٥م.

التنوخى، سحنون، المدونة الكبرى في فقه الإمام مالك، دار صادر، بيروت، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٣هـ.

ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب ابن قاسم النجدي، مطابع الحكومة، الرياض، ١٣٨١هـ.

ابن تيمية المجد، المنتقى من أخبار المصطفى، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

ثعلب، أبو العباس، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

ابن جزى، قوانين الأحكام الشرعية، عالم الفكر، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٨٦م.

جعفر، قدامة، جواهر الألفاظ، المكتبة العلمية، بيروت.

ابن جماعة؛ تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الثقافة، الدوحة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

الجندي، محمد الشحات، قواعد التنمية الاقتصادية في القانون الدولي والفقهِ الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥ م.

ابن الجوزي، سيرة ومناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، تحقيق: حمزة الشروتي وآخرون، المكتبة القيمة، القاهرة.

الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م.

ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار المنار، القاهرة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩ م.

الحسين؛ يحيى، غاية الأمان في اخبار القطر اليماني، تحقيق: سعيد عاشور، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨ م.

الحصري: القواعد والضوابط المستخلصة من شرح الجامع الكبير، تحقيق: علي بن أحمد الندوي الهندي، مطبعة المدني، القاهرة، ١٤١١هـ.

الخطاب، مواهب الجليل بشرح مختصر خليل، دار الفكر، القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨ م.

حمادة، محمد ماهر، الوثائق السياسية والإدارية للعصر المملوكي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.

حمادة، محمد، الوثائق السياسية والإدارية العائدة للعصور العباسية المتتابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م.

حمادة، محمد، الوثائق السياسية والإدارية في الاندلس وشمال إفريقيا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م.

ابن حمزة الحسيني الحنفي، البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف.

حميد الله؛ محمد، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة،  
دار النفائس، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

حنبل، الإمام أحمد سند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط  
وآخرين (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

الحبيد، عبدالله بن حامد، سفارة الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم  
إلى البلاط الملكي في عاصمة الحبشة جوندار، عام ١٠٥٧هـ -  
١٦٤٧م، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم  
القرى، مكة المكرمة، العدد ٣، ١٣٩٧هـ - ١٣٩٨هـ.

الخازن، تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، مطبعة مصطفى  
البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٠هـ - ١٩٥٥م.

الخزاعي، علي بن سعود، تخريج الدلالات السمعية، تحقيق: إحسان عباس،  
بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

الخضري، الشيخ محمد، إتمام الوفاء في سيرة الخلفاء، القاهرة، المكتبة  
التجارية.

خطاب، محمود شيت: جعفر بن أبي طالب أول سفير في الإسلام، مجلة  
البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية  
والإفتاء، الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، الرياض، ١٤١٠هـ.

الخطابي، أبو سليمان أحمد، معالم السنن، المكتبة العلمية، ط٢، بيروت،  
١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

الخطيب، علي أحمد، مقدمة قبل هجرة النبي، الجزء الأخير - الجوار - هدية  
مجلة الأزهر، ١٤١٥هـ.

ابن الخطيب: كناسة الدكان بعد انتقال السكان، تحقيق د. كمال شبانة، دار  
الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

الحمليشي؛ أحمد، مدى توافق الشريعة مع التشريعات الدولية الخاصة  
باللاجئين، دراسة نشرتها ISESCO في إطار خطة عمل المنظمة  
للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٦ م.

الخن، مصطفى؛ أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء،  
رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة.  
ابن الداية، كتاب المكافأة وحسن العقبى، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة  
المكرمة.

الدهلوي، حاشية الدهلوي على بلوغ المرام من أدلة الأحكام، المكتب  
الإسلامي، دمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧٢ م.

دياب، صابر محمد، سياسة الدول الإسلامية في حوض البحر المتوسط من  
أوائل القرن الثاني الهجري حتى نهاية العصر الفاطمي، عالم الكتب،  
القاهرة، ١٩٧٣ م.

الديك، محمود إبراهيم، المعاهدات في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي  
العام، مطابع البيان التجارية، دبي.

الذهبي، محمد بن أحمد، السيرة النبوية، تحقيق: بشار عواد، بيروت، مدرسة  
الرسالة، ط ٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١ م.

الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والأفتاء والدعوى والإرشاد، مجلة  
البحوث الإسلامية، العدد ٣٢، الرياض، ١٤١٤هـ-١٤١٢هـ.

الراعي؛ توفيق، دراسات في فهم المستشرقين للإسلام، مجلة الشريعة والدراسات  
الإسلامية، جامعة الكويت، العدد ٨، ١٨، ١٤١٢هـ-١٩٩٢ م.

الرحيلي، سليمان ضفيدع، السفارات الإسلامية إلى الدولة البيزنطية، رسالة  
دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ والحضارة، جامعة  
الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦ م.

ابن رشد، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل  
المستخرجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

ابن رشد؛ ابوالوليد (الجد)، المقدمات الممهديات، تحقيق: محمد حجي  
وآخرون (قطر، دار التراث الإسلامي، ١٤٠٨هـ).

الرشيد؛ صالح، أبو الوفاء بن عقيل، حياته واختياراته الفقهية، رسالة  
دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة.

رفاعي، أحمد فريد، عصر المأمون، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،  
١٣٤٦هـ-١٩٢٨م.

الرقام البصري، كتاب الفعو والاعتذار، جامعة الإمام محمد بن سعود  
الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

الروذراوي؛ ظهير الدين أبوشجاع، ذيل كتاب تجارب الأمم، مكتبة المثنى  
بيغداد، مطبعة شركة التمدن الصناعية بمصر، ١٣٣٤هـ-١٩١٦م.

الزرقا؛ مصطفى، المدخل الفقهي العام، دمشق، دار القلم، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

الزركشي، إعلام الساجد بأحكام المساجد، تحقيق: أبو الوفا المراغي، المجلس  
الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

الزركشي؛ البرهان في علوم القرآن، عيسى الباي الحلبي، القاهرة، الطبعة  
الثانية.

الزمرخري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل،  
تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة مصطفى الباي الحلبي،  
القاهرة، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

ابن زنجوية، حميد، كتاب الأموال، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات  
الإسلامية، الرياض، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- أبوزهرة، الشيخ محمد، الجريمة، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الزيد، صالح عبدالكريم، أحكام عقد الأمان والمستأمنين في الإسلام، رسالة ماجستير منشورة في الرياض، الدار الوطنية للنشر، ١٤٠٦هـ.
- زيدان، عبدالكريم، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، مكتبة القدس، بغداد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ابن السبكي؛ تاج الدين عبدالوهاب، الأشباه والنظائر، تحقيق عادل عبدالموجود، وعلي عوض، (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- سبيل، محمد، التجنس بجنسية دولة غير إسلامية، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، عدد ٤، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ستافراكي، إيمانويل، المفهوم الإنساني في القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ١٧، ١٩٩١م.
- السديسي، محمد، إجابة الداعي و غوث المستنجد عند العرب حسب تصورها من الشعر القديم، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد ٦، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- السرخسي، شرح السير الكبير، تحقيق: صلاح الدين المنجد؛ وعبدالعزیز أحمد، مطبعة شركات الاعلانات الشرقية، ١٩٧١م.
- السرخسي؛ المبسوط، دار المعرفة، بيروت.
- ابن سعد، الطبقات لكبرى، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- سعيد، عبدالله محمد، الحقوق المتبادلة بين الآباء والأبناء في الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، القاهرة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

سعيد؛ أمين، نشأة الدولة الإسلامية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة،  
١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.

ابن سلام، أبو عبيد القاسم، كتاب الأموال، تحقيق: أبو أنس سيد رجب،  
(السعودية، دار الفضيلة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

السهارنفورى، بذل المجهود في حل أبي داود.

السيد، رضوان، دار الإسلام والنظام الدولي والأمة العربية، مستقبل العالم  
الإسلامي، مجلة يصدرها مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطة،  
عدد ١، شتاء ١٩٩١م.

ابن سيده، المخصص، بيروت.

السير ريتشارد وود، الإسلام والإصلاح، هدية مجلة الأزهر، عدد شعبان،  
١٤٠٦هـ - مايو ١٩٨٦م.

السيوطي؛ الاتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار  
التراث، القاهرة.

الشافعي؛ الأم، دار الشعب، القاهرة.

أبو شامة، عيون الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، وزارة  
الثقافة، دمشق، ١٩٩٢م.

شاهين، غرس الدين الظاهري، كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق  
والمسالك، صححه بولس راوسي، دار العرب للبستاني، القاهرة،  
١٩٨٨م - ١٩٨٩م.

ابن شداد، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، الدار المصرية للتأليف  
والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤م.

شلتوت؛ محمود، الفتاوى، دار الشروق، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.  
شلتوت؛ محمود، الإسلام عقيدة وشريعة، دار الشروق، القاهرة، ١٤٠٠هـ -  
١٩٨٠م.

الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير، تحقيق: محفوظ العلي، بيروت.  
الشوكاني، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، المجلس الأعلى للشئون  
الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

الشوكاني، نيل الأوطار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.  
الشيبياني، السير الكبير وشرحه للسرخسي، معهد المخطوطات بجامعة  
الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٢م،

ابن صاحب الصلاة، تحقيق: عبد الهادي التازي، المن بالإمامة، دار الغرب  
الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.

صفوت، أحمد زكي، جمهرة رسائل العرب، المكتبة العلمية، بيروت.  
الصنعاني، سبل السلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض،  
١٤٠٨هـ.

الصوري، وليم، الحروب الصليبية، ترجمة حسن حبشي، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب، القاهرة، ١٩٩١م.

ابن طباطبا، الفخري، في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر،  
بيروت.

الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري، جامع البيان عن تأوي آي القرآن،  
تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٩٥٧م.

الطبري، تاريخ الرسل والملوك، دار المعارف، القاهرة.

طبلية؛ محمد القطب، الإسلام وحقوق الإنسان، دار الفكر العربي، القاهرة  
١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

طرخان، إبراهيم علي، النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور  
الوسطى، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٨٨هـ-١٩٦٨م.

الطهطاوي؛ رفاعة رافع، الدولة الإسلامية نظامها وعمالاتها وهو المتمم  
لكتاب نهاية الایجاز في سيرة ساكن الحجاز، مكتبة الآداب،  
القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩١م.

الظاهر، محيي الدين، تشریف الأيام والعصور في مسيرة الملك المنصور، تحقيق:  
مراد كامل، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦١م.

ابن عابدين، حاشية رد المحتار، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ-  
١٩٦٦م.

العبد السلام، أنور شعيب، شرح من قبلنا، ماهيته، وحجته، ونشأته  
وضوابطه وتطبيقاته (الكويت، جامعة الكويت، ٢٠٠٥م).

ابن عبدالبر، الدرر في اختصار المغازي والسير، المجلس الأعلى للشؤون  
الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م وأخرى، تحقيق: شوقي  
ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.

ابن عبدالحكم، فتوح مصر والشام، تحقيق، عبد المنعم عامر، دار التعاون،  
القاهرة، ١٩٦١م.

ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، تحقيق: عبد المنعم عامر، لجنة البيان  
العربي، القاهرة، القسم التاريخي.

عبد الحميد، عبد الغني، آثار الاستخلاف الدولي في القانون الدولي العام  
والشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون،  
جامعة الأزهر، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

عبدالرحمن، عثمان، الاستجارة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

ابن عبدالسلام: قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

عبدالسلام، أنور شعيب، شرع من قبلنا ماهيته وحجته، ونشأته وضوابطه وتطبيقاته، (الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٠٥م).

ابن عبدربه: العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.  
ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، دار المسيرة، بيروت.

ابن العربي، الوصايا، مكتبة المتنبي، القاهرة.

ابن العربي: أحكام القرآن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

العلي، إبراهيم، صحيح السيرة النبوية، الأردن، دار النفائس، ط ٦، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

عليش، ابو عبدالله محمد أحمد، فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

العمري، أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة، الرياض، مكتبة العبيكان، ط ٤، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.

عناني، محمد، المختار من اشعار المرأة العربية في الجاهلية والإسلام، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧م.

عودة، عبدالقادر، التشريع الجنائي الإسلامي، نادي القضاة، القاهرة، ١٩٨٤م.

الغنوي، طفيل، ديوان طفيل الغنوي، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، القاهرة، ١٩٦٨م.

الغنيمي؛ محمد طلعت، نظرة عامة في القانون الدولي الإنساني الإسلامي، الندوة المصرية الأولى حول القانون الدولي الإنساني، القاهرة، ١٩٨٢ م.

الغنيمي؛ محمد طلعت، الأحكام العامة في قانون الأمم - دراسة في كل من الفكر الغربي والاشتراكي والإسلامي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٠ م.

الغنيمي، حمدي، الملجأ في القانون الدولي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٦ م.

الفار، عبدالواحد، أسرى الحرب، دراسة فقهية تطبيقية في نطاق القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٥ م.

الفراء، أبوزكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠ م.

ابن فودي؛ عثمان، بيان وجوب الهجرة على العباد وبيان وجوب نصب الإمام وإقامة الجهاد، تحقيق: فتحي المصري، دار جامعة الخرطوم، ١٩٧٧ م.

الفرغاني: أبوالمحسن حسن، فتاوى قاضينان (الفتاوى الخانية)، حاشية على الفتاوى الهندية.

فيلاي، عبدالعزيز، العلاقات السياسية بين الدولة الأموية في الأندلس ودول المغرب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٣ م.

ابن قتيبة، أدب الكاتب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر، طبعة مصورة عن الطبعة الرابعة للمكتبة التجارية الكبرى، القاهرة

١٣٨٣هـ - ١٩٦٢م.

ابن قتيبة الدنيوري، كتاب عيون الأخبار، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة مصورة عن دار الكتب المصرية لسنة ١٣٤هـ - ١٩٢٥ م.

ابن قدامة: أبو عبد الله بن أحمد، المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو (القاهرة، دار الهجرة، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

ابن قدامة، الكافي في الفقه على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٩٣م.

ابن قدامة. الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، دار المعرفة، بيروت. القرافي، الفروق، عالم الكتب، بيروت.

القرضاوي، يوسف، أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية، الهلال الأحمر القطري، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

القرطبي، الكافي في فقه مذهب أهل المدينة المالكي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

القلقشندي؛ صبح الأعشى، دار الكتب، القاهرة.

ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، تحقيق: صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت.

ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدى خير العباد، دار الكتاب العربي، بيروت.

الكاساني، أبو بكر مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق: محمد عدنان ياسين درويش، دار إحياء التراث الإسلام، ط ٣، ١٤٢١هـ -

- ٢٠٠٠م)؛ دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

الكتاني، عبد الحفي، نظام الحكومة النبوية المسمى بالتراتب الإدارية، دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٧٧م، وأخرى دار الحديث، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

ابن كثير، السيرة النبوية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٦م.  
ابن كثير، صفوة السيرة النبوية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،  
١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

ابن كثير؛ السيرة النبوية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.  
الكاندهلوى، حياة الصحابة، دار المعرفة، بيروت.  
اللافي، محمد، نظرات في أحكام الحرب والسلام، دراسة مقارنة، دار إقرأ،  
طرابلس، ليبيا.

المازري؛ كتاب المعلم بفوائد مسلم، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،  
القاهرة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

ابن مالك الطائي : كتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، تحقيق د. نجاه  
نولي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

الماوردي، الحاوي الكبير، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.  
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الأحاديث القدسية، القاهرة، ١٤٠٢هـ-  
١٩٨١م.

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الفتاوى الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٩هـ-  
١٩٨٩م.

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، موسوعة الفقه الإسلامي، القاهرة،  
١٣٩١هـ.

مجمع الفقه الإسلامي في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة البحوث الفقهية  
المعاصرة، العدد الخامس، ١٤١٠هـ.

مجمع اللغة العربية : معجم ألفاظ القرآن الكريم، المجلد الثاني، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب، القاهرة، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م؛ وأخرى ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى  
وآخرين، طبعة تركيا، المكتبة الإسلامية، ١٣٩٢هـ، - ١٩٧٢م.

محمد، محمد عبد الجواد، حماية الطفولة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي  
العام، والسوداني، والسعودي، منشأة المعارف، الإسكندرية.

مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين UNHER آب ٢٠٠٥م.

مذكور، محمد سلام، الجنين والأحكام المتعلقة به في الفقه الإسلامي، دار  
النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩هـ - ١٩٦٩م.

مذكور، محمد سلام، معالم الدولة الإسلامية، مكتبة الفلاح، الكويت،  
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

المرداوي: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد  
بن حنبل، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.  
المرتضى، أحمد بن يحيى، كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، مؤسسة  
غمضان، صنعاء.

مرسي؛ محمد عبدالعليم، هجرة العلماء من العالم الإسلامي، جامعة الإمام محمد  
ابن سعود الإسلامية، مركز البحوث، الرياض، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

مسكويه، كتاب تجارب الأمم، مكتبة المشنى بغداد، مطبعة شركة التمدن  
الصناعية بمصر، ١٣٣٣هـ - ١٩١٥م.

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد  
عبدالباقي، القاهرة: دار إحياء التراث، المكتبة العربية، ١٣٧٤هـ

- ١٩٥٤م.

ابن مفلح: كتاب الفروع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، مطبعة المنار، القاهرة،  
١٣٥٤هـ.

ابن مفلح؛ الآداب الشرعية والمنح المرعية، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض،  
١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التوصيات بشأن الحماية  
الدولية للاجئين التي اعتمدها اللجنة التنفيذية النسخة العربية،  
القاهرة، ٢٠٠٤م.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل الإجراءات والمعايير  
الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئين بمقتضى اتفاقية عام  
١٩٥١م وبروتوكول ١٩٦٧م، جنيف، ١٩٩٢م.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ مجموعة الوثائق الدولية  
والاقليمية الخاصة باللاجئين وغيرهم ممن يدخلون في نظام اهتمام  
المفوضية، المكتب الاقليمي بمصر، القاهرة، ابريل ٢٠٠٦م.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها من المنظمات غير  
الحكومية، دليل ميداني للمنظمات غير الحكومية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية  
١٣٨٩هـ - ١٤٠١هـ / ١٩٦٩م - ١٩٨١م، مجلة مجمع الفقه  
الإسلامي، الدورة الثالثة، العدد ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

ابن منقذ؛ أسامة، لباب الآداب، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.  
المودودي، أبو الأعلى، نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور،  
مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

ميتز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر نهضة  
الإسلام، تعريب محمد أبوريده، دار الكتاب العربي، بيروت،  
١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

ناظر زاده: محمد بن سليمان، ترتيب اللآلي في سلك الأمالي، دراسة وتحقيق  
خالد عبدالزيز، الرياض، مكتبة الرشد.

النجدي، عبدالرحمن بن قاسم الحنبلي، أحكام شرح أصول الأحكام، مطبعة  
الشرقي، دمشق، ١٣٧٥هـ-١٩٥٧م.

النعمانى؛ شبلي، فضل الإسلام على الحضارة الإنسانية، ترجمة: عبدالعزيز  
عبدالجليل، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ-  
١٩٨١م.

النووي، تهذيب الأسماء واللغات، إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

الهراسي، إلكيا، أحكام القرآن، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٤م.

ابن هشام، السيرة النبوية، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.  
الهلاي، حمد بن ثور، ديوان حمد بن ثور، تحقيق: عبدالعزيز الميمني، مطبعة  
دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ-١٩٥١م.

الهمداني، موسى الحازمي، الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، تحقيق:  
عبدالمعطي قلعجي، دار الوعي، حلب، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

الهيتمي، ابن حجر، الزواجر عن اقتراف الكبائر، دار الشعب، القاهرة،  
١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

واصل، نصر فريد، مقالة في جريدة صوت الأزهر، بتاريخ ٢٣ شعبان  
١٤٢٢هـ-٩ نوفمبر ٢٠٠١م.

ياقوت، محمد كامل، الشخصية الدولية في القانون الدولي العام، رسالة  
دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، المطبعة السلفية، القاهرة،  
١٣٩٧هـ.

- M. Abdel Rahim: Asylum and sanctuary in Islam, Séminaire de Khartoum sur les réfugiés, Khartoum, 11-14 September 1982, Khartoum University press, Khartoum, 1984.
- Aga Khan: Legal problems relating to refugees and displaced persons, RCADI, 1976.
- Ahmed Abou-el-wafa: Criminal international law, Dar Al-Nahda Al-Arabia, Cairo, 2007.
- Ahmed Abou-el-wafa: Islam and the west: coexistence or clash?, Dar Al-Nahda Al-Arabia, Cairo, 1427 – 2006.
- S. Akram: Orientalism revisited in asylum and refugee claims, I.J. of refugee law, 12 (1), 2000.
- M. Biosard, L'islam et la morale internationale, Droz, Genève, 1980.
- Collection of international instruments and legal texts concerning refugees and others of concern to the UNHCR, Geneva, June 2007.
- Conclusions of the international protection of refugees adopted by the executive committee of the UNHCR programme, Geneva, 1996.
- Gh. Arnaout: Asylum in the Arab-Islamic tradition, UNHCR, Geneva, 1987.
- H. Dunant: L'esclavage chez les musulmans et aux Etats – Unis d'Amérique, Genève, imprimerie Jules – Guillaume Fick, 1863.
- Eduardo; Hoy : Convention refugee definition in the west: Disharmony of interpretation and application, I.J. of refugee law, 5, 1993.
- M. Hamidullah: Muslim conduct of State, Sh. M. Ashraf, Lahore, 1945.
- M. Hamidullah: La tolérance dans l'œuvre du prophète à Médine, in L'islam, la philosophie et les sciences, les presses de l'UNESCO, Paris, 1981.

Handbook procedures and criteria for determining refugee status under the 1951 convention and the 1967 protocol relating to the status of refugees, UNHCR, Geneva, 1992.

International law association: « l'asile et les réfugiés dans la tradition musulmane », Report of the Sixty-nine conference (2000).

Institut français de Damas : Bulletin d'études orientales, Tome XXXIX – XL, Années 1987 – 1988.

B.F. Gohnson : Changes in the norms guiding the international legal system, R. Egypt. DI, 1980.

Kamil: L'Islam et la question raciale, UNESCO, Paris, 1970.

R. Kemal: Concept of constitutional law in Islam, Faise brothers, A India, 1955.

Kirsten Zaat: The protection of forced migrants in Islamic law, new issues in refugee research, Research Paper No. 146, UNHCR December 2007.

J. Krafess: The influence of Muslim religion in humanitarian aid, IRRC, vol. 87, June 2005.

« La nouvelle charte arabe des droits de l'homme » ed. par C. Zanghi et R. Ben Achour, Giappichelli, editor, Torino.

S. Mahmassani: The principles of international law in the light of the Islamic doctrine, RCADI, vol. 117, 1966.

Malik: The concept of human rights in Islamic jurisprudence, Human rights quarterly, The John Hopkins Univ. press, No. 3, 1981.

L. Massignon: Le respect de personne humaine en Islam et la priorité du droit d'asile sur le droit de la juste guerre, RICR, 1952.

F. Morgenstrem: Extra – territorial asylum, BYIL, 1948.

Mubanga-Chipoya: The right everyone to leave any country, including his own and return to his country, E/C4/Sba. 2, June 1988.

- OIC: Enhancing refugee protection in the Muslim world, Ministerial conference on the problems of refugees in the Muslim world, 28 – 30, November 2005 ([www.oic – ioc.org](http://www.oic-ioc.org)).
- A. Rechid: L’Islam et le droit des gens, RCADI, 1937, II.
- S. Tabandah: A Muslim commentary on the universal declaration of human rights, Goulding comp., London, 1970.
- Roger C. Glase: Protection of civilian lives in warfare – A comparison between Islamic law and modern international law concerning the conduct of hostilities, *Revue de droit pénal militaire et de droit de la guerre*, 1977.
- P. Weiss: The present state of international law of territorial asylum, *Ann. Suisse de DI*, 1975, vol. 31.
- Wormser: The legal system of Islam, *American Bar Association Journal*, 1978.
- E. Young: The development of the law of diplomatic relations, *BYIL*, 1964.

## المراسلات

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

ص.ب ٦٨٣٠ - الرياض ١١٤٥٢ - المملكة العربية السعودية

هاتف: ٢٤٦-٣٤٤٤ - فاكس: ٢٤٦-٤٧١٣

البريد الإلكتروني: [E-mail: info@nauss.edu.sa](mailto:info@nauss.edu.sa)

الموقع: [Web Site: www.nauss.edu.sa](http://www.nauss.edu.sa)